

منتدى الفكر العربي
عمّان

سلسلة الحوارات الدولية

المقاومة المدنية في النضال السياسي

تحرير د. سعد الدين ابراهيم

أوراق العمل

د. آدم كيرل
د. براد بينت
د. توماس سميرلنج
د. جين شارب
د. حسن حنفي
د. سعاد الدجاني
د. سعد الدين ابراهيم
د. شايوات ساتا اناند
د. رالف كرو
د. فيليب جرانت

منتدى الفكر العربي
عمّان

المقاومة المدنية في النضال السياسي

تحرير د. سعد الدين ابراهيم

الناشر: منتدى الفكر العربي
هاتف: ٦٧٨٧٠٧، ٦٧٨٧٠٨
ص.ب: ٩٢٥٤١٨ تلكس: ٢٣٦٤٩ اي تي إف
فاكسميلي: ٦٧٥٣٢٥
عمان ـ الاردن

منتدى الفكر العربي
اللاعنف في النضال السياسي / منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨.
(١٦٨) ص
ج ٢

١ - العلوم السياسية أ - العنوان
(تمت الفهرسة بمعرفة مديرية المكتبات والوثائق الوطنية)

الطبعة الأولى
عمان ـ يناير/ كانون ثاني ١٩٨٨

رقم الايداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية ١٩٨٨/١/٣٤

المحتويـات

القسم الاول

اللاعنف في النظرية والتطبيق

القسم الثاني

الاسلام واللاعنف

القسم الثالث

المقاومة المدنية ضد الاحتلال الاسرائيلي

القسم الرابع

المقاومة المدنية في الشرق الأوسط

تقديم

لقد شغلت ظاهرة العنف الرأي العام العالمي والعربي في السنوات الأخيرة. وزاد من اهتمام منتدى الفكر العربي بها تعمد وسائل الاعلام الصهيونية والغربية في الخلط بين المقاومة المسلحة المشروعة للاحتلال والهيمنة الاجنبية وبين «الارهاب»، ومحاولة الصاق هذا الأخير بالأمة العربية والاسلامية.

لذلك افرد المنتدى في برنامج نشاطه للعام ١٩٨٦/ ١٩٨٧ ندوتين: الاولى بعنوان «العنف والسياسة في الوطن العربي»، والثانية بعنوان «المقاومة المدنية في النضال السياسي» وفي كلا الندوتين حرص المنتدى على بلورة وجهة نظر عربية موضوعية ومنصفة وملتزمة؛ رغم حساسية وتعقيد المسائل التي ينطوي عليها الموضوعان.

ويقصد المنتدى بنشر أعمال ندوة «المقاومة المدنية في النضال السياسي» باللغتين العربية والانجليزية ان يحقق هدفين: أولهما هو تنوير الرأي العام العالمي والعربي بأن العرب لهم قضايا عادلة؛ وأنهم يناضلون في سبيلها بكل الوسائل المتاحة لهم؛ وان جزءاً كبيرا من هذا النضال يتم بوسائل سلمية؛ وليس بالعنف وحده رغم مشروعية هذا الأخير. وثانيهما، هو تبصير ابناء أمتنا العربية بتعدد وسائل النضال والكفاح ضد الاستعمار والاستغلال والاستبداد؛ ومن ضمنها الوسائل «اللاعنيفة»؛ والتي قد لا تقل فعالية عن الوسائل العنيفة.

ولأن الموضوع يطرح لأول مرة على الساحة العربية، فلا بد من تنويهين صريحين. الأول، هو ان «العنف» و «اللاعنف» هما وسيلتان لغاية وليسا غايتين في حد ذاتهما. والعبرة في كلا الحالين هو الفاعلية في تحقيق الغاية. وقد ابرزت اكثر من ورقة في الندوة، التي يحتوي هذا الكتاب على أعمالها، أن أيا من الوسيلتين لا تناقض الأخرى، وليست بديلة لها بالضرورة. بل أنه في معظم التجارب العالمية الناجحة لمقاومة الاستعمار والاستبداد والاستغلال، كان هناك تكامل عضوي بين وسائل العنف واللاعنف. والتفاضل والتكامل بين هذين الاسلوبين هو رهن بظروف كل مجتمع وفئاته المختلفة في مواجهة المتسلطين.

التنويه الثاني، هو ان «اللاعنف» لا يعني التقاعد أو السلبية. فهو منهج كفاحي فاعل ونشيط. وهو يحتاج الى تعبئة وتدريب ومثابرة وانضباط، ولا يقل في ذلك عن منهج العنف في المقاومة ضد الاستعمار والاستبداد والاستغلال. فاذا كانت المقاومة المسلحة لا يقدر عليها الا القلة القادرة جسمانيا ونفسيا من البالغين في أي مجتمع؛ فان «المقاومة اللاعنيفة» يقدر عليها كل افراد المجتمع - من نسائه وأطفاله وشيوخه - في كل الأوقات وفي كل الظروف؛ فاذا انخرط فيها الشعب كله، وثابر على ذلك فان «المتسلط» يصبح معزولا، وبعزلته يفقد أهم اسلحته الحقيقية في قهر الشعوب، ولا يكون أمامه بعد ذلك الا

أن يحمل عصاه ويرحل ـ طال الزمن أو قصر. وهذا هو المعنى الذي يؤكده الاستاذ جين شارب، وغيره من الذين شاركوا في الندوة، من استعراض عشرات التجارب العالمية.

ولعل الرسالة التي ينطوي عليها هذا الكتاب عن ندوة «المقاومة المدنية في النضال السياسي»، هي نفس الرسالة التي ينطوي عليها كتاب ندوة «العنف والسياسة في الوطن العربي». انه لا عذر لأي من ابناء هذه الأمة المستهدفة في القعود عن الكفاح الدائم ضد كل الوان الاستعمار والاستغلال والاستبداد، سواء بالسلاح أو بغير السلاح، وسواء كانوا رجالا أو نساء، صغارا أو شبابا أو شيوخا.

ولعل الانتفاضة الفلسطينية الشعبية الرائعة ضد الاحتلال الاسرائيلي في غزة والضفة الغربية، بل وفي الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨، والتي تفجرت في أواخر ١٩٨٧، وما زالت مستمرة وقت كتابة هذه المقدمة (يناير ـ كانون ثاني ١٩٨٨) هي أبلغ دليل على هذا التعدد والتكامل في أساليب المقاومة؛ وكما يشير الى ذلك تفصيلا القسم الأخير من هذا الكتاب.

وأخيرا لا بد من التنويه بالجهود المشكورة لمن ساهموا في الاعداد للندوة، وهما الدكتور رالف كرو (الاستاذ بالجامعة الامريكية في بيروت والمعار للجامعة الأردنية في عمان) والدكتور فيليب جرانت (الاستاذ بالجامعة الأمريكية في بيروت سابقا والاستاذ بجامعة كاليفورنيا ـ سانتا باربرا حاليا)؛ واللذان قاما ايضا بتحرير أعمال الندوة للطبعة الانجليزية من هذا الكتاب. كما أقدم شكراً خاصاً وحارا للزميل سيد زهرة (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، وجريدة اخبار الخليج بالبحرين) لاستعداده الدائم لتلبية نداء الواجب القومي، ولقيامه بترجمة أوراق الندوة من الانجليزية الى العربية في وقت قياسي؛ وللزميلة لينا عبد الهادي، الباحثة في الامانة العامة للمنتدى، والتي تشرف على اعداد مخطوطات هذه السلسلة للطباعة، بكل العناية والدقة.

سعد الدين ابراهيم
الامين العام

القســـم الأول
اللاعنف في النظرية والتطبيق

— ١ —

دور القوة في الكفاح اللاعنيف

الدكتور جين شارب ★

مقدمـــة

يعتمد الكفاح اللاعنيف على طبيعة القوة في المجتمع والسياسة، ذلك ان ممارسة وآليات، ونتائج هذا الكفاح ترتبط أشد الارتباط بامتلاك وممارسة القوة وبتأثير ذلك على قوة الخصم. بعبارة أخرى، يمكن القول انه لا يمكن فهم اللاعنف بدون أخذ عنصر القوة في الاعتبار كأحد عناصره الاساسية.

ويتعارض هذا المفهوم مع الفهم الخاطىء السائد الذي ينظر الى الفعل اللاعنيف باعتباره يفتقد القوة، وباعتباره يتجاهل واقع القوة في السياسة، والذي ينظر الى دعاة اللاعنف باعتبارهم أناس سذج لعدم تسليمهم بأن الضعف هو المصدر الحقيقي للقوة في السياسة. والحقيقة أن هذا الفهم الخاطىء يقوم هو ذاته على تجاهل لطبيعة القوة في السياسة وللدور الحاسم الذي تلعبه القوة في الكفاح اللاعنيف.

ان الكفاح اللاعنيف هو أسلوب سياسي ينبغي أن يفهم ويقيم وفقا لمنطقه الخاص، ولا ينبغي تعتيمه بمقارنته بظواهر أخرى مختلفة عنه تماما. ويستخدم اسلوب اللاعنف أدوات اجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية لممارسة الضغوط وفرض العقوبات، ولا يستخدم الادوات العنيفة[1]. ويتضمن هذا الاسلوب ما يقرب من مائتي أداة للاحتجاج الرمزي، وعدم التعاون الاجتماعي، والمقاطعات الاقتصادية، والاضرابات العمالية، وعدم التعاون السياسي، والتدخل اللاعنيف (الذي يتراوح بين الاعتصامات وحتى إقامة حكومة الظل). ويطلق على هذه الأدوات أيضاً «أسلحة» اللاعنف.

ولا ينبغي الخلط بين اللاعنف وبين ظاهرة المعتقدات الدينية والاخلاقية التي تحث على نبذ العنف[2].ورغم أن الافراد أو الحركات التي تتبنى اللاعنف قد تتبنى هذه المعتقدات، الا أنه في حالات كثيرة قاد الكفاح اللاعنيف أفراد وحركات تفتقد للالتزام المبدئي بالاساليب اللاعنيفة. ويمكن أن يكون هؤلاء قد تبنوا العنف في السابق، وقد يكونون على استعداد لتبنيه في المستقبل في ظل ظروف معينة، الا أنهم في سبيل تحقيق هدف محدد، يتبعون استراتيجية للكفاح اللاعنيف. وعادة ما يكون السبب الرئيسي الذي يدفع مجموعة من الناس الى اختيار الكفاح اللاعنيف هو الايمان بأن هذا النمط من النضال يزيد من فرص نجاحهم في الصراع الدائر.

★ Dr. Gene Sharp

إن الكفاح اللاعنيف هو أسلوب لحشد القوى في مواجهة الخصم. وعادة ما يكون لدى هذا الخصم قدرات ادارية واقتصادية وسياسية وبوليسية وعسكرية، ذلك أن هذا الخصم يكون عادة هو جهاز الدولة ذاته عندما تسيطر عليه نخبة معادية لمصالح الأغلبية الساحقة من الشعب. وقد يكون الخصم أيضا جهاز غير حكومي مدعوم من جهاز الدولة.

ويمكن أن نطلق على الأغلبية الساحقة من السكان الذين يتأثرون سلبا بسياسات وممارسات الخصم «الجماعة المظلومة». وقد تكون هذه الجماعة معنية بعدد من القضايا المحدودة أو بسياسة عامة، وقد تكون أيضا رافضة للنظام كله. وعادة ما تكون الجماعة التي تشارك في الكفاح اللاعنيف بالفعل اصغر من «الجماعة المظلومة».

وتمثل القوة جزءا أساسيا من الكفاح اللاعنيف ولا يمكن فهم هذا الكفاح أو شفه بفعالية بدون أخذ عنصر القوة وعلاقات القوى في الاعتبار. وتستخدم القوة هنا للاشارة الى كل مظاهر النفوذ ووسائل الضغط، بما في ذلك العقوبات المتاحة لجماعة أو مجتمع معين والتي يستخدمها للدفاع عن نفسه ولتطبيق سياساته ولادارة الصراعات الداخلية والدولية. ويمكن قياس القوة بالقدرة النسبية على السيطرة على موقف معين وعلى الشعب والمؤسسات، أو بالقدرة على تعبئة الشعب والمؤسسات للقيام بنشاط معين. وتستخدم هذه القوة لتمكين الجماعة من تحقيق هدف معين مثل تطبيق أو تغيير السياسات، أو اقناع الآخرين بالتصرف على النحو الذي يريده مالكي القوة، مثل اقناعهم بالمشاركة في المعارضة أو بدعم النظام القائم وسياساته وعلاقاته، أو لتغيير وتدمير نمط توزيع القوة القائم. وقد تستخدم القوة لتحقيق خليط من هذه الأهداف.

وقد تمتلك الحكومات القوة السياسية، كما قد تمتلكها المؤسسات وحركات المعارضة والجماعات الاخرى. ويمكن تطبيق مثل هذه القوة مباشرة، كما يمكن أن يمثل مجرد وجودها عاملا لممارسة النفوذ. وعلى سبيل المثال، فان القوة موجودة في المفاوضات كما هي موجودة في الحرب.

ولفهم دور القوة في الكفاح اللاعنيف، ينبغي مناقشة طبيعة وآليات القوة المتاحة لكل من الخصم وللجماعة التي تقود هذا الكفاح.

الحكام التابعون

من الحقائق ذات الأهمية النظرية والعملية الكبرى أن القوة التي يمتلكها الأفراد الذين يشغلون مناصب قيادية في الحكومة ويتخذون القرار «الحكام» ليست نابعة منهم، وإنما ينبغي أن تأتي خارجهم. فالقوة السياسية التي يمتلكونها كحكام تأتي من المجتمع الذي يحكموه. ومعنى هذا أنه إذا استطاع الأفراد امتلاك القوة واستخدامها، فسوف يكون بمقدورهم توجيه سلوك باقي الافراد، وحيازة موارد بشرية ومادية هائلة، وامتلاك جهاز لفرض العقوبات.

بعبارة اخرى، يمكن القول أن الحكام ليسوا مطلقي السلطة ولا يمتلكون قوة ذاتية. وعلى العكس من هذا، يعتمد الحكام والنخب المسيطرة في مصادرهم للقوة على تعاون الشعب ومؤسسات المجتمع الذين يحكموه. ويعتمد مدى توافر هذه الموارد على تعاون وطاعة مختلف الجماعات والمؤسسات والأفراد والشعب بصيغة عامة.

ويمكن القول أن القوة السياسية تبرز كنتاج لتفاعل كل أو معظم المصادر التالية:

١ ـ السلطة:

بمعنى مدى وكثافة السلطة التي يتمتع بها الحكام أو شرعيتهم في أوساط رعاياهم.

٢ ـ الموارد البشرية:

بمعنى عدد الأفراد الذين يطيعون الحكام ويتعاونون معهم ويقدمون لهم معونة خاصة، ونسبة هؤلاء الافراد من السكان وأشكال تنظيمهم.

٣ ـ المعرفة والمهارات:

بمعنى المهارات والقدرات والمعرفة التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد، وقدرتهم على توفير الاحتياجات للحاكم.

٤ ـ العوامل غير الظاهرة:

وتتمثل في العوامل الايديولوجية والنفسية، مثل العادات والمواقف تجاه الطاعة والخضوع، ووجود أو غياب العقيدة أو الايديولوجية العامة.

٥ ـ الموارد المادية:

وتتضمن الملكية، والموارد الطبيعية والمالية، والنظام الاقتصادي، ووسائل الاتصالات والنقل.

٦ ـ العقوبات:

بمعنى نمط وحدود أوجه الضغط والعقوبات التي يستطيع الحكام ممارستها ضد رعاياهم وفي الصراع مع الحكام الآخرين.

وعادة ما توجد بعض مصادر القوة هذه بدرجة من الدرجات، ومن النادر، إن لم يكن من المستحيل ان تتوافر كل هذه المصادر للحكام أو لا تتوافر على الاطلاق. ويخضع توافر هذه المصادر للتذبذب المستمر، الامر الذي يؤدي بدوره الى زيادة أو تقليص قوة الحكام.

ويشير التحليل الدقيق لمصادر قوة الحكام الى أنهم يعتمدوا إعتمادا أساسياً على طاعة وتعاون المحكومين. وعندما يرفض المحكومين حق الحكام في الحكم والسيطرة يكونوا قد سحبوا الرضا أو الاتفاق العام الذي يجعل وجود الحكومة ممكنا. وتطلق خسارة السلطة على هذا النحو عملية تحلل قوة الحكام. وقد تستمر عملية التحلل هذه الى درجة ان يفقد الحكام السلطة. وعندما تكون الخسارة فادحة، يصبح وجود الحكومة مهدداً.

ويعد رفض التعاون مع الحكام أمرا خطيرا جدا، لأن هذا التعاون لا غنى عنه لكي يعمل النظام القائم ويستمر، فالأنظمة الاقتصادية والسياسية تعمل بفضل مساهمات الأفراد والمنظمات والجماعات الفرعية. ويعتمد الحكام اعتماداً أساسياً على هذا التعاون والدعم. وكلما تشعبت أوجه سيطرة الحكام، كلما كانوا بحاجة لدعم اكبر من الافراد والمنظمات.

وتعتمد قوة الحكام على استمرار أوجه الدعم ليس فقط من جانب الافراد والموظفين والمسئولين، ولكن ايضا من جانب المنظمات والمؤسسات والتي تشكل النظام القائم. ويمكن لهذه الجهات أن ترفض التعاون مع الحكام وتحجم عن تقديم الدعم اللازم لتمكينهم من الاستمرار في تطبيق سياساتهم.

حدود الاكراه

إذا لم يقدم الحكام تنازلات ملحوظة في مواجهة عدم التعاون والعصيان، فسوف يكون عليهم الاعتماد أكثر على الوسائل الاكراهية. ففي محاولاتهم لتأمين الدرجة المطلوبة من الدعم والتعاون، قد يلجأ الحكام الى فرض العقوبات. ويكون فرض هذه العقوبات ممكنا لأنه عادة إذا رفض قطاع من الشعب سلطة الحكام، يظل قطاع آخر على ولائه لهم ويكون مستعدا لتنفيذ سياساتهم. وهكذا يصبح من الممكن استخدام البوليس والجيش في انزال العقوبات بباقي الشعب.

وبالاضافة الى هذا، سيظل يوحد المجموعة الحاكمة أمور أخرى غير العقوبات، وستظل بالتالي خاضعة للضغوط وامكانية التأثير عليها.

والأكثر من هذا، أن قدرة الحكام على تطبيق العقوبات تعتمد هي ذاتها على توافر درجة من درجات المساعدة من المحكومين الذين بمقدورهم رفض تقديمها. وبصفة عامة، ستظل محاولات الحصول على الدعم بالاكراه قاصرة طالما كانت سلطة الحكام مقيدة ومحدودة.

وتعد العقوبات عنصرا هاما لابقاء القوة السياسية للحكام خاصة في أوقات الأزمات. غير أن مدى فعالية هذه العقوبات يعتمد على رد فعل الشعب الذي توجه ضده هذه العقوبات. وقد رفض الشعب في عديد من المواقف التراجع في وجه المخاطر. ودائما هناك دور كبير لعامل الارادة حتى في حالة تطبيق العقوبات. فلكي تكون العقوبات فعالة ينبغي أن يخاف منها الناس وأن يصبحوا بعد تطبيقها مستعدين مرة اخرى للتعاون والطاعة. وغير أنهم يمكن أن يتحدوا هذه الصعوبات ويصروا على استمرار عدم التعاون. واذا فعلوا ذلك تصبح قوة الحكام مهددة تهديدا خطيرا.

يعتمد توافر مصادر القوة للحكام إذن اعتمادا أساسيا ومباشرا على درجة تعاون وخضوع وطاعة المحكومين ومؤسسات المجتمع. وهذا الاعتماد، يتيح للمحكومين، في ظل ظروف معينة، امكانية تقييد أو منع مصادر القوة هذه بتقليل أو سحب تأييدهم وتعاونهم.

وينبغي أن يكون عدم التعاون شاملا حتى يتم تقليص قوة الحكام والتحكم فيها. وينبغي أن يستمر رفض التعاون في وجه القمع الذي يهدف الى إجبار المحكومين على استئناف التعاون والخضوع. وعندما يقل خوف المحكومين أو ينتهي، وعندما يكونون مستعدين لتحمل معاناة العقوبات المفروضة كثمن للتغيير، يصبح العصيان الواسع وعدم التعاون الشامل ممكنا. ويعتبر هذا التطور ذو أهمية سياسية بالغة، ذلك أن ارادة الحاكم وقدرته على التصرف تتقلص حينئذ بقدر عدد السكان المشاركين في العصيان، وبدرجة عدم تعاون المؤسسات وبقدر اعتاد الحاكم عليها. ومن ثم، فان حل مشكلة قوة الحاكم التي تبدو مطلقة يكمن في تعلم كيفية تنفيذ عدم التعاون والاستمرار فيه.

وعندما تنجح الحركة في الاستمرار في عدم التعاون ورفض الطاعة في وجه العقوبات التي يفرضها الحاكم، تصبح نهاية النظام على مرمى البصر.

وهكذا، يعتمد كل الحكام في مواقفهم وفي قوتهم السياسية على تعاون المحكومين. ويتضح أن النظرية التي تقول ان القوة مستمدة من العنف وأن النصر حليف الطرف الذي يستطيع ممارسة اكبر قدر من العنف هي نظرية خاطئة. وعلى العكس من هذا، تلعب الارادة والقدرة على المقاومة دورا مركزيا.

ويتطلب تطبيق هذه الرؤية للطبيعة المستقلة للقوة السياسية بداهة الاجابة عن التساؤل: كيف؟ ذلك أن عدم معرفة ما ينبغي عمله كان دوما أحد أسباب احجام الشعوب كثيرا عن التحرك بفعالية وفقا لهذه الرؤية ضد الظلم والطغيان.

وثمة بعدين أساسيين لتطبيق هذه الرؤية. أولهما، أن رفض المواطنين للحكومة الجائرة ينبغي ان يترجم الى رفض التعاون مع هذه الحكومة. وهذا الرفض يمكن أن يأخذ أشكالا عديدة كما سنرى في مكان لاحق.

وثانيهما، أن العمل ينبغي أن يكون جماعيا أو جماهيريا. فعندما تكون الأقلية الحاكمة موحدة، وتكون الأغلبية المحكومة مفتقدة للتنظيم المستقل، يعجز المواطنون عادة عن شن المعارضة الموحدة، ويسهل على الحكام التعامل معهم فرادى. باختصار، تتطلب الحركة الفعالة المستندة الى نظرية القوة هذه، وجود مقاومة موحدة.

الأسس البنيوية

تعتبر الاوضاع البنيوية للمجتمع ذات أهمية بالغة في تحديد القدرة العامة لهذا المجتمع على مواجهة حكامه. ويقصد بالأوضاع البنيوية هنا وجود مختلف المؤسسات «أو ما يمكن أن نطلق عليه مواضع القوة». فهذه المؤسسات والأجهزة تعتبر «مواضع» تتركز فيها القوة، أو تعبر عنها.

ويختلف شكل وطبيعة مواضع القوة من مجتمع إلى آخر، ومن موقف الى موقف آخر، غير انها تشمل بصفة عامة الجماعات والمؤسسات الاجتماعية مثل، الأسر، والطبقات الاجتماعية، والجماعات الدينية، والجماعات الثقافية، والمهنية، والاقتصادية، والقرى، والمدن، والاقاليم والمناطق، والأجهزة الحكومية الصغيرة، والمنظمات الطوعية، والأحزاب السياسية. وعادة ما تكون مواضع القوة هذه جماعات ومؤسسات رسمية تقليدية راسخة. غير أنه في بعض الحالات، يمكن أن تكون مواضع القوة أقل تنظيما، بل ويمكن ان تكون قد نشأت حديثا في غمار تطور عملية المعارضة للحاكم.

ويتحدد وضع مواضع القوة هذه بناء على قدرتها على التحرك المستقل، وعلى امتلاك القوة واستخدامها، وعلى تنظيم قوة الآخرين، مثل الحكام أو مواضع القوة الاخرى، وبناء أيضا على مركزيتها أو لا مركزيتها، وعمليات صنع القرار بداخلها، ودرجة تماسكها الداخلي.

وتحدد بنية القوة في المجتمع على المدى الطويل مجال ودرجة القوة القصوى للحكام. فعندما تكون مواضع القوة منتشرة في المجتمع، تكون قوة الحاكم عادة خاضعة للسيطرة والقيود، ذلك ان هذه المواضع تتيح القدرة على مقاومة السيطرة الحكومية. غير أن تحقق هذا مرتبط بمدى توافر الحرية السياسية. أما عندما تكون هذه المواضع ضعيفة، أو عندما يتم تدمير استقلاليتها وقدرتها على الحركة بفرض القيود الصارمة عليها، فان قوة الحاكم يصعب السيطرة عليها حينئذ. وفي هذه الحالة، تضعف قدرة المقاومة المتحدة أو يتم تدميرها. ويرتبط هذا الوضع عادة بسيادة الطغيان.

ويحدد وضع مواضع القوة في المجتمع الى حد كبير مدى قدرة المجتمع على السيطرة على قوة الحاكم. فالمجتمع الذي توجد فيه جماعات ومؤسسات تمتلك القوة الاجتماعية وقادرة على العمل المستقل، اكثر قدرة على السيطرة على قوة الحاكم ومقاومة الطغيان من المجتمع المفتقد لوجود هذه الجماعات والمؤسسات التي يستطيع الشعب من خلالها ان يتحرك بشكل جماعي ويقاوم الحاكم.

إن مصادر قوة الحاكم تصبح مهددة تهديدا خطيرا عندما يتم الامتناع عن التعاون معه ودعمه بواسطة أعداد كبيرة من المواطنين في نفس الوقت. وهذا أمر يتحقق عادة من خلال الجماعات والمؤسسات الاجتماعية. أي أن قدرة هذه الأجهزة على قطع مصادر القوة التي توفرها للحاكم بعد أمرا حاسما. وهذه القدرة تتوقف بدورها على عوامل كثيرة تتضمن مدى مهارة

المواطنين في تطبيق أسلوب الكفاح بعدم التعاون، وتتضمن ايضا الحاجة النسبية للحاكم لمصادر القوة التي يمكن ان يوفرها المواطنون والمؤسسات. ومن العوامل الهامة ايضا مدى قدرة هذه الجماعات على التحرك المستقل ضد الحاكم.

وبالاجمال، يمكن القول أن قدرة المؤسسات غير الحكومية على السيطرة على ممارسات الحاكم تتوقف على العوامل التالية:

١ ـ الرغبة النسبية للمواطنين في تنظيم قوتهم.
٢ ـ عدد المنظمات والمؤسسات المستقلة.
٣ ـ القوة النسبية لهذه المنظمات والمؤسسات ودرجة استقلاليتها في الحركة.
٤ ـ مصادر القوة التي تمتلكها وتسيطر عليها.
٥ ـ حجم القوة الاجتماعية التي تمتلكها ويمكن أن تستخدمها.
٦ ـ القدرة النسبية للمواطنين على حجب رضاهم عن الحاكم ودعمهم له.

وعندما تكون كل هذه العوامل متاحة بدرجة عالية، تستطيع مواضع القوة أن تختار ما بين توفير مصادر القوة التي يحتاجها الحاكم، وما بين تقييد أو قطع هذه المصادر.

ولهذا، فان التذبذب في قوة الحاكم يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمدى استعداد المواطنين لقبول الحاكم وطاعته والتعاون معه وتنفيذ رغباته.

تلاشي قوة الحكام

عندما يرفض الشعب التعاون ويحجب مساعدته ويصر على العصيان والمقاومة، فانه يحرم خصمه من الدعم والتعاون الاساسي الذي تتطلبه اي حكومة أو أي نظام. وفي هذا المجال، يستطيع المواطنون عصيان القوانين التي يعارضونها، ويستطيع العمال التوقف عن العمل، الامر الذي يمكن أن يشل الاقتصاد. وتستطيع البيروقراطية رفض تنفيذ التعليمات. ويمكن للجنود وأفراد الشرطة، أن يتراخوا في تنفيذ الاجراءات القمعية، بل ويمكن ان يعلنوا تمردهم. واذا ما نفذ المواطنون والمؤسسات هذه الاجراءات بأعداد كبيرة وعلى امتداد فترة طويلة، ستفقد الحكومة أو النظام بالضرورة القوة التي تمتلكها. وحينئذ سوف يصبح «الحكام» مجرد أفراد عاديين. إن كل شيء سيتغير ببساطة لأن الدعم البشري الذي خلق قوة النظام وعززها تم حجبه. ولهذا، ستتلاشى قوة هذا النظام.

غير أن ارادة المقاومة والاصرار العام عليها لا يكفيان وحدهما لامتلاك القوة الفعالة واستخدامها ضد الحكام. ذلك ان المعارضة العامة ينبغي ان تترجم الى استراتيجية للعمل. وفي هذا الصدد، لا بد أن يفهم الشعب اسلوب الكفاح المستند الى هذه النظرية للقوة، ويتضمن ذلك فهم أدوات هذا الاسلوب للكفاح، وآلياته للتغير، ومتطلبات النجاح، ومبادىء الاستراتيجية

والتكتيك. وينبغي ان يتسم تطبيق هذا الاسلوب للكفاح بالمهارة، ويعني ذلك معرفة كيف يمكن الاستمرار في الكفاح بالرغم من القمع.

ولهذا، ثمة حاجة للعرض بالتفصيل لأسلوب الكفاح اللاعنيف المستند لهذه النظرة للقوة.

اسلحة اللاعنف

الكفاح اللاعنيف هو في حقيقة الامر معركة، تماما كما هو الحال في الحرب. وهو يتطلب، كما هو الحال في شن «المعارك»، حشد القوات ووجود استراتيجية واضحة وأساليب محددة لتطبيقها، ويتطلب شجاعة «الجنود» والتنظيم والاستعداد للتضحية.

والشعب الذي يريد تحقيق النصر من خلال الكفاح اللاعنيف بحاجة الى زيادة قوته، والى تطبيق اسلوب الكفاح الذي اختاره بمهارة، والى توفير متطلبات النجاح وحشد كل طاقاته لهذا الغرض. وبالرغم من أن هناك اعتقاد شائع بأن الكفاح اللاعنيف يستغرق وقتا أطول لكي ينجح مما يستغرقه الكفاح العنيف، الا أن الأمر ليس بالضرورة كذلك. ففي بعض الأحيان، نجح الكفاح اللاعنيف في غضون أسابيع بل وأيام.

ويمكن القول أن أدوات الكفاح اللاعنيف تعتبر بمثابة تطبيقات محدودة لنظرية القوة التي تعرضنا لها. وهناك ثلاثة مستويات لأسلحة اللاعنف في إطار اسلوب الكفاح اللاعنيف هي: الاحتجاج اللاعنيف والاقناع، وعدم التعاون، والتدخل اللاعنيف. ويمكن «لأسلحة» اللاعنف هذه أن تغير من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل ويمكن أن تحدث تغييرا جذريا في ميزان القوى. ويشمل الاحتجاج اللاعنيف والاقناع، اساسا الاعمال الرمزية للمعارضة السلمية أو محاولة الاقناع. وتتجاوز هذه الأعمال مجرد التعبير اللفظي عن الاحتجاج، الا أنها لا تصل الى حد عدم التعاون أو التدخل اللاعنيف. ومن بين هذه الأعمال، المواكب الاجتماعية، واقامة الصلوات، والملصقات، والحداد، والاجتماعات الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بعدم التعاون مع الخصم، فانه يتضمن الانقطاع العمد أو تعليق أو تحدي علاقات معينة قائمة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. ويمكن أن يكون عدم التعاون عفويا أو مخططا، كما يمكن أن يكون قانونيا أو غير قانوني.

وتنقسم أساليب عدم التعاون الى ثلاثة مستويات:

١ - أساليب عدم التعاون الاجتماعي (وتتضمن المقاطعات الاجتماعية).
٢ - أساليب عدم التعاون الاقتصادي (وتتضمن المقاطعات الاقتصادية والاضرابات).
٣ - أساليب عدم التعاون السياسي (ويمكن أن يطلق عليها أيضا المقاطعة السياسية).

وتعد قدرة المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف على امتلاك أسلحة عدم التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ذات أهمية قصوى في الكفاح.

أما المستوى الثالث من أساليب اللاعنف فيتمثل في التدخل اللاعنيف، والذي يعني التدخل في الموقف وزعزعته أو تغييره تغييرا جذريا بطريقة أو بأخرى. وتشمل أساليب التدخل أمورا مثل الاضراب عن الطعام، والاعتصام، والاعاقة اللاعنيفة، واقامة أنماط إجتماعية جديدة، والاضراب والاعتصام في مواقع العمل، والمؤسسات الاقتصادية البديلة، والبحث عن السجناء، والحكومات البديلة.

امتلاك القوة

يمتلك العمل اللاعنيف القوة الكفيلة بمواجهة قوة الخصم، وبتحقيق أهداف الكفاح اللاعنيف. ويمكن القول أن اللاعنف يؤثر مباشرة على قوة الخصم أكثر مما يؤثر العنف السياسي، ذلك أنه يضرب مصادر قوة الخصم مباشرة. وعلى سبيل المثال، اذا كانت القضايا المثارة اقتصادية أساسا، فان المقاومة يمكن أن تكون مقاومة اقتصادية. وإذا كانت القضايا المثارة سياسية ويحتاج الخصم الى التعاون السياسي من جانب المواطنين، فان المقاومة يمكن أن تكون سياسية أيضا. بعبارة أخرى، فانه بدلا من الصدام غير المباشر مع قوات الخصم العسكرية، والتي تعد التجسيد الظاهري لقوة الخصم، فإن اللاعنف يضرب مباشرة مصادر هذه القوة والمتمثلة في التعاون مع الخصم وطاعته. وعلى سبيل المثال، فان الاضرابات الجماهيرية يمكن أن تشل الاقتصاد تماما، كما أن التحرر الواسع النطاق يمكن أن يؤدي لانهيار الجيش.

ويمكن القول أيضا أن العمل اللاعنيف يؤثر بشكل غير مباشر على قوة الخصم أكثر مما يفعل العنف. فبدلا من مواجهة قوات الخصم وبوليسه بقوات مشابهة، فان الكفاح اللاعنيف يواجه هذه القوات بشكل غير مباشر. ويتم هذا من خلال إضعاف الخصم ومساعدة المكافحين على تعبئة قواهم دفاعا عن قضيتهم في نفس الوقت. وعلى سبيل المثال، فانه من خلال الرد على القمع باللاعنف بدلا من استخدام العنف المضاد، يمكن ان تثبت حركة اللاعنف ان قمع الخصم عاجز عن القاء الرعب في قلوب المواطنين. ومن شأن استمرار المقاومة والحفاظ على تنظيم اللاعنف، حرمان الخصم تدريجيا من مؤيديه التقليديين واضعاف قوتهم النسبية التي يتمتعون بها. وفي مقابل هذا، يمكن أن يزيد عدد المكافحين باستمرار ويمكن أن يتصاعد أيضا الدعم الذي يحظوا به. وكل هذا يمكن أن يحدث بسبب مواجهة عنف الخصم بشكل غير مباشر بدلا من مواجهته بالعنف المضاد.

ويعتمد مسار الصراع في جانب أساسي منه على الاستراتيجية وأساليب الكفاح التي تطبقها المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف. ولهذا ثمة حاجة ملحة لتخطيط استراتيجية اللاعنف بعناية فائقة، والاعتماد على الموارد المتاحة والفهم العميق للكفاح اللاعنيف وابعاد الموقف القائم(٣) .

القمع

يمكن أن يكون التحدي الذي يمثله اللاعنف تحديا محدودا وأن يؤدي الى زعزعة الوضع القائم بشكل طفيف فقط، غير أنه في بعض الحالات يمكن أن يؤدي الى هز هذا الوضع هزا عنيفا.

وتنبع الصعوبات التي يواجهها الخصم في التعامل مع اسلوب الكفاح اللاعنيف من ديناميات هذا الاسلوب. فهذه الديناميات تعمل على تعظيم تأثير وقوة المجموعة التي تشن الكفاح اللاعنيف وعلى إضعاف تأثير وقوة الخصم.

وكثيرا ما يلجأ الخصم الى القمع في مواجهة حركة اللاعنف. ويأخذ تطبيق القمع أشكالا وأساليب عديدة مثل فرض الرقابة، ومصادرة الأموال والممتلكات، وقطع وسائل الاتصال، والضغوط الاقتصادية، والاعتقالات، والتهديد بالعقوبات في المستقبل، والضرب، واطلاق الرصاص، والتعذيب، وقانون الطوارىء، والاعدامات... الخ. ويعتمد حجم ونمط القمع المستخدم على عوامل كثيرة. وتجدر الاشارة الى أنه نظرا لأن القمع يمكن أن يحدث أثرا مضاداً لما يريده الخصم، فان القمع الذي يطبق ضد الحركة اللاعنيفة يكون في الغالب اكثر محدودية من القمع الذي يطبق ضد التحرر العنيف أو حرب العصابات أو الحرب النظامية.

ويعد اللجوء الى القمع العنيف في واقع الامر دليلا قويا على أن الفعل اللاعنيف يمكن أن يمثل تهديدا خطيرا للنظام القائم. ويعد بالتالي تأكيدا لمدى قوة اللاعنف. ولا يمثل القمع سببا يدعو الى التخلي عن الكفاح اللاعنيف، ذلك أن اللاعنف يعد في حقيقة الأمر الاسلوب الأمثل لمواجهة الخصم القادر على استخدام العقوبات العنيفة، والمستعد لاستخدامها.

التنظيم المقاوم للاعنف

لا يؤدي القمع بالضرورة الى اخضاع المواطنين. ذلك أن العقوبات لكي تكون فعالة ينبغي أن تؤثر على عقول المواطنين وأن تؤدي الى الخوف والاستعداد للطاعة. وكما هو الحال في الحرب ثمة امكانية لأن يؤدي التخطيط السليم والتنظيم المحكم والايمان العميق بالقضية، الى الاصرار على مواصلة الكفاح اللاعنيف بغض النظر عن الأخطار. وفي مثل هذا الموقف، ثمة ضرورة ملحة لكي تحافظ المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف على أقصى قدر من التنظيم لتعزيز مواقعها في مواجهة الخصم ولتقليل العنف المستخدم ضدها ولتعظيم فرصها في النجاح.

ومن شأن التطبيق المكثف والحازم والحاذق للاعنف ان يفجر مشاكل الخصم الذاتية وأن يحد بالتالي من فعالية استخدامه لقواته. وحينئذ يكون بمقدور الكفاح اللاعنيف أن يخل بتوازن الخصم سياسيا وأن يجعل قمعه يتغلب عليه ويؤدي الى اضعاف قوته وتقليص حجم التأييد الذي يحظى به.

وفي مواجهة القمع، ينبغي للمكافحين المنخرطين في حركة اللاعنف ان يصمدوا وأن يرفضوا الخضوع أو التراجع، وأن يتحدوا هذا القمع. ومن شأن هذا الموقف أن يجنب الحركة الوقوع في فخ الانجرار وراء محاربة الخصم بالسلاح الذي يحدده هو والذي يتفوق فيه.

ورغم الرقابة التي يفرضها الخصم، فان اخبار الاعمال الوحشية التي يمارسها يمكن ان تتسرب الى الخارج، وحينئذ يمكن أن يؤدي القمع الذي يمارسه الى تصعيد العداء والمقاومة للنظام لا تقليلها. بعبارة أخرى، فان القمع الذي يمارسه الخصم يمكن أن يؤدي الى تقليص التأييد الذي يحظى به وزيادة التأييد الذي يحظى به المكافحون.

ومعنى هذا أن الحفاظ على تنظيم اللاعنف في مواجهة القمع لا يمثل ضربا من السذاجة السياسية، وانما يساهم في نجاح الحركة في إحداث تغييرات مواتية في توزيع القوة.

الجودو السياسي (٤) Political Jiu - Jitsu

من شأن الاستمرار في الكفاح والحفاظ على طابعه اللاعنيف أن يعزز من موقع القوة الذي تتمتع به حركة اللاعنف بوسائل شتى. وكلما صعد الخصم من أعماله الوحشية ضد الحركة كلما اتضح مدى وضاعته وتزايد التعاطف والدعم الذي تحظى به الحركة. وفي هذه الحالة يزداد ابتعاد المواطنين العاديين عن النظام وتنخرط أعداد متزايدة منهم في صفوف الحركة. ويمكن أيضا أن تزيد الأطراف الثالثة من دعمها لضحايا القمع ومعارضتها لضعف الخصم وسياساته. وبالرغم من أن أثر الرأي العام المحلي والدولي يتفاوت من حالة لأخرى، الا أنه يمكن ان يدعم حركة المقاومة، ويمكن أن يمارس ضغوطا اقتصادية وسياسية كبيرة على النظام، وفي حالة ممارسة الخصم للأعمال الوحشية ضد العزل، يمكن أن يبدأ المواطنون وعملاء الخصم وقواته في الشك في مدى عدالة سياسات الخصم. وهذا الشك يمكن أن يتحول الى معارضة بل والى عدم تعاون وعصيان يأخذ شكل الاضرابات أو حركات التمرد.

باختصار، فإن قمع الخصم لحركة المقاومة اللاعنيفة يمكن أن يرتد اليه. وهذا هو المقصود بعملية «الجودو السياسي».

التغيرات في ميزان القوة

تكمن أحد أسباب فعالية أسلوب اللاعنف في أنه يحدث تغيرات في ميزان القوة القائم. ويحدث هذا نتاجا لعوامل عديدة. وكما أشرنا، تلعب عملية «الجودو السياسي» دورا هاما في نمو قوة المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف وفي تقليص قوة خصومهم.

ويمكن أن تزيد المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف من قوتها بشكل تدريجي. وبداية، سوف تحصل هذه المجموعة على تأييد متزايد من جانب قطاعات المواطنين الذين يتأثرون سلبا بسياسات النظام وممارساته. وبالاضافة الى هذا، فان طبيعة الكفاح اللاعنيف تجعل من الممكن الحصول على دعم يعتد به من جانب الأطراف الثالثة بل وحتى من جانب مؤيدي خصومهم ذاتهم. ويتيح الحصول على هذه الأنماط من الدعم والمساندة لمجموعة الكفاح اللاعنيف امكانية التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على قوة خصومهم عن طريق تقليل أو قطع مصادر هذه القوة على النحو الذي ناقشناه في مكان سابق. وتختلف طرق التأثير على قوة الخصم على هذا النحو من حالة لأخرى، فمن الطبيعي أن تختلف مثلا من حالة الصراع الداخلي الى حالة الصراع مع قوة أجنبية محتلة تقع مصادر قوتها خارج البلد. ورغم هذا، فان عملية التغير التي تحدث في ميزان القوة واحدة تقريبا في الحالتين.

ويتفاوت حجم المجموعة المنخرطة في حركة المقاومة تفاوتا كبيرا في إطار الصراع الواحد، فالأفراد وعدد المؤسسات التي تشارك في الكفاح قد تزيد في وقت وتتقلص في وقت آخر. وبالمثل، فان عدد مؤيدي الخصم ودرجة الدعم المؤسسي الذي يحظون به قد يزيد أو يتراجع بشدة خلال الصراع. وهذه التحولات في ميزان القوة تتأثر، من بين عوامل أخرى، بممارسات المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف. كما تتأثر علاقات القوة أيضا بمواقف الاطراف الثالثة التي قد تتحول من موقف الحياد الى موقف الدعم والمساعدة أو المعارضة لطرف أو لآخر.

ومن الطبيعي أن مسار الكفاح اللاعنيف يعد سببا وانعكاسا في نفس الوقت للتحولات التي تحدث في مواقع القوة لكل طرف مقارنة بالطرف الآخر. وكما قلنا فان قوة كل طرف يمكن ان تتغير باستمرار وبسرعة وبحدة من خلال الصراع.

ومن الطبيعي أن نتائج هذه التحولات في القوة المطلقة والنسبية لكل طرف، هي التي تحدد النتيجة النهائية للصراع.

آليات أربع للتغيير

بالرغم من الخلافات بين حالة وأخرى من حالات اللاعنف، إلا أنه يمكن القول أن ثمة آليات اربعة عامة للتغيير من خلال اللاعنف. هذه الآليات هي التحول Conversion، والتكيف Accomodation والارغام اللاعنيف Nonviolent Coercion، والتحلل Disintegration. وفي حالة التحول، فانه نتيجة لممارسات حركة اللاعنف، فان الخصم يتبنى جانبا من وجهات نظر الحركة ويقر بأن أهدافها مقبولة وجيدة.

أما في حالة التكيف، فان الخصم يقرر تقديم بعض التنازلات للحركة، وهي عادة ما تكون تنازلات محدودة لا تمتد الى حدوث تغيير جذري في موقف الخصم. ويلجأ الخصم الى تقديم

هذه التنازلات عندما يدرك أن من مصلحته أن يفعل ذلك. وقد يهدف الخصم من وراء ذلك الى قطع الطريق على انشقاق داخلي أو تقليل خسائره أو تفادي وقوع كارثة اكبر، أو لانقاذ ماء الوجه. وهذا النمط من التغيير عن طريق اللاعنف هو الاكثر شيوعا.

ويعد التكيف مماثلا للارغام اللاعنيف والتحلل من حيث ان هذه الآليات الثلاث، تحرز النجاح من خلال تغيير الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي لا من خلال تغيير مواقف الخصم ذاته كما هو الحال في التحول. ففي هذه الآليات الثلاث، تتغير علاقات القوى القائمة بحيث يتغير الوقت بأكمله.

وفي حالة الارغام اللاعنيف، يتم احراز النجاح وتحقيق الأهداف رغما عن الخصم وضد إرادته. ويصبح هذا ممكنا عندما تنجح حركة الكفاح اللاعنيف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في قطع مصادر قوة الخصم بدرجة كبيرة، أي عندما تصبح إرادة الخصم مقيدة تماما. ويحدث هذا لأسباب عديدة أهمها ما يلي:

١ ـ عندما يصبح التحدي الذي يواجهه الخصم جاهيريا واسع النطاق بحيث يصعب السيطرة عليه من خلال القمع.
٢ ـ عندما يصبح النظام مشلولا.
٣ ـ عندما تتقلص قدرة الخصم على تطبيق القمع وتنفيذ سياساته بسبب حدوث تمرد واسع من جانب الجيش أو البوليس، أو الرفض الواسع النطاق للمساعدة من جانب البيروقراطية، أو رفض التعاون من جانب قطاعات جاهيرية واسعة من المواطنين.

ورغم هذا، فان الخصم يظل في هذه الحالة يمتلك قدرا من القوة ويظل موجودا كجهاز.

أما فيما يتعلق بالتحلل، فانه يحدث عندما يتم قطع مصادر قوة الخصم بالكامل بحيث لا يمكنه البقاء والاستمرار بعد ذلك. وفي هذه الحالة لا يبقى هناك جهاز متماسك يستطيع حتى قبول الهزيمة. بعبارة أخرى، فانه في هذه الحالة تكون قوة الخصم قد تحللت ببساطة.

إزاحة مصادر القوة

يمكن لحركة اللاعنف ان تقلص من مصادر القوة السياسية للخصم، وذلك على النحو التالي:

١ ـ السلطة:

يعد اندلاع حركة اللاعنف في حد ذاته وما تمثله من تحدي دليل على أن سلطة الخصم قد تقلصت. ويمكن لحركة الكفاح أيضا أن تبعد عن الخصم باضطراد أعدادا ممن كانوا يؤيدوه. وفي وقت من الاوقات، يمكن أن يتحول ولاء المواطنين بوضوح من الخصم الى سلطة بديلة قد تكون حكومة الظل المنافسة.

٢ - الموارد البشرية:

يمكن للحركة اللاعنيفة الواسعة النطاق ان تقلص أو تقطع الموارد البشرية اللازمة لقوة الخصم السياسية وذلك عن طريق منع الطاعة العامة والتعاون من جانب المواطنين الذين يُشغلون آلة النظام ويحافظون على استمراره. ويشكل تزايد أعداد الرافضين للتعاون مع الخصم مصدراً لمشاكل ضاغطة كثيرة له. وفي وقت من الاوقات يمكن أن يتخلى عن الخصم مؤيدوه التقليديون الامر الذي يساهم في تقليص قوته أكثر.

ويؤثر تقليص الموارد البشرية بدوره على مصادر القوة الاخرى (مثل المهارات، والمعرفة، والموارد المادية). وهكذا يصبح الخصم بحاجة الى مزيد من القوة في الوقت الذي تتقلص فيه الى حد كبير قدرته على الفرض أو الاكراه. واذا استمرت المقاومة في التصاعد في الوقت الذي تضعف فيه قوة الخصم، فمن المؤكد أن النظام يمكن أن يصبح بلا قوة تماما.

٣ - المهارات والمعرفة:

يمتلك بعض الافراد أو الجماعات مهارات أو معرفة ذات أهمية خاصة مثل المديرين والفنيين والمستشارين. وبطبيعة الحال، فان رفض هؤلاء مساعدة الخصم ودعمه يضعف من قوته. وبالاضافة الى الرفض الصريح للتعاون، فان مجرد تقليله أو تقديمه بشكل مبتور عن عمد، يعد امرا هاما.

٤ - العوامل الكامنة:

يمكن للحركة اللاعنيفة واسعة النطاق ان تعدل من عادات الطاعة والولاء للسلطة.

٥ - الموارد المادية:

يمكن للحركة اللاعنيفة أن تقلص أو تقطع الموارد المادية المتاحة للخصم، مثل، السيطرة على النظام الاقتصادي، ووسائل النقل والاتصالات، والموارد المالية، والمواد الخام، وما شابه ذلك.

٦ - العقوبات:

تتأثر قدرة الخصم على فرض العقوبات أيضا من جراء اندلاع اللاعنف. فمن ناحية، يمكن أن تصبح امدادات السلاح للخصم مهددة من جراء رفض دولة أجنبية بيع السلاح له أو من جراء حدوث إضرابات في مصانع الذخيرة أو في نظام النقل. ومن ناحية ثانية، يمكن أن يتقلص عدد قوات القمع، البوليس والجيش، من جراء تراجع أعداد المتطوعين أو رفض المجندين أداء الخدمة. ويمكن أن تتقاعس قوات البوليس والجيش عن تنفيذ الاوامر بكفاءة أو رفض تطبيقها تماما، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى وقوع الارغام اللاعنيف أو الى تحلل قوة الخصم.

ويمكن القول أن النتائج الاكثر أهمية للكفاح على المدى البعيد تتمثل في أثره في حل القضايا القائمة، وفي مواقف مختلف الجماعات تجاه بعضها البعض، وفي توزيع القوة، وفي داخل المجموعات المتنافسة. وفي كل هذه المجالات، تعد اسهامات الكفاح اللاعنيف اسهامات كبيرة.

التغيرات في جبهة الكفاح اللاعنيف

تترك المشاركة في الكفاح اللاعنيف مجموعة من الآثار الهامة على المواطنين المشاركين. وعلى سبيل المثال، فكلما تعلم المواطنون هذا الاسلوب ومارسوه، كلما اكتسبوا قدرا أكبر من الاعتزاز بالنفس والثقة بقدرتهم على التأثير على مسار الاحداث وأصبحوا أكثر وعيا بما يمتلكوه من قوة. وتؤدي خبرة الكفاح اللاعنيف ايضا الى وحدة القوى المشاركة وتزايد تضامنها الداخلي.

ويؤدي الكفاح ايضا الى تقوية المؤسسات غير الحكومية في المجتمع (مواضع القوة) والتي تمثل مرتكزات للكفاح. وتقوية مراكز هذه المؤسسات يعني بدوره أن المواطنين أصبحوا يمتلكون مرتكزات ثابتة للاستمرار في المقاومة في فترات الازمات. ويعلم الكفاح المشاركين فيه كيف يناضلوا بفعالية ضد قوى الادارة وضد القمع العنيف.

الملاءمة السياسية

ان الكفاح اللاعنيف ممكن وقادر على امتلاك قوة عظمى واستخدامها ضد الحكام الطغاة والنظم العسكرية، ذلك أنه يستهدف ضرب أكثر الجوانب هشاشة في كل الحكومات والمتمثلة في الاعتماد على المحكومين.

واذا استطاعت حركة الكفاح، رغم القمع، أن تقيد مصادر القوة أو تقطعها لفترة كافية من الوقت، فان النظام السياسي يمكن ان يصاب بالشلل التام والعجز. وفي بعض الحالات، يمكن أن تنتهي قوة الحكام تماما.

ويؤكد هذا المفهوم للقوة السياسية، ومفهوم الكفاح اللاعنيف المستند اليه، أننا ازاء نمط من الكفاح لا يقتصر على حدود ثقافية أو قومية معينة. إننا في الحقيقة ازاء نمط من الكفاح ملائم للتعامل مع مشاكل التحرير، والعدوان الخارجي، واغتصاب السلطة من الداخل في كل انحاء العالم.

الهوامش

١- انظر في ذلك:

Gene Sharp, **The Politics of Nonviolent Action, 3 Volumes. Boston, Porter Sargent, 1973.**

٢- انظر في ذلك:

Gene Sharp, "Types of Principled Nonviolence" in **Social Power and Political Freedom.** PP. 201 - 234 Boston, Porter Sargent Publishers, 1979.

٣- انظر في ذلك:

Peter Ackerman and Christopher Kruegler, **Nonviolent Sanctions: Their Strategic Use in Conflict and Defence.** سوف يصدر قريبا.

٤- الجودو هو المصارعة اليابانية حيث يمكن أن تصبح قوة الخصم وثقل جسمه عبئا عليه وقيدا على حركته هو ذاته. والمقصود «بالجودو السياسي» هنا هو أن الحفاظ على الطابع اللاعنيف لحركة المقاومة والاصرار على الاستمرار فيها في مواجهة القمع الذي يمارسه الخصم من شأنه أن يجعل هذا القمع يرتد الى الخصم في النهاية وتقلص من حجم المساندة التي يحظى بها حتى مقابل تدعيم قوة حركة اللاعنف واتساع قاعدة مؤيديها ــ المترجم.

مراجع

بالعربية:

ــ جين شارب: المقاومة باللاعنف، (القدس الشرقية، المركز الفلسطيني لدراسة اللاعنف، ١٩٨٥).

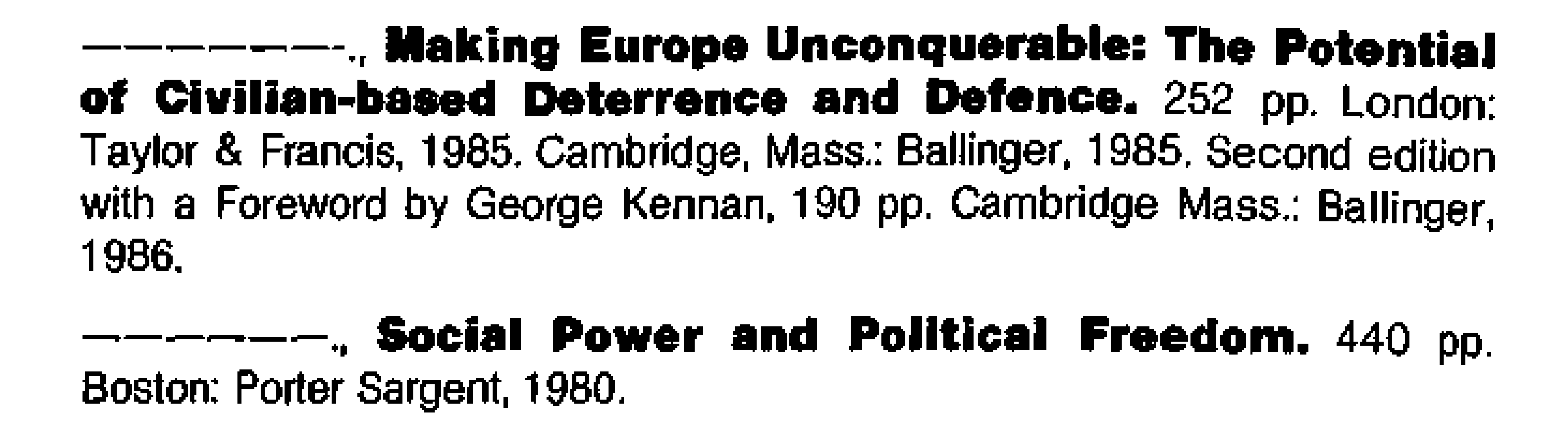
بالانجليزية:

Peter Ackerman and Christopher Kruegler, **Nonviolent Sanctions: Their Strategic Use in Conflict and Defense.** Forthcoming.

Adam Roberts, «Civil Resistance to Military Coups,» **Journal of Peace Research** (Oslo), vol. XII, no. 1 (1975), pp. 19-36.

———————, ed., **The Strategy of Civilian Defence: Non-violent Resistance to Aggression.** 320 pp. London: Faber & Faber, 1967. U.S. edition: **Civilian Resistance as a National Defense: Non-violent Action Against Aggression.** Harrisburg, Pa., USA: Stackpole Books. 1968.

Gen Sharp, **The Politics of Nonviolent Action.** 902 pp. three volumes. Boston: Porter Sargent, 1973.


———————., **Making Europe Unconquerable: The Potential of Civilian-based Deterrence and Defence.** 252 pp. London: Taylor & Francis, 1985. Cambridge, Mass.: Ballinger, 1985. Second edition with a Foreword by George Kennan, 190 pp. Cambridge Mass.: Ballinger, 1986.

———————., **Social Power and Political Freedom.** 440 pp. Boston: Porter Sargent, 1980.

— ٢ —

استخدام اللاعنف ضد الظلم والعدوان

الدكتور آدم كيرل *

طبيعة العنف واللاعنف

يمكن تعريف اللاعنف بأنه يعني تحقيق ما نصبو اليه بدون ايذاء الآخرين. بعبارة أخرى العنف نقيض للمبدأ الذي يقول أنه عندما تصل العلاقات الى مستوى معين من التدهور، يصبح من المشروع تحقيق ما نريده بالقوة وليس عن طريق استمرار التفاوض أو الاساليب الاخرى التي لا تتضمن استخدام القوة المادية.

وثمة حاجة للتفرقة بين العنف والأذى اللذان لهما تفسيرات وأبعاد مختلفة. وكلمة العنف Violence تعني في المعاجم الاستخدام المكثف غير المشروع للقوة. والكلمة مرتبطة بالفعل To violate والذي يعني الغزو أو الانتهاك أو الاغتصاب.

أما كلمة الأذى Harm فتشير الى تأثيرات العنف، أي الى ما يقود إليه العنف من دمار لكل ما يمثل قيمة للانسان ولقدرته على التطور وخدمة المجتمع.

أما فيما يتعلق بأبعاد العنف، فينبغي التأكيد على أن العنف ليس ماديا فقط. إننا اذا كسرنا قدم انسان مثلا، فاننا نقلل بطبيعة الحال من فرصة لعيش حياة سوية، ولكننا نفعل الشيء ذاته، اذا الحقنا الاذى النفسي والمعنوي به، الأمر الذي يخلق حالة من البؤس واليأس والخوف، وهذه أمور تفسر حياة الانسان.

وبطبيعة الحال، ترتبط الاشكال غير المادية للعنف بالعنف المادي أو تعد نتاجا له. ففي أوقات الحروب، يحدث الاذى المادي والنفسي في نفس الوقت، حيث لا يموت الناس أو يشوهوا فقط، ولكن يصيبهم أيضا الفزع والحزن لفقد ذويهم وللتشرد من بيوتهم ولخضوعهم للدعاية المعادية، وهكذا.

ويمكن ايضا استخدام العنف ضد الآخرين بدون التدمير المادي، والعالم مليء بأناس يعيشون حياة بائسة بعقول محطمة بسبب الضغوط النفسية التي يتعرضون لها داخل الاسرة أو في العمل أو في المدرسة.

وهناك شكل آخر من أشكال العنف لا ينتج عن الحروب أو عن الضغط النفسي، ولكنه ينتج عن المجتمع ككل، وهذا هو ما يعرف بالعنف البنيوي وهذا العنف تفرضه بعض النظم الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تفرض الخضوع السياسي على الشعب، ويعاني الشعب في ظلها من الحرمان الاقتصادي. ويعد النظام العنصري في جنوب افريقيا مثالا بارزا على هذا العنف البنيوي.

Dr. Adam Curle *

وبالرغم من أن الرأسمالية، وخاصة عندما ترتبط بالامبريالية، تمارس العنف البنيوي محليا ضد المواطنين الفقراء، ودوليا ضد الأمم الفقيرة في العالم، ألا أننا لن نناقش هذه القضية هنا، وسنكتفي بالتركيز على جنوب افريقيا.

ويمارس النظام العنصري في جنوب افريقيا بشكل مكثف مظاهر مختلفة من مظاهر العنف. فهو بداية يمارس العنف المادي ليس فقط ضد مواطنيه وانما ايضا ضد الدول المجاورة. ويمارس النظام العنصري منذ عقود طويلة كل اشكال العنف والاذى والاضطهاد الاخرى. فقد حرم هذا النظام السكان السود من كل اشكال المشاركة السياسية وعاملهم باحتقار، وطردهم من بيوتهم وحرمهم من الحصول على نصيب عادل من الرعاية الصحية والتعليم المتوفرة للبيض، وبالاجمال حرمهم من التمتع بالرفاهية التي صنعوها هم بانفسهم. وغني عن القول أن هذا العنف غير المادي له انعكاسات مادية، فلا شك ان معاناة السود من نقص الغذاء ومن عدم وجود الرعاية الصحية والمياه النقية والمساكن الملائمة، مثلت اسباب ارتفاع معدلات تفشي الامراض في اوساط السود عنها في اوساط البيض.

وما ينبغي التأكيد عليه هو أن هذا الشكل من العنف البنيوي والنفسي يقود حتما الى العنف المادي على نطاق واسع.

ولأن هذه الابعاد المختلفة للعنف مترابطة ويقود كل منها للآخر، فانها تعد أداة خطيرة من أدوات السياسة. ولا يسع المرء الا أن يعبر عن اعجابه وتقديره للمبادىء التي يتضمنها القرآن الكريم حول الجهاد، والتي تجعل استخدام العنف مقصورا فقط على تحقيق الاهداف الروحية المشروعة مع الحرص على عدم الحاق الاذى بالآخرين الا في أضيق الحدود. ومن الصعب بطبيعة الحال في العصر الراهن الالتزام الدقيق بمباديء الجهاد أو الحرب المسيحية العادلة (والمقصود بالجهاد هنا طبعا ليس جهاد النفس). ففي ظل وجود أسلحة التدمير الشامل، وفي ظل الفوضى الاخلاقية، من الصعب جعل النضال من أجل انهاء الظلم والاحتلال مقصورا على تحقيق هذا الهدف فقط. وبدلا من هذا، يمتد هذا النضال الى ما وراء الحدود ويشمل كل قطاعات المجتمع ويدمر حياة أعداد لا حصر لها من الابرياء، ويخلق صورا أخرى من الظلم الذي يهدف هو ذاته الى انهائه.

وإذا كان للبشرية أن تستمر في الحياة، فلا بد من ايجاد سبيل أفضل. ولا شك أن اللاعنف يمثل هذا السبيل. فهو طريق لتحقيق الاهداف التي نتصور أنها ممكنة عن طريق العنف فقط، وذلك بدون عنف أو مع استخدام العنف في حدوده الدنيا.

وما ينبغي التأكيد عليه بداية هو أن اللاعنف لا يعني السلبية، وهو على العكس يتضمن نشاطا نضاليا، ولكن بدون الحاق الاذى بأولئك الذين يشن هذا النضال ضدهم. وهو بهذا المعنى يعد بديلا للحرب، ولكن بدون إثارة روح الكراهية والغضب التي تصاحب الحرب. ويهدف الفعل اللاعنيف في شكله المثالي الى خلاص ليس فقط ضحايا الظلم والعدوان، وانما ايضا

الظالمين والمعتدين انفسهم. ولتوضيح ذلك فيما يتعلق بجنوب افريقيا مثلا، يمكن القول أن البيض الذين يؤيدون النظام العنصري يعانون هم ايضا من مظالم هذا النظام مثل السود، وان بطريقة مختلفة. فهؤلاء يعيشون في حالة الخوف الدائم، ويجدون انفسهم مجبرين لاقناع انفسهم بأكاذيب حول دونية السود، وهم في النهاية يفقدون انسانيتهم بتأييدهم لنظام معاد للانسانية. ولهذا، فان عديدا من قادة المقاومة في جنوب افريقيا معنيون بالصلاح الأخلاقي للبيض قدر عنايتهم بحقوق مواطنيهم السود. ولقد سمعت البعض يقول ان محاولات شن ثورة لا عنيفة في جنوب افريقيا ستكون ثورة عنيفة اذا عاني البيض من فقد ممتلكاتهم أو من تدني مستويات معيشتهم. وهذا في الحقيقة قول مضحك، لأن البيض اذا أصبحوا قريبين من مستوى السود، فان عيونهم سوف تتفتح على مدى فداحة الجرائم التي يرتكبونها. ويمكن حينئذ أن يجدوا راحة النفس.

وهناك سببان وراء التأكيد على هذه المظاهر للاعنف. أولهما، أنه اذا لم يتعاطف المناضلون المنخرطين من حركة الكفاح اللاعنيف مع الآخرين، فان افعالهم قد تتحول الى عنف يدمر كل مباديء الجهاد أو الحرب العادلة. وثانيهما، أن الفعل اللاعنيف يهدف في النهاية الى حماية مصالح كل المعنيين بالقضية بما في ذلك المسئولين عن الظلم الواقع. واذا لم يكن هذا الفعل بعيدا عن الروح الانانية المدمرة، فسوف تستمر معاناة الجميع.

والوضع السابق هو الوضع المثالي بطبيعة الحال، الا أنه في الواقع العملي من الصعب توقع أن كل المناضلين من أجل هدف عادل سوف يتحاشون في نضالهم كل أشكال العنف انطلاقا من شعور متمرد تماما تجاه الظالمين. ورغم هذا، هناك فارق كبير بين أولئك الذين يعتبرون أن «الألماني الوحيد الجيد هو الالماني الميت» كما كان البريطانيون يقولون أثناء الحرب العالمية الاولى، وبين اولئك الذين يعارضون الظالمين ويأسفون لحالهم في نفس الوقت كأناس مضللين.

الحجج المؤيدة والمعارضة للاعنف

منذ مطلع التاريخ، وجدت دائما أمثلة لأناس اختاروا عدم استخدام العنف في مواجهة الظلم والعدوان. وقد فعلوا ذلك برفض التعاون أو بالامتناع عن العمل أو بممارسة ضغط سياسي أو أخلاقي، أو باثارة الرأي العام المحلي أو الدولي. وقد حصر جين شارب في مؤلفه «سياسات اللاعنف» اكثر من ١٢٠ أداة من أدوات اللاعنف تم استخدامها بدرجات متفاوتة من النجاح عبر القرنين الماضيين. ورغم هذا، فان دراسة اللاعنف كبديل محتمل للحرب، لم تبرز بشكل منظم الا في القرن الحالي فقط، على الأقل في أوروبا. ولم يكن دارسو اللاعنف مدفوعين فقط بحقيقة الآثار المروعة للحرب الحديثة، وإنما أيضا بحقيقة أن الادوات اللاعنيفة ادوات فعالة وناجحة. وهناك امثلة كثيرة لقادة استطاعوا تحقيق أهدافهم باستخدام اللاعنف، منهم على سبيل المثال فقط غاندي وعبد الغفار خان، أحد اتباع غاندي، ومارتن لوثر كنج في كفاحه من أجل الحقوق المدنية للسود في امريكا، ودانيلو دولس في كفاحه ضد المافيا في صقلية.

وقد أثر استخدام اللاعنف في حالات الحروب الفعلية، بصفة خاصة، أعظم التأثير على المفكرين العسكريين. وأحد الأمثلة البارزة في هذا المجال، تأثر الخبير العسكري ليدل هارت بفعالية المقاومة المدنية اللاعنيفة ضد قوات الاحتلال النازي في النرويج. ورغم أن هذه المقاومة لم تخرج النازيين، الا أنها، وباعتراف الجنرالات الالمان أنفسهم، جعلت الحياة صعبة للغزاة الى الدرجة التي اضطروا معها للاحتفاظ بثلاث وحدات عسكرية في النرويج بدلا من أرسالها لمواجهة غزو الحلفاء لنورماندي، الأمر الذي ساهم في نجاح هذا الغزو. وقد اعترف الجنرالات الالمان أنهم وجدوا هذا الشكل من المقاومة اكثر فعالية من حرب العصابات المنظمة التي تدربوا على تحييدها.

ويمكن بصفة عامة تلخيص مميزات وفوائد المقاومة اللاعنيفة للظلم والعدوان على النحو التالي:

١ - انها تقلل من أخطار الحرب المدمرة التي يصعب السيطرة عليها، والتي تصيب الكاسب والخاسر على حد سواء.
٢ - أنها تزيل عنصر الخوف المصاحب عادة للحرب.
٣ - أنها قد تمثل عنصر ردع فعال، اذا أدرك من يفكر بالغزو أنه سيواجه بمقاومة تجعل احتلاله غير مجد أو تجعله يدفع ثمنا باهظا.
٤ - وتثبت الخبرة العملية ان المقاومة اللاعنيفة تؤدي الى خسائر أقل بكثير مما يحدث في حالة المقاومة العسكرية.
٥ - انها تقلل من الحاجة الى تخصيص نفقات كبيرة على صناعة السلاح غير المجدية اقتصاديا.
٦ - أن المقاومة اللاعنيفة هي الافضل أخلاقيا.

وينبغي الاعتراف بأن هناك حججا أخرى تثار ضد اللاعنف، منها على سبيل المثال ما يلي:

١ - ان التجارب الناجحة في ممارسة اللاعنف، مثل حركة الاستقلال الهندية أو النضال الامريكي من أجل الحقوق المدنية، لم يكن ليقدر لها النجاح لو كانت قد وجهت بنظم دموية. الا أن وحشية النازي لم تردع المقاومة النرويجية.
٢ - ان العدو الذي يحتل بلد ايضا لاسباب استراتيجية أو سياسية هامة، وليس فقط لاسباب اقتصادية، وثقافية، لن تردعه المقاومة اللاعنيفة. غير أن مثل هذه المقاومة سوف تجعل الاحتلال مزعزعاً وتفسد على المحتل أهدافه من وراء الاحتلال.
٣ - أن قدرة البلد على شن المقاومة اللاعنيفة سوف تضعف اذا كان هذا البلد مقسما طبقيا أو دينيا أو عنصريا أو لغويا... الخ. وهذا صحيح، ولكن هذه الاوضاع سوف تقلل من قدرة هذا البلد على المقاومة العنيفة أيضا.
٤ - ان البلد الذي يختار الدفاع اللاعنيف بدلا من الدفاع العسكري سيصبح معزولا عن حلفائه وغير قادر على الوفاء بالتزاماته نحوهم. غير أن هناك اساليب عديدة غير عسكرية لمساعدة

البلدان الحليفة أو الصديقة، مثل إعطاء مقر لحكومة في المنفى، وتوفير المساعدة الفنية لأعمال التخريب أو الاتصالات، وفتح طرق للهرب، وتقديم المساعدات الطبية، وتعبئة الرأي العام العالمي، وهكذا.

٥ - أنه قد يكون من الصعب الحفاظ على الروح المعنوية العالية اذا ما استمر الكفاح اللاعنيف لفترة طويلة. غير أن خبرة المقاومة العنيفة واللاعنيفة في عديد من أجزاء العالم تؤكد أنه لا يوجد أبدا نقص في الرجال والنساء المستعدون للتضحية بحياتهم في سبيل القضية، وأنه في مقابل كل فرد يسقط لسبب أو لآخر، هناك اثنان على استعداد للحلول محله.

٦ - ربما يكون أهم الحجج التي تساق ضد فعالية اللاعنف ما يقوله الماركسيون من أن الدولة المسلحة والحازمة تستطيع دوما التغلب على المقاومة غير المسلحة مهما بلغت درجت تصميمها أو حزمها. ولدى الماركسين أسباب عديدة للقول بأن أي ثورة لن يقدر لها النجاح ما لم يحارب من أجلها، غير أن السنوات الماضية شهدت أمثلة عديدة تدحض هذه الفكرة. والثورة الايرانية تعد أبرز هذه الأمثلة. لقد تمكن الثوار العزل من هزيمة الدولة القوية بنجاحهم في إيصال الاقتصاد وأجهزة الادارة الى مرحلة الشلل التام. ولقد قتلت القوات المسلحة المئات وربما الآلاف من الثوار، غير أنه بعد فترة لم يستطع جنود الجيش تحمل الاستمرار في قتل الأبرياء وانضموا الى صفوف الثوار. ويمكن أن يقال أن الحكومة لم تكن حازمة حيال ما حدث، غير أنه يمكن القول ان الحزم مثّل في الحقيقة مقتلا للحكومة وقاد في النهاية الى هزيمتها.

وبالاضافة الى تجربة ايران، هناك ايضا تجربتا الفلبين وهايتي، حيث لعب اللاعنف دورا اساسيا في الاطاحة بالنظام القائم.

٧ - وبالاضافة للعوامل السابقة، تنبغي الاشارة الى اعتبار آخر متعلق بالرفض العام لفكرة ان الدفاع والأمن يمكن أن يقوما على أسس غير عسكرية. فالكثيرون يرفضون فكرة الدفاع اللاعنيف بدون تبريرات معقولة. وبهذا الصدد قال كنج هول أحد ضباط البحرية السابقين أننا «ينبغي أن نبذل محاولات مستميتة لكسر الحاجز الفكري الذي يقيد حتى اليوم أفكارنا حول الدفاع».

أساليب اللاعنف

يتضمن كتاب جين شارب الذي سبق وأشرت اليه عديدا من أساليب اللاعنف الكفيلة باصابة الاقتصاد والأجهزة الحكومية بالشلل، ويجعل الحياة مستحيلة بالنسبة للمحتل أو الغازي بما يجبره الانسحاب.

وأكثر هذه الأساليب أهمية ما يلي:

١ ـ التخريب

تنبغي الاشارة بداية أن التخريب كأسلوب من أساليب اللاعنف لا يشمل التخريب الذي يستخدم العنف والموجه ضد الافراد، فهذا النمط من التخريب لا ينتهك فقط مباديء اللاعنف، وانما ايضا يثير نزعات مدمرة للانتقام. المقصود هنا هو أشكال التخريب الاقل حدة والتي يمكن أن تدمر مظاهر عديدة من جهود العدو الحربية. ويمكن أن يتضمن التخريب بهذا المعنى تدمير الأجهزة الالكترونية الحساسة وأجهزة الكمبيوتر وسيارات النقل وغيرها من الآلات. وهناك أشكال أخرى من التخريب يمكن ان ينفذها المسؤولون المجبرون على العمل في خدمة الغزاة أو النظم الجائرة مثل تأخير ارسال الاوامر والتعليمات وارتكاب «الاخطاء العمومية» في ارسالها، وارسال الخطابات الى عناوين خاطئة، وهذا يُحدث اضطرابا في أجهزة الادارة. كما أن قطع أسلاك الهاتف وكابلات الكهرباء وازالة علامات الطرق يمكن أن يساهم أيضا في هذا الاضطراب. وقد لعب التهديد بالقيام بأعمال تخريبية دورا هاما في بعض الاحيان في ردع النازيين، مثلما حدث عندما هدد السويسريون بتدمير خطوط السكك الحديدية التي تربط سويسرا بايطاليا اذا ما استخدمها الالمان في ارسال قوات أو معدات حربية، وأيضا اعلان السويديين عن عزمهم تدمير مناجم الحديد لديهم والتي كانت هدفا لهم، اذا ما فكروا في الغزو.

٢ ـ الامتناع عن تقديم الخدمات

وفي هذا المجال يمكن أن تؤدي الاضرابات والمقاطعات الى اصابة الاقتصاد والادارة بالشلل. ويمكن أن تؤدي هذه الاساليب بالترافق مع بعض الاعمال التخريبية الى حرمان الغزاة من أي مكسب اقتصادي كانوا يسعون اليه.

٣ ـ حرمان العدو من الشرعية السياسية

وفي هذا المجال، يمكن لاقامة حكومة في المنفى ان يحرم الغزاة من أي شرعية سياسية.

٤ ـ حرمان العدو من تحقيق اهدافه الثقافية وغيرها

وفي هذا المجال، فان رفض الاجهزة الدينية والعمالية والتعليمية والمهنية وغيرها للتعاون مع العدو يمكن أن يحرمه من امكانية تحقيق أي أهداف ثقافية أو ايديولوجية.

٥ ـ الامتناع عن اقامة العلاقات الاجتماعية

وقد مارس النرويجيون مقاطعة اجتماعية شاملة للغزاة اثبتت فعاليتها. فقد كانوا يتصرفون كما لو كان الغزاة غير موجودين على الاطلاق، فكانوا لا ينظرون اليهم ولا يردون على تحيتهم أبدا.

٦ ـ هز معنويات الغزاة وولاءهم

لا شك أن الاساليب السابقة سوف تؤثر على معنويات القوة الغازية. ويمكن أن تؤدي في بعض الاحيان الى ادراك بعض الافراد من الغزاة لحقيقة جرم الاحتلال الذي يشاركون فيه

وتجعلهم يدركون حقيقة مشاعر الشعب الذي يحتلون أرضه، وقد قدمت خبرات المقاومة أمثلة عديدة في هذا الصدد. ولهذا، ينبغي انتهاز مناسبات معينة لجذب تعاطف قطاعات من الغزاة أو من الافراد الذين يخدمون النظم الجائرة.

٧ - المظاهرات

لا شك أن المظاهرات الجماهيرية الحاشدة ضد ممارسات العدو لها تأثير فعال في زعزعة استقراره، وخاصة اذا شارك فيها شخصيات عامة تحظى بالاحترام. وسوف تصبح اكثر تأثيراً في حالة مواجهة العدو لها بوحشية.

٨ - شل فعالية النظام العقابي

فعندما تصدر أحكام بالسجن على من ينتهكون قوانين ولوائح العدو، سيمارس الآلاف من الناس هذه الانتهاكات، وبهذا سيصاب نظام السجون وكل ادارة «العدل» بالشلل التام.

٩ - التأثير على العدو من الخارج

فاستمرار الدعاية المكثفة ضد الخصم من جانب حكومة المنفى في الخارج ومن جانب أصدقاء الدولة من شأنه أن يهز معنويات القوات المحتلة وحكومتها.

ولا شك ان ممارسة هذه الأساليب، وغيرها، يمكن أن يُضعف القادة السياسيين وأن يغذي السخط في اوساط المحتل مما قد يؤدي الى حدوث تغيير سياسي. كما أن ممارسة هذه الاساليب يعطي الشعب المحتل أو المضطهد الامل ويشعره بالفخر بما يحققه من انجازات ويمنحه الشجاعة للاستمرار في الكفاح. وبالطبع فان هذا النمط من الكفاح خطير وصعب ويمكن أن يمنى بالاخفاق، ولكن هذا هو حال الحرب وأشكال الكفاح المسلح الأخرى. وهذا النمط من الكفاح اللاعنيف يتطلب نفس ما يتطلبه الكفاح المسلح من شجاعة وتصميم واصرار وتدريب وتنظيم وادارة فعالة.

التخطيط والاعداد للاعنف

لقد كانت معظم حركات اللاعنف حركات عفوية جاءت كرد فعل لموقف معين كحدوث غزو مفاجيء مثلا. وقد أشرنا الى بعض هذه الحركات، ويمكن الاشارة أيضا الى مقاومة الغزو الروسي للمجر في عام ١٩٥٦ ولتشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨.

وبالرغم من أن المقاومة في كلتا الحالتين لم تكن ناجحة، الا أنها أظهرت مدى فعالية الاساليب اللاعنيفة حتى لو كانت عفوية وبدون تنظيم من أي نوع. لقد قال غاندي أن اللاعنف قوي للغاية، وبالفعل فان آلاف الشبان العزل الذين وقفوا في مواجهة الدبابات الروسية، والبعض منهم كان يظهر صداقته للجنود الروس، تمكنوا من نزع سلاح الدبابات، فلم يستطع الجنود إطلاق النار على هذه الجموع الصديقة.

ولا شك أن مثل هذه الحركات اللاعنيفة العفوية ليست كافية لسببين أساسا. السبب الاول، أن أحد أهم وظائف اللاعنف هو ردع الهجوم قبل وقوعه. والسبب الثاني، أن عدم التنظيم الكافي والادارة الجيدة يمكن أن يؤدي الى فتور حماس الجماهير المشاركة في الحركة.

ويمكن القول أن أهم متطلبات حركات اللاعنف تتمثل فيما يلي:

١ ـ التنظيم

من المؤكد أن اللاعنف يحتاج الى درجة عالية من التنظيم، سواء كان موجها ضد الغزاة، أو غزاة محتملين أو كان موجها ضد نظام قمعي. وفي النرويج مثلا، كان هناك اتحاد يتكون من المنظمات الدينية والثقافية والعمالية، يعمل على الحيلولة دون إقامة نظام نازي في بلدهم. وترى «لجنة الدفاع البديل» في بريطانيا أنه ينبغي إقامة جهاز مثل هذا في اوقات السلم يعمل بالتعاون مع الحكومة. ومثل هذا الجهاز لن يكون تابعا لوزارة الدفاع وانما يعمل بالتعاون معها. والفكرة وراء هذا الاقتراح هي أن الدفاع المدني اللاعنيف ينبغي أن يوجد جنبا الى جنب مع القوات العسكرية النظامية. وهناك نمط آخر أفضل يتمثل في قيام جهاز رسمي بتمويل من الحكومة. ومثل هذا الجهاز ينبغي أن يضم متخصصين في مختلف أشكال الدفاع اللاعنيف ومتطوعين يتم تدريبهم على الأساليب اللاعنيفة. ولا شك أن هؤلاء سوف يتم اختيارهم من المنتمين للأجهزة الدينية وغيرها وممن لديهم وعي كامل بالقيم التي يدافعون عنها.

٢ ـ التدريب

لا شك أن تنظيم المقاومة اللاعنيفة ينبغي ان يُعطى أهمية قصوى للتدريب. فكل المنخرطين في صفوف التنظيم ينبغي أن يتدربوا في إطار المباديء العامة للاعنف ويشمل التدريب التخصص في هذا الصدد، التدريب على مختلف أشكال التخريب، والاتصالات، والالكترونيات، وعلم النفس. ومن الامور الاساسية في هذا المجال اعداد الكتيبات التعليمية عن اللاعنف.

٣ ـ التخطيط

ينبغي أن يكون لدى تنظيم اللاعنف، مثله مثل اي تنظيم يعني بشئون الدفاع، خطط طواريء للتعامل مع الأنماط المختلفة المحتملة.

٤ ـ العلاقات الدولية

ليس هناك سبب يحول دون دخول الدول التي يمكن أن تعتمد مستقبلا على الدفاع اللاعنيف في تحالفات دفاعية مع الدول الاخرى. ويرى كنج هول ضرورة قيام تحالف بين الدول التي تتبنى الدفاع اللاعنيف. ويمكن لمثل هذا التحالف أن يمارس نشاطه على ثلاثة جبهات. على الجبهة الداخلية، حيث يكون الهدف هو غرس الشعور بالوحدة الديمقراطية ووضع الاساس النفسي للعمل في حالة الغزو. وعلى الجبهة الدولية، حيث يكون الهدف هو غرس الايديولوجية الديمقراطية

في الدول الاخرى. وعلى جبهة العدو، حيث يكون الهدف هو محاولة تغيير ايديولوجية الأعداء المحتلين.

وكما اشرنا سابقا، فان الدول التي لديها منظمات للدفاع اللاعنيف يمكن أن تقدم مساعدات كبرى لبعضها البعض وللمنظمات الدولية مثل الامم المتحدة.

ويمكن الاشارة هنا الى الدور الكبير الذي تقوم به فرقة السلام الدولية International Peace Brigade، وهي فرقة دولية معظم المنضمين لها امريكيون، على حدود نيكاراغوا، حيث توفر قدرا من الحماية ضد عمليات السلب والنهب التي تقوم بها الكونترا.

٥ ـ العلاقات مع وزراء الدفاع

هناك اجتماع بين المتخصصين في مجال اللاعنف على أنه في المرحلة الحالية ليس من المتوقع ان تتبنى دولة بالكامل سياسة لاعنيفة للدفاع، ولهذا، وكمرحلة انتقالية، ينبغي ان يوجد الدفاع العنيف واللاعنيف جنبا الى جنب. وبسبب هذا مشاكل اخلاقية بطبيعة الحال للذين يتبنون فلسفة اللاعنف في شكلها النقي على غرار غاندي، غير أن هناك آخرون أكثر واقعية يرون في ذلك خطوة ضرورية تجاه اللاعنف الكامل، ومرحلة يضغطون خلالها من أجل تبني سياسة دفاعية حقا وليست هجومية، وبحيث يجري التركيز أساسا على انتاج الاسلحة المضادة والدبابات مثلا وليس انتاج الدبابات.

وعلى أية حال، ينبغي التأكيد على أنه طالما ظل هذا المنهج الثنائي في النظر للدفاع قائما، فينبغي وجود تعاون وثيق بين اللاعنف وبين الدفاع النظامي.

٦ ـ الدعاية

طالما أن أحد الأهداف الرئيسية للدفاع اللاعنيف هو الردع، فمن البديهي أن يصاحب الاستعدادات التي تتم في هذا الصدد القدر الكافي من الدعاية لكي يدرك الاعداء المحتملون حجم المشاكل التي سيواجهونها اذا ما قاموا بالهجوم أو الغزو. وبطبيعة الحال، ينبغي إقامة التوازن بين الحاجة للدعاية على هذا النحو وبين ما تقتضيه إعتبارات السرية.

٧ ـ اللاعنف ضد النظم القمعية في الداخل

لقد ركزت فيما سبق أساسا على الاعداد والتخطيط للاعنف الموجه ضد الغزاة المحتلين من الخارج. ومعظم أساليب اللاعنف التي تم العرض لها في هذا الاطار يمكن تطبيقها في حالة المقاومة للنظم القمعية في الداخل. الا أنه من الواضح أن المنخرطين في صفوف المقاومة ضد الحكومات القمعية يكونون اكثر عزلة ولا يمكنهم التعاون مع أي جهاز من أجهزة حكومتهم، وبالرغم من امكانية حصولهم على قدر من المساعدة من الدول الصديقة، الا أنه لا يمكنهم الاعتماد على المساعدة الخارجية. وعادة ما تقوم حكومتهم بتشويه صورتهم وتصفهم بالارهابيين أو

الخونة. إن مهمة هؤلاء شاقة حقا، غير أنه ينبغي التأكيد على أن مبادىء اللاعنف تظل واحدة في كل الحالات.

حقيقة الوضع الراهن

لقد ركزت في العرض السابق أساسا على ما ينبغي فعله، وليس على ما هو حادث بالفعل في الوقت الراهن على المستوى الرسمي على الاقل. وعلى المستوى غير الرسمي، هناك الكثيرون الذين تؤرقهم احتمالات الحرب النووية المرعبة، ولهذا يسعون الى صياغة بدائل مختلفة بحل الصراع. وتستند كثير من هذه البدائل الى تعاليم الاسلام أو المسيحية أو غيرهما من الديانات.

وقد ألقى هذا النمط من التفكير والممارسة تأثيرات مختلفة على الدوائر الرسمية. وتمثلت أحد التأثيرات السلبية في إثارة المسئولين الذين يعتقدون أن العنف هو الوسيلة الاساسية للدفاع ودفعهم لملاحقة الذين يؤمنون بالعكس. الا أنه في حالات أخرى، بدأ مسؤولون مستنيرون يعيدون النظر في القضية.

ومن المهم في هذا الصدد الاشارة الى أن دولا مثل السويد وهولندا والدانمارك والنرويج شجعت اجراء دراسات خاصة عن الدفاع اللاعنيف، وأن السويد قد عينت مستشارا للدفاع المدني اللاعنيف.

والأمر المؤكد أن العالم اذا نجا من مخاطر العقود القليلة القادمة، فسوف يقرر أن بقاءه يعتمد على سياسات الحماية الذاتية وعلى اقامة العدل لا على القتل والمذابح.

خاتمـــة

لقد حاولت خلال العرض السابق مناقشة قضايا العنف واللاعنف بأكبر قدر ممكن من الموضوعية.

لقد ذكرت في المقدمة أن العنف مدمر ومعاد للارادة المقدسة. ولا يعني هذا الرفض المطلق للدفاع المادي عن النفس، ولكن تأكيد عدم مشروعية مثل هذا الدفاع اخلاقيا عندما يمارس بطريقة تؤذي الآخرين وتهين انسانيتهم. ومهما كانت عدالة القضية، ليس من المبرر على الاطلاق القيام في سبيلها بقتل أو تشويه الابرياء ممن لا دخل لهم بالأمر. فقتل الاطفال والنساء في غارة جوية مثلا يجعل من القضية العادلة غير عادلة.

لقد كانت الحرب في الماضي امرا يخص الجنود وحدهم، حيث يتقاتلون في ساحة المعارك بينما العالم يمضي في تسيير حياته كالمعتاد. غير أن الامر لم يعد كذلك في ظل الحرب الحديثة التي أصبحت حربا شاملة تطال للجميع. هذا ناهيك عن الحرب النووية التي اذا نشبت لن تترك أحدا سالما.

ولحسن الحظ أن هناك بدائل لهذا الوضع. وبعيدا عن البدائل المعروفة مثل الوساطة والمفاوضات والمساعي الطيبة للامم المتحدة وغيرها من المنظمات، هناك الأساليب المتعددة التي يتضمنها الكفاح اللاعنيف.

وينبغي التأكيد على أن اللاعنف لا يعني فقط مجرد غياب العنف، بل إنه فعل ايجابي يعني الكمال والحب والعدل، بعبارة اخرى، فان النضال اللاعنيف لا يعني فقط مجرد محاولة هزيمة أو ردع أمر سيء أو قمعي أو غير عادل، وانما يعني أيضا خلق شيء أفضل، يمكن أن يشارك فيه اولئك الذين يعارضهم المرء.

وقد يتساءل البعض: اذا كانت هذه البدائل قائمة ومفضلة على هذا النحو، فلماذا لم يتم استخدامها باستمرار وبفعالية؟ والاجابة على هذا التساؤل تتمثل في أمرين:

الأول، أننا أسرى أساليب التفكير التقليدية المتعلقة بالحل العنيف للصراعات البشرية.

والثاني، أن الفهم العميق والكامل للاعنف يتعدى مجرد فهمه كأسلوب أو كتكنيك عملي. فكما أن الطبيب اذا أراد أن يعالج مريضه، ينبغي ألا يفهم فقط الاساليب الطبية وانما أن يفهم مريضه ايضا، كذلك ينبغي على ممارس اللاعنف الا يكتفي فقط بمعرفة كيف يكسب الصراع، وانما ايضا كيف يكسب خصمه ويغير من مفاهيمه. وكما أن العنف يكون دائما شاملا، كذلك السلام ينبغي أن يكون كليا لا يتجزأ. ولازلنا لا نعرف الكثير عن هذا البعد اللاعنيف بالرغم من وجود أمثلة مثل غاندي وغيره من القادة العظام.

باختصار شديد، يمكن القول في النهاية أنه قد آن الأوان لكي نحل صراعاتنا بطريقة لا تؤدي، كما تفعل الانتصارات العسكرية، الى نشوب الحرب مرة أخرى.

المراجـع

ALTERNATIVE DEFENCE COMMISSION (1983)
Defence Without the Bomb
London & New York: Taylor & Francis Ltd.

BARNABY, F. and BOECKER, E. (1982)
«Defence without offence: Non-Nuclear Defence for Europe»
Peace Studies Paper No. 8:
Bradford University School of Peace Studies, and London: Housmans.

BOSERUP, A. and MACK, A. (1974)
War Without Weapons
London: Frances Pinter.

CURLE, Adam (1984)
«Europe and Non-Violent Defence », in **European Security**
Oxford, New York, Paris: Pergamon.

EASWARAN, E (1984)
A Man to Match the Mountains: Badshah Khan, Nonviolent Soldier of Islam
Petaluma, California: Nilgiri Press.

GANDHI, M.K. (1927)
An Autobiography or My Experiment With Truth
Ahmedabad: Navajivan.

KING-HALL, S. (1958)
Defence in the Nuclear Age
London: Gollancz.

ROBERTS, A. (ed.) (1969)
The Strategy of Civilian Defence
London: Faber & Faber.

Included chapters on Czechoslovakia and Norway referred to above.

SHARP, G. (1973)
The Politics of Non-Violent Action
Boston: Sargant Porter.

A massive work referred to above, including countless examples of nonviolent actions.

SHARP, G. (1983)
Making Europe Unconquerable
New York: Institute of World Order.

- ٣ -

نماذج عالمية من حركات اللاعنف

الدكتور براد بينت ★

حركة المدرسين النرويجيين في عام ١٩٤٢

قامت المانيا النازية بغزو النرويج في ٩ أبريل ١٩٤٠ على الرغم من حياد النرويج في الحرب. ومنذ بداية الغزو، تبنى النرويجيون موقف مقاومة الاحتلال. واتخذت هذه المقاومة شكل المقاومة العسكرية في البداية. وبعد هزيمة القوات النرويجية في ٧ يونيو ١٩٤٠، هرب الملك والحكومة الى لندن وأقاموا حكومة في المنفى. ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية الاحتلال الالماني في ١٩٤٥، تعددت أشكال مقاومة النرويجيين وكانت كثير من هذه الاشكال اشكالا لا عنيفة. وقد لعب عدم التعاون اللاعنيف من جانب المدرسين النرويجيين دورا أساسيا في هذه المقاومة.

لقد أعلن جوزيف تيربوفين القائد الالماني في النرويج في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٠ حل كل الاحزاب السياسية النرويجية وأنشأ مجلسا للمستشارين ليحل محل البرلمان النرويجي. وفي أعقاب هذه الخطوة، اندلعت مظاهرات واحتجاجات رمزية، تضمنت على سبيل المثال إضراب الرياضيين، واستقالة المحكمة العليا النرويجية، وارتداء شعارات مميزة على السترات كرمز للتضامن. وفي مايو ١٩٤١، ارسل ممثلون لثلاثة وأربعين منظمة تضم في عضويتها ٧٥٠ الف عضو خطابا احتجاجيا لتيربوفين - وقام تيربوفين على الفور بحل هذه المنظمات، ومنذ هذه الخطوة أصبحت معظم اشكال المقاومة سرية.

ولعل أهم مظاهر المقاومة اللاعنفية للاحتلال النازي تمثلت في حركة المدرسين النرويجيين. لقد أصدر النازيون في اكتوبر ١٩٤٠ أمرا بأن يوقع المدرسون النرويجيون اعلانا يشيد بالحزب النازي. غير أن المدرسين أصدروا على الفور اعلانا يرفضون فيه الاذعان. وشهدت عديد من المدارس اضرابات وحوادث مختلفة رفض فيها الافراد التعاون مع الاجراءات النازية. وأدى ذلك الى تكثيف النازيين لمحاولاتهم فرض السيطرة على المدرسين النرويجيين. وأعدت منظمة المدرسين السرية قائمة من اربع نقاط للمقاومة تضمنت، رفض كل المحاولات لضم المدرسين للحزب النازي، ومقاومة كل محاولات ادخال الدعاية النازية للمدارس، ورفض كل الاوامر الصادرة عن جهات غير مختصة، وعدم التعاون بأي شكل من الاشكال مع منظمة الشباب الفاشية.

وفي فبراير ١٩٤٢، اصدر القائد الجديد فيدكون كويسلنج قوانين تتضمن اعتبار كل المدرسين تلقائيا اعضاء في اتحاد المدرسين النرويجيين الذي تم انشاؤه وأن كل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والثانية عشرة يعتبرون اعضاء في جبهة الشباب المسماة «ناشيونال سامفلنج». وعلى الفور، طلب قادة المقاومة السرية من المدرسين أن يوجهوا خطابات فردية يعلنون

★ Dr. Brad Bennett

فيها رفضهم وعدم إذعانهم لهذه القرارات. ومن بين ١٢ ألف مدرس في البلاد، استجاب لهذه الدعوة ما بين ٨ الى ١٠ آلاف مدرس. كما ارسل اكثر من ٢٠٠ الف من اولياء الامور خطابات احتجاجية لوزارة التعليم يحتجون فيها على هذا المرسوم وعلى اغلاق المدارس بسبب ما أسمته الحكومة «النقص في الوقود».

وفي ٢٠ مارس، أمر كويسلنج باعتقال حوالي الف مدرس. وتم احتجاز هؤلاء في البداية في سجون ومعسكرات محلية ثم تم ترحيل معظمهم بعد ذلك الى معسكر الاعتقال في كيركينيس داخل المنطقة القطبية. وبذل النازيون محاولات عديدة لاجبار المدرسين المعتقلين على سحب احتجاجاتهم والانضمام الى الاتحاد الجديد، وشملت هذه المحاولات تعريضهم لظروف وأوضاع قاسية. وفي معسكر جورستاد موين، الذي كان يحتجز فيه المدرسين قبل ترحيلهم الى كيركينيس، كان النازيون يذيقون المدرسين صنوفا من التعذيب من قبيل اجبارهم على الجري في حفر عميقة من الثلج، والقيام بأعمال شاقة وتجويعهم. وبالرغم من هذه المصاعب، لم يستسلم سوى ٣٢ مدرس فقط وافقوا على الانضمام لاتحاد المدرسين الجديد من بين أكثر من ٦٥٠ مدرسا كان يضمهم المعتقل.

وواصل المدرسون خارج المعتقلات المقاومة ايضا. وعندما استؤنفت الدراسة في مطلع ابريل، تلى المدرسون في الفصول في اليوم الاول للدراسة بيانات قالوا فيها أنهم ملتزمون بالتدريس الا أنهم سيرفضون الخضوع للاوامر النازية. وساند الطلبة وأولياء الامور المدرسين في مقاومتهم. وبالرغم من شن حملات أخرى من التهديدات والاعتقالات، الا أن كويسلنج اعترف في النهاية بفشله في محاولة اخضاع المدرسين، وقال في كلمة القاها في ٢٢ مايو في أحد المدارس العليا في ستابيك «لقد دمر المدرسون كل ما كنت أحاول عمله».

وفي اغسطس، اتفق المدرسون الذين كانوا لا يزالون معتقلين في كيركينيس على أن يوافق ١٥٠ مدرسا من المرضى والجرحى على الانضمام الى الاتحاد في مقابل اطلاق سراحهم، واستمر الباقون في رفض التوقيع على مثل هذا الاقرار. وأطلق سراح باقي المعتقلين في سبتمبر ونوفمبر. وعومل المدرسون لدى خروجهم من المعتقلات معاملة الابطال. واصبح المدرسون خلال فترة اعتقالهم رموزا للمقاومة اشعلت حماس النرويجيين.

وهكذا، اعتبرت حركة مقاومة المدرسين النرويجيين للنازية حركة ناجحة من أكثر من زاوية. فأولا لم ير اتحاد المدرسين الذي كان مطروحا النور أبدا، وثانيا لم تستخدم المدارس ابدا كأداة للدعاية النازية. وبعد أن انضم عديد من المهنيين النرويجيين الآخرين الى المدرسين في عدم تعاونهم مع النازيين، أصدر هتلر اوامره لكويسلنج بصرف النظر عن محاولته إقامة دولة نقابية في النرويج.

محاولة كاب الانقلابية في ١٩٢٠

نجحت حركة المقاومة اللاعنيفة في هزيمة محاولة الاستيلاء بالقوة المسلحة على جمهورية فيمار في المانيا في مارس ١٩٢٠. ورغم ان هذه المقاومة اندلعت بدون إعداد مسبق، الا انها مثلت نموذجا ناجحا لاستخدام اللاعنف لهزيمة نظام سياسي.

لقد كانت جمهورية فيمار في عام ١٩٢٠ لا زالت فتية وتواجهها مشاكل وصعوبات جمة في مقدمتها الانهيار الاقتصادي والاضطرابات العسكرية. وفي ١٠ مارس ١٩٢٠ طالب ممثلون للاحزاب اليمينية الرئيس ايبرت بحل الجمعية الوطنية وتنظيم انتخابات جديدة للجمعية وللرئاسة. الا أن ايبرت رفض هذا الانذار رفضا تاما. وعلى إثر ذلك قام د. ولفجانج كاب والفريق والتر فون لوتويتز وعدد آخر من ضباط الجيش بتنظيم الجنود السابقين في وحدات عسكرية وتوجهوا بهم الى برلين لمحاولة عزل الرئيس ايبرت والاستيلاء على السلطة. وتوجهت الحكومة الديمقراطية الشرعية في البداية الى درسدن ثم الى شتوتجارت. واحتلت قوات الانقلاب برلين في ١٣ مارس وأعلن قيام حكومة يمينية جديدة.

وعلى الفور، دعت الحكومة الشرعية الشعب الالماني لرفض التعاون مع نظام كاب. واتخذت المقاومة للنظام اليميني اشكالا عديدة. وفي ١٤ مارس عندما احتلت وحدات عسكرية مبنى صحيفتين مواليتين للحكومة اضرب عمال الطباعة في برلين عن العمل. وفي نفس اليوم دعا قادة الحزب الديمقراطي الى الاضراب العام واستجاب العمال في انحاء برلين للدعوة. وهكذا أغلقت محطات الكهرباء، وتوقفت القطارات ووسائل النقل عن العمل، وانقطعت المياه عن أحياء برلين وحتى السقاة وعمال المطاعم توقفوا عن العمل. وعندما وصلت أخت كاب الى مبنى المستشارية يوم السبت ١٣ مارس، وكانت مكلفة باعداد بيان الحكومة الجديدة، لم تجد أحدا ليكتب لها البيان على الآلة الكاتبة ولم تجد حتى أية آلات كاتبة في المبنى. وهكذا لم ينشر البيان في صحف الاحد. وامتد الاضراب العام ليشمل كل المدن الالمانية الاخرى على الرغم من التهديدات وحوادث اطلاق الرصاص التي قتل فيها بعض العمال. ورفض موظفوا الادارة والمتخصصون التعاون مع نظام كاب. ولم يتمكن كاب حتى من تشكيل حكومة من الخبراء وظلت بعض المناصب الوزارية شاغرة. ورفض المسئولون في البنك الوطني طلبا تقدم به كاب للحصول على عشرة ملايين مارك ليدفع رواتب الجنود لعدم وجود أي توقيع قانوني معتمد على الطلب، فقد رفض كل وكلاء الحكومة التوقيع، واعتبر توقيع كاب نفسه مرفوضا. ورفض عديد من الضباط في وزارة الدفاع التعاون مع النظام الجديد. وأمر لوتويتز صهره الكولونيل كيرت فون هامرستين باحضار قواته الى برلين الا أنه تجاهل الأمر. وحتى قوات البوليس في برلين طالبت كاب بالاستقالة في ١٧ مارس.

وفي ١٥ مارس، رفض الرئيس ايبرت اقتراحات بالوصول الى تسوية، وقامت طائرة باسقاط منشورات على برلين عنوانها «انهيار الديكتاتورية العسكرية» وتدعو الى المقاومة الشعبية لمحاولة

الاستيلاء على السلطة. وعندما أدرك كاب عدم جدوى استمراره في الحكم بدون تعاون موظفي الحكومة وبدون رضا الشعب، أعلن استقالته وهرب الى برلين في ١٧ مارس. وترك كاب الحكم للوتوتيز بوصفه رئيسا للاركان الا أن لوتوتيز استقال في نفس اليوم وغادر برلين. وفي ١٨ مارس استجابت القوات المحتلة لبرلين للاوامر الصادرة من حكومة ايبرت وغادرت المدينة بالرغم من أنها اطلقت النار على المدنيين في بعض الحوادث وقتلت بعضهم.

وعادت حكومة ايبرت الى برلين واستعادت السيطرة على الحكم. وهكذا نجحت حركة اضراب العمال الشاملة ورفض الموظفين التعاون في حرمان كاب من السلطة اللازمة لاستمراره في الحكم. بعبارة أخرى، نجحت حركة المقاومة اللاعنيفة في هزيمة محاولة الاطاحة بالحكومة الشرعية.

حركة مقاطعة الباصات في جنوب افريقيا ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧

اتبعت حركة مناهضة سياسات التمييز العنصري في جنوب افريقيا طوال الخمسينات عديداً من أساليب الكفاح اللاعنيف. وفي عام ١٩٥٢، أعلن المؤتمر الوطني الافريقي عن شن «حملة تحدي» نظم خلالها عددا من هذه الأساليب طوال الخمسينات. وشهد هذا العقد ايضا شن حملة لمقاومة سياسة التمييز العنصري في مجال التعليم في الفترة من ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥، وحركة مقاطعة الباصات في عام ١٩٥٩ احتجاجا على انخفاض الاجور. واحرزت حركات مقاطعة الباصات في الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ من مقاطعات ايفاتون والكسندرا وجوهانسبرغ نجاحا شجع مواطني جنوب افريقيا على الاستمرار في الاحتجاجات اللاعنيفة.

وقد حدثت اول مقاطعة للباصات في بلدة ايفاتون في عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦. ففي خلال تلك الفترة احتج آلاف العمال السود على رفع تعرفة الباصات. وقاطع هؤلاء العمال الباصات وكانوا يذهبون الى مواقع عملهم ويعودون منها كل يوم مشيا على الاقدام. وقد تعرض هؤلاء لصنوف عديدة من العنف مثل المضايقات المستمرة والاعتقالات والضرب من جانب مؤيدي النظام العنصري. وانتهت المقاطعة في أغسطس ١٩٥٦ بعد أكثر من عام بعد أن أحرز العمال نجاحا ساحقا تمثل في عودة التعرفة القديمة ووضع جدول جديد لمواعيد الباصات وموافقة شركة الباصات على توظيف عمال ايفاتون.

وقد شجع هذا النجاح الافارقة في جوهانسبرغ على تنظيم حركة مقاطعة مماثلة. ففي ديسمبر ١٩٥٦ أقدمت شركة بيتلكو التي تشغل الباصات من و إلى مصانع جوهانسبرغ على رفع تعرفة الركوب. وعلى الفور قرر العمال من بلدة الكسندرا على بعد تسعة اميال من جوهانسبرغ مقاطعة الباصات احتجاجا على التعرفة الجديدة. ونظم هؤلاء العمال لجنة شعبية للنقل قررت الدعوة للمقاطعة في ٧ يناير ١٩٥٧. وسرعان ما انضم عمال آخرون من جوهانسبرغ وبريتوريا والمناطق المحيطة للحركة. وشارك في الحركة ما يقرب من ستين الف عامل كانوا يذهبون لمواقع عملهم مشيا على الاقدام. وقررت الشركة بعد عدة أيام من تسيير الباصات فارغة وقف كل خدماتها.

وبعد عدة اسابيع تصاعد التأييد الذي تحظى به حركة المقاطعة، وامتدت الاحتجاجات والمقاطعات الى بورت اليزابيث وايست لندن ويوتينهاج وغيرها من المدن. وأبدى بعض البيض تعاطفا مع العمال وكانوا يصحبوهم في سياراتهم على الرغم من تهديدات البوليس الذي كان يقوم بايقاف السيارات وتفتيشها وتسجيل أسماء السائقين.

وكان العمال انفسهم يفرضون رقابة صارمة لضمان الالتزام بتنفيذ المقاطعة، فكانوا يوقفون العمال المتوجهين لأعمالهم بالدراجات ويفرغون اطاراتها. وكان البوليس يشن حملات دائمة على الفنادق الصغيرة في جوهانسبرغ لالقاء القبض على العمال الذين يبيتون مع اصدقائهم لتفادي الذهاب الى منازلهم كل يوم مشيا على الأقدام. وقد ألقي القبض على ما يقرب من ١٤ ألف عامل خلال فترة المقاطعة.

وبدأ القلق ينتاب أصحاب العمل أنفسهم من جراء الانهاك الجسدي للعمال بسبب اضطرارهم للمشي لمسافات طويلة. وبدأ ممثلون عن أصحاب العمل والحكومة يبحثون عن تسوية للموضوع مع قادة المقاطعة. وقامت غرفة تجارة جوهانسبرغ بدعم الباصات ماليا حتى يتم التوصل الى تسوية. وأخيرا انتهت المقاطعة في ١٥ ابريل ١٩٥٧ بعد أن أحرز العمال نجاحا تاما. فقد تم الغاء الزيادة في تعرفة الركوب والعودة للتعرفة القديمة. وفي وقت لاحق تمت مضاعفة ضريبة خدمات النقل المفروضة على أصحاب العمل لدعم وسائل النقل.

وقد ساهمت حركة مقاطعة الباصات الناجحة في جوهانسبرغ في خلق مناخ من المقاومة اللاعنيفة، وبرز قادة اكفاء من خلال هذه المقاومة. وبالرغم من عدم مشاركة المؤتمر الوطني الافريقي في حركة مقاطعة الباصات، الا أنه دعا على اثر نجاحها الى مقاطعة الشركات القومية ومنتجاتها. وشهدت أواخر الخمسينات عديداً من الانشطة والحركات الاخرى نتاجا لما افضت اليه حركة مقاطعة الباصات من إحساس الافارقة بمزيد من الثقة بقوتهم وبفاعلية الكفاح اللاعنيف.

حركة التضامن في بولندا ١٩٨٠ - ١٩٨٢

اختارت حركة التضامن في بولندا الأساليب اللاعنيفة في شكل الاضرابات والمظاهرات وعدم التعاون والأعمال الرمزية لمقاومة العناصر الشمولية في النظام البولندي. وقد اعتبر بعض المؤرخين حركة التضامن بمثابة اكثر أشكال المقاومة فعالية التي تم شنها ضد نظام شيوعي على الاطلاق.

وبالرغم من أن الاضرابات الكبرى التي قادت الى تشكيل «التضامن» حدثت في صيف عام ١٩٨٠، الا أن هناك سوابق تاريخية مهدت لقيامها. ففي عقود ما بعد الحرب الثانية أعلن العمال البولنديون معارضتهم، في شكل اضرابات، لعديد من سياسات الحكومة البولندية. وفي هذا

الاطار، حدثت إضرابات كبرى في يونيو ١٩٥٦ وفي ديسمبر ١٩٧٠ وفي يونيو ١٩٧٦. وقامت القوات الحكومية بسحق كل هذه الاضرابات.

وفي سبتمبر ١٩٧٦، نشأت لجنة الدفاع العمالية لمساعدة العمال المعتقلين في اضرابات ذلك العام في رادوم وأورسوس. ويعتبر قيام هذه اللجنة بمثابة خطوة اساسية قادت الى تشكيل «التضامن»، وقد تولت تدعيم اللجان العمالية وفي وقت لاحق قدمت النصائح للتضامن بخصوص استراتيجيتها التنظيمية. وأحد الخطوات الهامة الأخرى التي قادت لقيام التضامن تمثلت في قيام لجنة النقابات العمالية الحرة في الساحل التي نشأت في جدانسك من ٣٠ ابريل ١٩٧٨. وساهمت كلتا المنظمتان في تشكيل الخلايا الاولى لحركة التضامن.

وفي يوليو ١٩٨٠، أعلنت الحكومة عن زيادات في أسعار اللحوم. وبالرغم من محاولات الحكومة للحيلولة دون اندلاع اضرابات بالاعلان عن زيادات في الأجور، ألا أن نحو ١٥٠ مؤسسة أعلنت الاضراب في يوليو ومطلع أغسطس. وفي ١٤ اغسطس ١٩٨٠، أعلن عمال حوض بناء السفن في جدانسك الاضراب احتجاجا على طرد القائد العمالي أنا والينتينوتيس. وسرعان ما حذا حذوهم عمال من مصانع أخرى أعلنوا الاضراب لاسباب مماثلة وللتضامن مع عمال جدانسك. وشكل المضربون بقيادة ليش واليسا لجنة لتنظيم الاضرابات داخل المصانع تضم ممثلين عن كل مؤسسة مضربة. وأعد هؤلاء قائمة تضم ٢١ مطلبا من بينها حق العمال في انشاء نقابات عمالية حرة، وحق الاضراب، وعودة أنا والينتينويتس وليش واليسا للعمل (وكان واليسا قد طرد من العمل منذ عدة سنوات)، وحرية التعبير والطباعة والنشر. وأعلنت الكنيسة الكاثوليكية تأييدها للعمال المضربين. وتوجه ممثلون للمصانع المضربة إلى جدانسك، وفي ٢٢ اغسطس صدر أول عدد من نشرة «التضامن» متضمنة أخبار الاضراب.

وفي البداية، رفض قادة الحزب الشيوعي الحديث مع اللجنة الممثلة للعمال المقربين، الا انه من ٢٢ أغسطس، وافق نائب رئيس الوزراء جاجيلسكي على التفاوض. وبدأت المفاوضات في اليوم التالي. وفي ٢٦ أغسطس أصبحت اللجنة الممثلة للعمال تضم الف وفد يمثلون خمسمائة مؤسسة، وهددت بتنظيم اضراب شامل في الاول من سبتمبر. ونتيجة لذلك، أضطرت الحكومة لتوقيع اتفاقية في ٣١ أغسطس ١٩٨٠، وافقت فيها على الاعتراف بشرعية حركة النقابات العمالية الحرة وعلى الاقرار باستقلالية النقابات والموافقة على حق الاضراب. وبهذا الشكل، كان العمال البولنديون قد أحرزوا لأول مرة نجاحا باهرا في النضال من أجل حقوق العمال.

وفي ١٧ سيبتمبر، التقى ممثلون لخمسة وثلاثين اتحاداً نقابياً في جدانسك وأعلنوا تشكيل التضامن، اتحاد العمال البولندي الحر. وأبدى ثلاثة ملايين عامل استعدادهم للانضمام للاتحاد. وفي ٢٩ سيبتمبر، دعت التضامن إلى اضراب تحذيري لمدة ساعة في ٣ أكتوبر إحتجاجاً على عدم تطبيق السلطات لاتفاق ٣١ أغسطس بالكامل. وفي ١٠ نوفمبر، اعترفت المحكمة العليا في بولندا رسمياً بشرعية التضامن.

وفي أواخر عام ١٩٨٠، أصبحت التضامن تضم ما يقرب من عشرة ملايين عامل. وفي ٢ يناير ١٩٨١، بدأ الفلاحون في رزيسزو إضراباً إنتهى بتشكيل «تضامن» فلاحية. وفي ١٩ مارس أعتدت قوات البوليس بالضرب على ثلاثة من قادة التضامن في بيدجوسزس. وعلى الفور، دعت التضامن إلى اضراب تحذيري في ٢٧ مارس لمدة أربع ساعات وهددت بالدعوة الى اضراب شامل في ٣١ مارس اذا لم تقم السلطات بمعاقبة المسئولين عن الاعتداء، وتم الغاء الاضراب بعد التوصل الى تسوية.

وفي اعقاب اضرابات التضامن في أواخر عام ١٩٨١، قرر ياروزيلسكي القائد الجديد للحزب الشيوعي البولندي التصرف بحزم وأعلن في ١٣ ديسمبر «حالة الحرب». وهكذا تم اعتقال ما يزيد عن ألف من قادة التضامن وتم إعلان قانون الطواريء الذي تم بمقتضاه فرض حظر التجول وفرض الرقابة وحظر الاجتماعات العامة. واقتحمت قوات الامن المصانع وسحقت الاضرابات، وتم اعتقال آلاف العمال في الأشهر القليلة التالية.

ولم تنجح هذه الاجراءات القمعية في القضاء على التضامن. وبالرغم من اعتقال عديد من قادتها، الا أن التضامن تحولت الى العمل السري، وشكلت لجنة مؤقتة للتنسيق في ٢٢ إبريل ١٩٨٢. ونجحت التضامن في تنظيم مظاهرات ضخمة في ١مايو و٣١ أغسطس ١٩٨٢، وفي يوليو ١٩٨٤ صدر عفو عام عن عديد من قادة التضامن. واستمرت التضامن تمارس نشاطها السري باصدار الكتيبات والصحف وخلق مؤسسات بديلة والدعوة الى احتجاجات رمزية. وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦، تم تشكيل مجلس مؤقت للتضامن بصفة علنية لتنسيق الانشطة مع لجنة التنسيق السرية. وبقيت التضامن حركة فعالة للمقاومة اللاعنيفة في مواجهة الشمولية.

الثورة الفلبينية في عام ١٩٨٦

تعد الثورة الفلبينية في فبراير ١٩٨٦ النموذج الأمثل للثورة اللاعنيفة في السنوات الأخيرة. فقد نجحت المقاومة اللاعنيفة في الاطاحة بالديكتاتور فرديناند ماركوس.

لقد تولى ماركوس الحكم في عام ١٩٦٥. وفي سبتمبر ١٩٧٢ كرد فعل لحركة المعارضة، أعلن فرض قانون الطواريء والغى منصب نائب الرئيس كما ألغى انتخابات ١٩٧٣. وفي عام ١٩٧٢، اعتقل ماركوس زعيم المعارضة بينيجنو أكينو وأصدر عليه حكما بالاعدام بدون محاكمة. وفي عام ١٩٨٠، سمح ماركوس لأكينو بالذهاب للولايات المتحدة حيث مكث هناك حتى عام ١٩٨٣. وفي ٢١ أغسطس ١٩٨٣، عاد أكينو الى الفلبين ليقود المعارضة ضد ماركوس، وتم اغتياله في مطار روما لدى نزوله من الطائرة. وطوال فترة قانون الطواريء، اندلعت احتجاجات متفرقة، الا أن اغتيال اكينو كان بمثابة الشرارة التي اشعلت الاحتجاجات واسعة النطاق. وشارك في تشييع جنازة أكينو ما يتراوح بين اربعة وستة ملايين. وتعددت حركات الاحتجاج بشكل مستمر

في الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٥. فقد كانت المظاهرات العارمة تخرج في مناسبات، بداية فرض قانون الطوارىء في ٢١ سبتمبر، وميلاد أكينو في ٢٧ نوفمبر، واغتياله في ٢١ أغسطس، وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٨٥، نظم الفلبينيون في مدينة بوتون وعديد من المدن الأخرى إضرابا شاملا لمدة يومين احتجاجا على نظام ماركوس.

وخلال تلك الفترة شارك عديد من الفلبينين في تدريبات على أسلوب اللاعنف نظمها جين وهيلد جارد جوس ماير وريتشارد دينس من «الجمعية الدولية للتصالح» International Fellowship of Reconciliation. ومن هذه الحلقات الدراسية، تشكلت منظمة اللاعنف «اكابكا». وقد أثرت هذه التدريبات على أسلوب اللاعنف على أحداث عام ١٩٨٦.

وتحت الضغط المحلي والدولي، أعلن ماركوس في أواخر عام ١٩٨٥ عن إجراء انتخابات مفاجئة في ٧ فبراير ١٩٨٦. واختار قادة المعارضة كورازون أكينو مرشحه للرئاسة وسلفادور لوريل مرشحا لمنصب نائب الرئيس. وكانت الشكوك تحيط بنزاهة الانتخابات منذ البداية على الرغم من سماح ماركوس لمتطوعين من النامفريل ولمراقبين أمريكيين بمراقبة الاحداث. وفي يوم الانتخابات شكل عمال النامفريل المدربين على اسلوب اللاعنف، حواجز بشرية للحيلولة دون محاولات سرقة صناديق الاصوات، كما نظمت أكابكا تجمعات للصلاة والتدريب على اسلوب اللاعنف. وفي ٩ فبراير أعلن ثمانية وثلاثون من عمال الكمبيوتر احتجاجهم على تعمد إذاعة نتائج خاطئة تشير إلى تقدم ماركوس. وأعلنت الجمعية الوطنية الفلبينية فوز ماركوس الامر الذي عارضه عديد من المؤسسات والأفراد. وأعلن كل من ماركوس وأكينو فوزه بالرئاسة. ومن هنا بدأت الثورة.

ولعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا أساسيا في الثورة. ففي ١٣ فبراير أعلن الاساقفة الكاثوليك أن الانتخابات مزورة ودعوا الى شن «كفاح لا عنيف من أجل العدالة». وأعلن الكاردينال سين كبير أساقفة مانيلا أنه يعتبر نفسه «قائدا للقوات الفلبينية غير المسلحة». وفي ٢٢ فبراير أعلن وزير الدفاع جوان بونس ازيل ونائب رئيس الاركان منديل راموس تمردهم واعتصموا داخل وزارة الدفاع. وطلب أجابيتو، شقيق بينيجنو أكينو، والكاردينال سين من مواطني مانيلا إرسال الطعام لقوات التمرد والخروج الى الشوارع لقطع الطريق على تحرك القوات المعادية. وكان هذا هو بداية الثورة الشعبية.

لقد تدفق الآلاف الى ميدان ابيفانيو دي لوس سانتوس وأحضروا الطعام والمشروبات وأجهزة الراديو للمتمردين. واتخذ التجمع مظهرا احتفاليا حيث رفرفت الاعلام وراح الحشد يغني نشيد بايان كو «وطني». وفجر يوم الأحد ٢٣ فبراير توجهت قوة عسكرية معززة بالدبابات والعربات المدرعة نحو معسكر المتمردين، الا أن آلاف من المتظاهرين سدوا أمامها الطريق وأجبروها على التوقف على بعد ميل. وهدد قائد القوة ارتيميو تاديار باطلاق الرصاص اذا لم يخل المتظاهرون الطريق، الا أن الحاجز البشري الضخم ظل في مكانه واضطرت القوة في النهاية الى الانسحاب دون اطلاق النار. وقدم المتظاهرون الطعام والمشروبات والسجائر لجنود القوة. وأعطاهم

البعض الزهور أيضا. وفي صباح يوم الاثنين، وبينما كان ماركوس يوجه خطابا عبر التلفزيون الحكومي استولى المتمردون على محطة التلفزيون واوقفت إذاعة الخطاب.

وخلال الفترة من ٢٢ الى ٢٥ فبراير، أعلنت عديد من الوحدات العسكرية تمردها. وقاد رودلفو بيازون قائد إحدى الفرق العسكرية قوة من ستمائة جندي للانضمام الى راموس وازيل. وصدرت الاوامر لاحدى فرق مكافحة الشغب للهجوم على معسكر المتمردين في فجر يوم الاثنين، الا أنها أعلنت تمردها أيضا. وفي نهاية تلك الفترة، كان ما يقرب من ٨٠ بالمئة من القوات المسلحة قد أعلنت تمردها.

وفي صباح الثلاثاء ٢٥ فبراير أدت أكينو قسم تنصيبها رئيسة وسلفادور لوريل نائبا لها. وفي نفس الوقت، كان ماركوس يؤدي قسم الرئاسة ولكن بدون أي دعم شعبي يذكر. وبناء على نصيحة الولايات المتحدة، هرب ماركوس الى قاعدة كلارك الجوية الامريكية في الفلبين في تلك الليلة.

وهكذا تمت الاطاحة بالديكتاتور ونجحت الثورة الشعبية بالوسائل اللاعنيفة.

حالات عربية واسلامية
من اللاعنف

حركة البتهانيين في بيشاور - ١٩٣٠

دفعت حملات غاندي اللاعنيفة التي عرفت بـ «الساتياجراها» بعديد من الهنود، من المسلمين والهندوس، الى اتباع طريق اللاعنف في مقاومة الاحتلال البريطاني. ويعد عبد الغفار خان، الذي ينتمي الى قبائل البتهان في الاقليم الشمالي الغربي، من أكبر اتباع غاندي لدرجة أنه عرف باسم «غاندي الحدودي». وقد أسس خان جيشا تحت اسم «خوداي خيد متجارس» أي «خدم الله»، وهو جيش لاعنيف كرس نفسه من أجل الحرية وخدمة الشعب. وقاد خان من خلال هذا الجيش الآلاف من المسلمين البتهانيين في مقاومة البريطانيين.

لقد عاش المسلمون البتهانيون في مناطق مستقلة في وادي بشاور الواقع عند الحدود الغربية في الاقليم الشمالي الغربي للهند. ولم يخضع الاقليم في يوم من الأيام بشكل كامل للاحتلال البريطاني. ووقعت معارك متفرقة بين البتهانيين والبريطانيين في اواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وكان العنف تقليدا راسخا لدى البتهانيين، ولذلك اتسمت مواجهاتهم مع البريطانيين بأقصى درجة من العنف والانتقام المتبادل.

وفي أعقاب الحرب الحدودية عام ١٨٩٧، أصبح الاقليم دولة بوليسية، وتم عزله عن الاقاليم الأخرى، وفرض أكثر من ستة آلاف جندي إجراءات بوليسية صارمة على الاقليم. واسترشادا بتعاليم غاندي، قام عبد الغفار خان خلال العقدين الاولين من هذا القرن بزيارة كل قرى الاقليم. وكان خلال هذه الزيارات يقوم ببناء المدارس وتعليم المهارات الزراعية ويدعو للعناية بالصحة العامة. وعندما دعا غاندي للاضراب العام في ١٩١٩، تجمعت أعداد من البتهانيين في قرية اتمانزاي، قرية خان. وردت بريطانيا على هذا الاحتجاج السلمي باعلان الأحكام العرفية واعتقلت خان ووضعته في السجن دون محاكمة. وفي ذلك الوقت، قرر خان خوض نضال لاعنيف من أجل الاستقلال الذاتي للهند.

وفي عام ١٩٢٩، شكل خان جيش «خوداي خيد متجارس». وقد تشكل هذا الجيش من الرجال والنساء الذين التزموا بنبذ العنف، وتكريس ساعتين في اليوم للعمل الاجتماعي. وقد دُرب هؤلاء تدريبا دقيقا، وكانوا يرتدون زيا خاصا ويتبعون قواعد الانضباط العسكري. وكانوا يحملون أعلاما خاصة، ولهم فرق موسيقية. وقد أطلق على هذا الجيش اللاعنيف أيضا «أصحاب القمصان الحمراء» اشارة الى لون زيهم الموحد. وكان هذا الجيش يجوب القرى لفتح المدارس واكمال المشروعات، وحفظ النظام في التجمعات الجماهيرية. وكانوا يشنون هجمات سلمية أيضا على قاعات المحاكم ومستودعات الخمور.

وفي اليوم الأخير من عام ١٩٢٩، أعلن الكونجرس الهندي عن بدء حملة جديدة من أجل الاستقلال الذاتي. وفي١٢ مارس، قام غاندي وآلاف الهنود بمسيرة الملح الشهيرة. وكان جيش «خدم الله» يواصل حملته التعليمية ويقوم بتعليم مباديء «الساتياجراها». وفي ٢٣ ابريل دعا خان الى المقاومة المدنية للحكم البريطاني، وسرعان ما تم اعتقاله هو وعدد من القادة الآخرين.

وتظاهر آلاف البتهانيين احتجاجا على الاعتقالات وأحاطوا بالسجن مطالبين باطلاق سراحهم. وقاد «خدم الله» الاحتجاجات في شتى أنحاء الاقاليم. وعندما اعتقل بعض أفراد الجيش في بيشاور، دخلت القرية في إضراب عام عفوي.

وردت بريطانيا على احتجاجات البتهانيين السلمية باستخدام العنف. وفي ٢٣ ابريل، تجمع عدد كبير في بازار «قيساخان» في بيشاور احتجاجا على اعتقالات خدم الله. وكان التجمع سلميا تماما، وبدأ في التفرق عندما طلب قادتهم والبريطانيون ذلك. الا أن القوات البريطانية فتحت النار عليهم فجأة. وعلى امتداد ست ساعات من اطلاق النار، قتلت القوات البريطانية ثلاثمائة من البتهانيين وأصابت ما يزيد عن هذا العدد. وعندما رفضت إحدى الوحدات العسكرية الهندية اطلاق النار على إخوانهم الهنود، تم اعتقال أفرادها جميعا وحوكموا بموجب الاحكام العرفية وصدرت ضدهم أحكام قاسية.

وبعد عدة أيام، أعلن البريطانيون أن خدم الله خارجون عن القانون. وتم اغلاق مكانتهم ومصادرة اموالهم وتم عزل الاقليم مرة أخرى. وفي فجر ٣١ مايو، حاصرت القوات البريطانية مكاتب خدم الله في قرية عبد الغفار خان. وعندما رفض خدم الله أمرا بخلع زيهم، جردتهم القوات البريطانية من ملابسهم بالقوة وأوسعتهم ضربا وأحرقت مكاتبهم، ونهبت القرية واعتقلتهم جميعا. وجرت وقائع مشابهة في كل أنحاء الاقليم. وفضّل بعض خدم الله الانتحار على الخضوع لاذلال البريطانيين. وبالرغم من هذا القمع الوحشي، التزم خدم الله باللاعنف.

لقد ازعج هذا الالتزام الكامل باللاعنف من جانب البتهانيين السلطات البريطانية، وحاولت مرارا أن تدفعهم للجوء للعنف الا أنها فشلت. لقد كان خان قد جند الفا فقط من خدم الله قبل اعتقاله، الا أن عددهم وصل الى ما يقرب من ٨٠ ألفا في نهاية صيف عام ١٩٣٠ بسبب القمع البريطاني الوحشي. وفي عام ١٩٣٣، لم يجد البريطانيون مفرا من التراجع واعلان الاقليم مستقلا ذاتيا على قدم المساواة مع الأقاليم الاخرى.

وقد واصل خان نضاله اللاعنيف خلال الثلاثينات والاربعينات والخمسينات، وقضى خمسة عشر عاما في السجن خلال حياته.

وتمثل حركة البتهانيين في بيشاور أهمية خاصة من زاويتين:

الاولى، أنها أزالت خرافة أن اللاعنف يصلح فقط للشعوب السلمية أصلا.

الثانية، أن خدم الله يمثلون نموذجا مبكرا لجيش لاعنيف.

مصر ١٩١٩ - ١٩٢٢

قام المصريون في الفترة من ١٩١٩ الى ١٩٢٢ بثورة شعبية عارمة للحصول على الاستقلال عن بريطانيا. ونجحت هذه الثورة عبر استخدام أساليب متنوعة، من بينها عدم التعاون اللاعنيف في شكل اضرابات ومقاطعات ومظاهرات.

لقد احتلت بريطانيا مصر في عام ١٨٨٢. وفي البداية، اكتفى البريطانيون بالاشراف على سياسات الحكومة المصرية، بل وسمحوا بقيام مجلس تشريعي في عام ١٩١٣. غير أن هذا المجلس لم يجتمع سوى مرة واحدة قبل أن يقوم البريطانيون بحله عشية اندلاع الحرب العالمية الاولى. وفي نفس الوقت، أعلنت بريطانيا مصر محمية بريطانية وفرضت الاحكام العرفية. ووعدت بريطانيا رشدي باشا رئيس الوزراء المصري بالنظر في منح مصر الاستقلال بعد انتهاء الحرب اذا ما ساعدت مصر بريطانيا. وأثناء فترة الحرب، قامت بريطانيا بتجنيد اكثر من ١٫٥ مليون مصري في معسكرات العمل بالقوة. وصادرت القوات البريطانية الطعام والحيوانات والعلف، كما فرضت رقابة صارمة على الاتصالات. واندلعت عدة احتجاجات مبكرة ضد بريطانيا من بينها مقاطعة

طلبة مدرسة الحقوق لزيارة السلطان العثماني الموالي لبريطانيا في عام ١٩١٥، والمظاهرة التي اندلعت في بداية عام ١٩١٦ احتجاجا على عسكرة المجتمع المصري.

وفي ١١ نوفمبر ١٩١٨، بعد يومين من توقيع اتفاقية انهاء الحرب، تقدم سعد زغلول وعدد من القادة المصريين بطلب لتشكيل وفد للتوجه الى لندن للمطالبة باستقلال مصر. ورفضت السلطة البريطانية في مصر هذا الطلب. وعلى الفور شكل سعد زغلول وفدا سمي «الوفد المصري» ليتولى الدعوة لاستقلال مصر. وتم جمع مليوني توقيع من الشعب المصري بتفويض الوفد المصري باعتباره الممثل الشرعي للامة بالتفاوض حول مستقبل مصر السياسي والمطالبة بالاستقلال التام. وفي نوفمبر، تقدم سعد زغلول بطلب للسلطات العسكرية البريطانية في مصر للسماح للوفد بالذهاب الى لندن لتقديم مطالب الشعب المصري.

ولم ترفض السلطات البريطانية الطلب فقط، بل وقامت من ٨ مارس ١٩١٩ باعتقال سعد زغلول واثنين آخرين من قادة الوفد ونفتهم إلى مالطة. وأثار اعتقال سعد زغلول موجة عارمة من المظاهرات في القاهرة والاسكندرية والمدن الاخرى، كما اضرب الطلاب وعمال النقل والقضاة والمحامون. واتسمت بعض المظاهرات بالعنف وأدت الى تدمير الممتلكات العامة واغلاق بعض المحال، كما قتل عدد محدود من العسكريين البريطانيين، وقتل وأصيب عدد كبير من المتظاهرين على أيدي القوات البريطانية.

وفي تلك الأثناء، ارسل الجنرال اللنبي الى مصر لمعالجة الوضع المتدهور. وفي ٧ ابريل، أعلن اللنبي اطلاق سراح سعد زغلول وأعضاء الوفد الآخرين، وغادروا مالطة لحضور مؤتمر باريس للسلام. وفي ٩ إبريل، شُكلت حكومة مصرية جديدة برئاسة رشدي باشا. ورغم هذا، أقر مؤتمر باريس فرض الحماية البريطانية على مصر. وعلى الفور، اندلعت موجة جديدة من المظاهرات والاضرابات.

ومثل الاضراب مكونا أساسيا من مكونات حركة المقاومة المصرية. وشهدت مدينتا القاهرة والاسكندرية موجة شاملة من الاضرابات. وفي البداية، أضرب الطلاب والمحامون، ثم لحق بهم عمال البريد والترام والسكك الحديدية في الاضراب. وشاركت النساء مشاركة فعالة في هذه الاضرابات. وبعد ذلك، أضرب موظفو الحكومة وشكلوا لجنة خاصة طالبت بالاعتراف بتفويض الوفد، والغاء الأحكام العرفية، وإنهاء الحماية البريطانية. وفي ٢٠ ابريل ١٩١٩، أصدر اللنبي اعلانا هدد فيه بفصل الموظفين من عملهم اذا استمروا في الاضراب. وبعد هذا الاعلان، انتهى اضراب الموظفين، واضراب عدد من القطاعات الاخرى. وفي ابريل استقال رشدي باشا احتجاجا على الاصرار على فرض الحماية.

وبعد شهر، تدخلت بريطانيا لتشكيل حكومة جديدة برئاسة محمد سعيد باشا، وأرسلت لجنة للتحقيق برئاسة اللورد ميلز لدراسة الموقف المتفجر في مصر. ونظم الوفد مقاطعة شعبية شاملة للجنة

ميلز. وهكذا، رفض المصريون مساعدة لجنة ميلز أو التعاون معها طوال فترة وجودها في مصر من ديسمبر ١٩١٩ وحتى ابريل ١٩٢٠. وعلى سبيل المثال، عندما ذهب أحد أعضاء اللجنة لحضور جلسة محاكمة، انسحب القاضي والمحامون من القاعة. وغادرت لجنة ميلز مصر وهي على قناعة تامة بأن الاحكام العرفية لم تعد ملائمة لمصر.

ونشر تقرير لجنة ميلز في فبراير ١٩٢١، وأوصى بتخلي بريطانيا عن الحماية على مصر، وترتيب العلاقات معها على أسس أخرى. وفي ٢٢ فبراير ١٩٢٢، أصدر اللنبي اعلانا يعترف فيه بأن مصر دولة مستقلة طالما سمحت لبريطانيا بالاحتفاظ بقوات عسكرية على أراضيها لحماية وسائل المواصلات والمصالح الاقتصادية، وطالما اعترفت بحق بريطانيا بالدفاع عن مصر والسيطرة على السودان. وهكذا، حصلت مصر على استقلالها من خلال حركة مقاومة مدنية لاعنيفة في شكل اضرابات ومقاطعات ومظاهرات.

الانتفاضة العراقية عام ١٩٤٨

في نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت عديد من البلدان العربية لازالت تحت السيطرة البريطانية. وقررت بريطانيا آنئذ أن تعقد سلسلة من المعاهدات مع الدول العربية بدءاً من العراق، وذلك في محاولة للتخفيف من هيمنتها المباشرة والابقاء على سيطرتها الفعلية في نفس الوقت. وقد جوبهت هذه المحاولة بمقاومة عراقية واسعة بلغت ذروتها في انتفاضة عام ١٩٤٨.

كانت معاهدة ١٩٣٠ البريطانية - العراقية تمنح بريطانيا قاعدتين في العراق اضافة الى تسهيلات كثيرة أخرى. وفي عام ١٩٤٨، أدخلت الحكومة البريطانية تعديلات طفيفة على هذه المعاهدة ودعت رئيس الوزراء العراقي صالح جبر للتوجه الى بوتسموث ببريطانيا للتوقيع على المعاهدة الجديدة. وكانت المعاهدة الجديدة تتضمن السماح باستمرار النفوذ البريطاني وبقاء القواعد العسكرية في العراق، وكان من المقرر أن تكون هذه المعاهدة بداية لسلسة من المعاهدات بين بريطانيا والبلدان العربية. وبالرغم من أنه لم تنشر ترجمة عربية تفصيلية للمعاهدة، وتسربت معلومات محدودة عنها، الا أن العراقيين أدركوا على الفور حقيقة ما ترمي اليه بريطانيا.

وفور وصول أنباء المعاهدة الى بغداد، خرج طلاب كليات الحقوق والهندسة بمظاهرات في الشوارع. وسرعان ما اتسع الاحتجج، فأضرب طلاب الكليات الجامعية، وتبعهم عديد من العمال. وارتد الاحتجاج على المعاهدة بالاحتجاج على نقص المواد الغذائية. وهكذا، اصبح شارع الرشيد، الشارع الرئيسي في بغداد، يعج كل يوم بآلاف المتظاهرين المطالبين باستقالة حكومة جبر.

وبالرغم من تأكيد رئيس الوزراء جبر باستمرار أنه يسيطر على الموقف في العراق، الا أنه لدى عودته من بريطانيا اضطر للنزول في القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية، ولم يستطع دخول بغداد الا متنكرا. وعقدت الحكومة اجتماعا طارئا لمناقشة كيفية مواجهة الموقف، وما اذا كانت ستستخدم الحرب السلمية أو تلجأ للقوة العسكرية. وأخيرا قرر رئيس الوزراء استخدام القوة،

وأعلن عبر الاذاعة في ٢٦ يناير ١٩٤٨ أنه أعطى أوامره لقوات البوليس لاطلاق النار لتفريق المظاهرات وفور هذا الاعلان، تدفق آلاف المتظاهرين الى شوارع بغداد. وأمر قائد البوليس قواته باطلاق النار على المتظاهرين. وسقط ما يزيد على مئة قتيل إضافة الى مئات الجرحى. ورغم هذا، استمرت المظاهرات. وأخيرا، انهارت معنويات الجنود ورفضوا الاستمرار في اطلاق النار على المتظاهرين. وفي الثامنة مساء، اعلن راديو بغداد استقالة حكومة جبر، وخرج العراقيون الى الشوارع ابتهاجا. ورغم أن الانتفاضة كانت لاعنيفة في مجموعها، الا أنه تخللتها بعض أحداث العنف. ودعا ضباط الجيش الى القيام بانقلاب عسكري. وقتل أحد رجال البوليس أثناء المظاهرات، كما أحرق مركز الاعلام الامريكي. الا أن أحدا لم يتعرض للاجانب أو ممتلكاتهم، كما لم يقم أحد بنهب المحلات التجارية.

لقد بدأت الانتفاضة في شكل احتجاج محدود على المعاهدة، الا أنها تحولت لحركة عفوية شاملة واستمرت المظاهرات والاضرابات لمدة عشرة أيام بعد استقالة صالح جبر حتى تم اعلان الغاء المعاهدة.

وقد لعبت أشعار الجواهري وبحر العلوم دورا هاما أثناء الثورة. وقضى بحر العلوم ساعات طويلة يتلو أشعاره على المتظاهرين وهو محمول على الأعناق. وعندما قتل شقيق الجواهري أثناء الثورة كتب قصيدته الشهيرة تمجيدا للثورة.

وللأسف، فان الوحدة الشعبية التي تجسدت في انتفاضة يناير ١٩٤٨، انهارت بعد ذلك. واستغل بعض القادة العراقيين مشاركة العراقيين في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ لفرض الديكتاتورية العسكرية. وأجهضت معظم مكتسبات الثورة. الا أن بريطانيا لم تعد طرح معاهدة بورتسموث مرة أخرى، وحاولت بدلا من ذلك لعقد معاهدة جماعية مع بعض الدول العربية عرفت باسم «حلف بغداد».

لقد أدت انتفاضة ٤٨ باختصار الى استقالة حكومة كريهة والغاء معاهدة غير مقبولة شعبيا(١).

الاضراب العام في فلسطين عام ١٩٣٦

أنشئت فلسطين كجزء من التسوية السياسية التي تمت في اعقاب الحرب العالمية الاولى، وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين. وفي وعد بلفور عام ١٩١٧، أعربت بريطانيا عن تعاطفها مع الأماني اليهودية الصهيونية، وتعهدت بالعمل على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وأعلن العرب في فلسطين رفضهم للانتداب البريطاني وللهجرة اليهودية ولاقامة دولة يهودية في فلسطين. وتجسد هذا الرفض في الاضراب العام عام ١٩٣٦ والذي مثّل بداية لثورة فلسطينية استمرت ثلاثة أعوام. وبالرغم من أن المقاومة المسلحة مثلت عصب الثورة الا أن الاضراب العام مثل نموذجا ناجحا للاعنف.

وقد تمركزت مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية حول الغاء الانتداب البريطاني واعلان فلسطين دولة عربية مستقلة، ووقف خطط اقامة وطن قومي لليهود، ووقفت الهجرة اليهودية وعمليات شراء الاراضي العربية. واتخذ الاحتجاج الفلسطيني خلال العشرينات شكل الكتابات الوطنية، وارسال الوفود الى لندن لتوضيح المطالب الفلسطينية، والمظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية، وأعمال عنف متفرقة.

وفي عام ١٩٣٣، تصاعد الاحتجاج الشعبي، ودعت الهيئة العربية الى تنظيم مقاطعة اجتماعية للحفلات والاجتماعات الحكومية، ومقاطعة اقتصادية للسلع البريطانية والصهيونية. ودعت الهيئة ايضا الى اضراب عام ليوم واحد في ١٣ سبتمبر ١٩٣٣. وفي ١٣ أكتوبر نظمت مظاهرة.

غير أن المقاومة المنظمة لم تتبلور وتتصاعد الا في عام ١٩٣٦ بسبب الركود الاقتصادي، وتزايد الهجرة اليهودية، وعمليات استيلاء اليهود على الاراضي العربية، ورفض عديد من اصحاب الاعمال اليهود تشغيل العرب. وفي ابريل عام ١٩٣٦، وقعت صدامات بين العرب واليهود سقط فيها عدد من القتلى، الأمر الذي عجل بالاضراب العام. وبدءا من ٢٠ ابريل، بدأت تتشكل لجان وطنية للدعوة للاضراب العام. وتشكلت هذه اللجان في نابلس ويافا أولا ثم انتشرت في باقي المدن. وفي ٢٥ ابريل، تشكلت اللجنة العربية العليا لتتولى الاشراف على تنظيم الاضراب تساعدها اللجان الوطنية المنتشرة في المدن. وفي ٧ مايو، دعا مؤتمر للجان الوطنية الى تنظيم عصيان مدني يتضمن استمرار الاضراب العام، وحملة لوقف عمل الادارات المحلية.

وفي نهاية ابريل، توقفت كل مجال العمل ووسائل الاتصال العربية. وأضرب معظم العمد المحليين. ولم يشارك موظفو الحكومة من العرب في الاضراب خوفا من أن يستولي اليهود على مواقعهم، واكتفوا بالتبرع بعشرة في المئة من رواتبهم لصندوق الاضراب.

وبدأت اعمال العنف تتفجر لأول مرة عندما أعلنت بريطانيا في ١٨ مايو عن رفع عدد المهاجرين اليهود الى ٤٥٠٠. وفي الصيف، تصاعدت المقاومة المسلحة كرد فعل للقمع البريطاني الذي اتخذ شكل اقتحام القرى وتدمير أجزاء منها، وشن حملة واسعة من الاعتقالات بدون محاكمة. وقاد فوزي القاوقجي عمليات المقاومة المسلحة.

وبالرغم من محاولات بعض الوسطاء التوصل لتسوية سلمية، استمر الاضراب الفلسطيني العام طوال الصيف. وفي ٣٠ أغسطس، أعلنت اللجنة العليا التزامها الدائم باستمرار الاضراب.

وفي ٧ سبتمبر، أعلن مكتب المستعمرات البريطاني فرض الاحكام العرفية، وبدأ شن حملة هجومية في محاولة استئصال النشاط الفدائي المسلح. وهكذا، دفعت بريطانيا بنحو ٢٠ ألف جندي الى فلسطين. وفي ظل هذا القمع البريطاني، والخسائر الفادحة التي منى بها الفلسطينيون، توصل عديد من القادة الى قناعة مؤداها ان الاضراب أصبح يلقي بآثار سلبية مضادة. ولهذا،

حثت اللجنة العليا القادة العرب على الدعوة لانهاء الاضراب. وفي ١١ أكتوبر، ناشد قادة العراق والسعودية وشرق الأردن واليمن الفلسطينيين لوقف الاضراب، وأعلنوا استعدادهم للاستمرار في تقديم العون. وفي نفس اليوم، دعت اللجنة العليا الى انهاء الاضراب وأعمال العنف. وفي الاسابيع التالية، وقعت بعض أعمال العنف والاضرابات المتفرقة، الا أن المقاومة العربية المنظمة كانت قد انتهت.

وبالرغم من أن اللاعنف ظل يلعب دورا في عمليات المقاومة الفلسطينية، الا أن معظم مظاهر المقاومة في فترة ما بعد الاضراب كانت تقودها المجموعات الفدائية المسلحة. وقد منى فيها الفلسطينيون بخسائر فادحة اكبر من خسائر القوات البريطانية.

وفي عام ١٩٣٩، اعترفت بريطانيا بعدم جدوى الانتداب وكذلك خطة التقسيم التي أعلنت في ١٩٣٧.

لقد أثرت المقاطعة والاضراب العام على الحياة الاقتصادية لليهود. فقد أدت المقاطعة الى تقليص الصناعات اليهودية بمقدار عشرة بالمائة. كما تراجعت حركة البناء اليهودية وتأثرت التجارة. وعزز الاضراب ايضا كفاح الفلسطينيين السياسي من أجل قضيتهم، وأجبر البريطانيين على الاعتراف بشرعية المطالب الفلسطينية، وعلى التخلي عن الانتداب وخطة التقسيم. غير أن الاضراب العام الذي استمر ستة أشهر لم ينجح في ايقاف الهجرة اليهودية لفلسطين.

المقاومة الدرزية في الجولان ١٩٨١ - ١٩٨٢

في مطلع الثمانيات، شن الدروز في هضبة الجولان المحتلة حملة عدم تعاون ناجحة ضد الاحتلال الاسرائيلي.

وقد بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في اعقاب حرب ١٩٦٧ في تنفيذ خطة تدريجية لضم مرتفعات الجولان السورية. وبدلا من الاعلان عن الضم الفعلي المباشر للجولان، قررت سلطات الاحتلال في البداية محاولة تنفيذ خطة لاستيعاب الدروز. وهكذا، قررت سلطات الاحتلال منح الجنسية الاسرائيلية لدروز الجولان على أمل أن يتقدم عدد كبير منهم للحصول على الجنسية الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تحقيق هدف الضم غير المباشر. ومنذ ١٩٧٩ حتى ١٩٨١، مارست سلطات الاحتلال ضغوطا كبيرة على الدروز لدفعهم لطلب الحصول على بطاقات الهوية الاسرائيلية، غيرأنه سرعان ما بدأت حملة مقاومة لهذا الاجراء. وأصبح الدروز الذين قبلوا بطاقات الهوية الاسرائيلية منبوذين من ذويهم، وأعاد عدد كبير منهم هذه البطاقات.

وفي ١٤ ديسمبر ١٩٨١، أعلنت الحكومة الاسرائيلية ضم مرتفعات الجولان رسميا، وأجبر الدروز على قبول الهوية الاسرائيلية. وعندما فشلت محاولات الدروز لاقناع السلطات الاسرائيلية بالتراجع عن هذا القرار، أعلنوا أنهم لن يرضخوا لمحاولات سلطات الاحتلال لاكراههم على قبول الجنسية الاسرائيلية.

واندلعت المقاومة اللاعنيفة في الجولان على الفور، واتخذت أشكالا عدة. فقد أضرب العمال عن العمل. وعندما نفذ الطعام من إحدى القرى، توجه أهالي القرية الى أقرب قرية للحصول على مزيد من الطعام وتحدوا محاولات جنود الاحتلال لمنعهم. وفي احدى القرى، رفض الجنود الاسرائيليون إطلاق الرصاص على مظاهرة في ميدان القرية. وفي حالات أخرى، أحاطت مجموعات من النساء بالجنود الاسرائيليين ونزعن الاسلحة من ايديهم وسلمنها للضباط وطلبن منهم الرحيل.

واشترك الدروز شيوخا وشبانا وأطفالا في خرق حظر فرضته سلطات الاحتلال على جني المحاصيل. ولم تنجح حملة الاعتقالات في ثني الدروز عن المضي قدما في خرق الحظر، فعندما كانت تعتقل مجموعة من الحقول، سرعان ما كانت تحل محلها مجموعات أخرى. وفي إحدى القرى، نظم أهالي القرية «اضرابا مضادا» احتجاجا على رفض سلطات الاحتلال امدادهم بالمال اللازم لاكمال مشروع للصرف الصحي. وقام أهالي القرية بتنفيذ المشروع بانفسهم.

وبعد أربعة شهور من المفاوضات المتقطعة، أعلنت اسرائيل عن تعليق خطتها بفرض الجنسية الاسرائيلية على دروز الجولان، الا أنها صعدت من حملتها العسكرية القمعية. ودفعت سلطات الاحتلال بـ ١٥ ألف جندي الى الجولان وفرضت عليها حالة من الحصار استمرت ثلاثة وأربعون يوما. وأثناء تلك الفترة، دمرت قوات الاحتلال عشرات المنازل واعتقلت المئات وقتلت وأصابت العشرات، ورغم هذا استمر الدروز في رفض التعاون مع سلطات الاحتلال. وقررت الحكومة الاسرائيلية في النهاية رفع الحصار بعد أن أدركت لا جدوى محاولة إجبار الدروز على القبول بمطالبها. واستمر إضراب الدروز بعد ذلك الى أن غزت اسرائيل لبنان في يونيو ١٩٦٧.

وتعهدت الحكومة الاسرائيلية بعدم التدخل في حقوق الدروز المدنية وفي المياه والارض وبعدم تجنيد الشبان في الجيش الاسرائيلي. غير ان سلطات الاحتلال لم تف بتعهداتها، وظلت قضية هوية دروز الجولان محل مواجهة. واستمر الدروز في المقاومة. ورفض معظمهم ببساطة حمل أي بطاقات هوية. وعندما أعتقلت سلطات الاحتلال خمسة من الدروز لعدم حملهم بطاقات هوية، تجمع كل أهالي قريتهم في قاعة المحكمة وطلبوا محاكمتهم هم ايضا. وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٨٣، تحولت جنازة كمال ابو سالم أحد القادة الروحيين للدروز، الى مظاهرة ضخمة شارك فيها ما يقرب من ٣٥ ألفا.

وقد أثرت حركة المقاومة اللاعنيفة للدروز على الجنود الاسرائيليين أنفسهم. وتحدى أهالي القرى حظرا فرضته سلطات الاحتلال بعدم تقديم مشروبات أو مأكولات للجنود، وتبادل عديد من الدروز أحاديث مع الجنود بالعبرية. وأثرت هذ المعاملة الانسانية على الجنود الاسرائيليين، وانهارت معنوياتهم واهتز انضباطهم. وقد دفع هذا الوضع القائد العسكري الاسرائيلي في الجولان لأن يشكو من أن الحملة العسكرية في الجولان «دمرت» بعضا من أفضل جنوده.

باختصار، يمكن القول أن اسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها في الجولان بسبب حركة المقاومة اللاعنيفة التي قادها الدروز ضد السياسات الاسرائيلية. لقد اثبت دروز الجولان فعالية وقوة المقاومة الجماعية اللاعنيفة وقدرتها على هزيمة السياسات العسكرية القمعية([1]).

الانتفاضة السودانية في عام ١٩٨٥

اطاحت الانتفاضة الشعبية السودانية في أواخر مارس وأوائل ابريل ١٩٨٥ بنظام جعفر النميري الديكتاتوري. وقد بدأت الانتفاضة في شكل احتجاج شعبي محدود على رفع اسعار السلع الغذائية، ولكنها سرعان ما تحولت الى حركة معارضة سياسية شاملة. وانتهت المظاهرات والاضرابات بانقلاب عسكري ابيض في ٦ ابريل ١٩٨٥.

وقد جاء نميري الى السلطة في السودان عبر انقلاب عسكري في مايو ١٩٦٩. واتسم عهده بالاضطراب السياسي، ومحاولات الانقلاب، والقمع الدموي لقادة المعارضين. وساهمت ظروف المجاعة والجفاف مع الأزمة الاقتصادية والسياسية المتفاقمة في تعزيز حركة المعارضة لحكم نميري.

وفي أواخر مارس ١٩٨٥، أعلن نميري عن زيادات في أسعار الخبز والسلع الغذائية الاساسية. وفي ٢٦ مارس، خرج حوالي أربعمائة طالب من جامعة أم درمان الاسلامية بمظاهرة في شوارع الخرطوم احتجاجا على هذه الزيادات. وفي اليوم التالي، غادر نميري السودان في زيارة للولايات المتحدة لاجراء محادثات مع الرئيس الأمريكي ريجان حول المعونة الأمريكية للسودان. وفي نفس اليوم، خرجت مظاهرات نظمها الطلاب والعاطلين عن العمل. وبدأت المظاهرات بالقرب من الجامعة وتوجهت الى وسط مدينة الخرطوم. وأطلقت قوات البوليس النار والقنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين واعتقلت العشرات منهم. واستمر اندلاع المظاهرات في اليوم التالي. وخلال أسبوع من المظاهرات، اعتقلت قوات الامن ٢٦٤٢ من المتظاهرين. وقدم ٨٥١ معتقلا لمحاكمات صورية، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن والغرامة والجلد. واندلعت أكثر من خمسين مظاهرة أطلقت خلالها قوات البوليس النار مما أدى الى مقتل ١٨ متظاهرا على الأقل.

واتخذ اكثر من ستمائة طبيب في مستشفى الخرطوم التعليمي قرارا بالاضراب احتجاجا على القمع الدموي لقوات البوليس. ووزعوا منشورات تندد بنميري وتشيد بالشهداء.

وفي ٢٩ مارس، اتخذ قادة المنظمات المهنية للمحامين والمهندسين والمدرسين والاطباء والطلاب قرارا بالدعوة لاضراب عام وعصيان مدني شامل بدءا من اول ابريل. في نفس الوقت، انضمت قطاعات اخرى لحركة المعارضة. وأعلنت قطاعات من قوات البوليس استعدادها لعدم اطاعة الأوامر الصادرة اليها باستخدام القوة في مواجهة المتظاهرين. وأعلن تنظيم «الضباط الاحرار» دعمه للانتفاضة الشعبية. كما انضمت لجنة القضاة للانتفاضة.

ولم يؤد اعتقال قادة لجنة الاطباء الى وقف الانتفاضة. وفي ٣ أبريل، خرجت مظاهرة ضخمة ضمت الآلاف في شوارع الخرطوم تقودها النقابات المهنية. وتوجهت المظاهرة لقصر الرئاسة،

وأعلن العاملون في السلك القضائي العصيان المدني. وتوقفت كل وسائل الاتصال مع الخارج. وأضرب العمال، وأغلقت المكاتب والمحال التجارية. وبوم الخميس، اغلق مطار الخرطوم للحيلولة دون عودة نميري الى البلاد. وأصبح الاضراب شاملا، وأصيبت الحياة الاقتصادية بالشلل التام في كل السودان تقريبا.

وفي يوم الجمعة ٥ أبريل، بلغ العصيان المدني الذروة. وأعلنت قطاعات واسعة من قوات البوليس رفضها مواجهة المتظاهرين، ودعت النقابات المهنية نميري لتقديم استقالته. وصباح السبت ٦ ابريل، أعلن وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة عبد الرحمن سوار الذهب الاستيلاء على السلطة والاطاحة بنميري.. وخرج آلاف السودانيين للشوارع احتفالا بالاطاحة بنميري. وتوجهت مسيرة ضخمة الى سجن كوبر وحطمت ابواب الزنازين واطلقت سراح آلاف المعتقلين. وفي اليوم التالي، أطلق النظام الجديد سراح باقي المعتقلين.

ولم ينته الاضراب العام عند هذا الحد، فقد قرر قادة الاضراب الاستمرار فيه للضغط على الحكومة العسكرية الجديدة لتقوم بحل جهاز الامن القومي واعتقال عملاء النظام السابق. وتوجه آلاف المتظاهرين الى مقر القيادة العسكرية للمطالبة بالحكم المدني فورا. وبعد لقاء بين القادة العسكريين وقادة المظاهرات، اعلنت الحكومة الجديدة، حل جهاز الامن القومي واعتقال عدد من انصار نميري. وتوقف الاضراب العام. وبعد اسبوعين، تشكلت حكومة مدنية.

وهكذا، أطاحت الانتفاضة الشعبية السودانية بنظام نميري القمعي الكريه.

الثورة الايرانية ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩

تمت الاطاحة بنظام الشاه القمعي في ايران عبرثورة شعبية عارمة لاعنيفة. وعلى الرغم من ان بعض فصائل الثورة كانت فصائل مسلحة، الا أن الثورة في مجموعها كانت لاعنيفة أطاحت بالشاه عن طريق المظاهرات العارمة والاضرابات والمقاطعات وعديد من أساليب عدم التعاون الأخرى.

لقد تولى محمد رضا بهلوي الحكم في ايران عام ١٩٤١. وفي عام ١٩٥٧، أنشأ جهاز السافاك. وقد انشيء السافاك في البداية لمحاربة الشيوعية، الا أنه تحول الى جهاز قمع وتنكيل بالشعب الايراني. وتولى اعتقال وسجن وتعذيب الآلاف من الايرانيين. ومنذ عام ١٩٦٣، أصبح الشاه حاكما مطلقا لايران.

ومنذ عام ١٩٦٣، اندلعت احتجاجات عفوية متقطعة ضد نظام الشاه القمعي. ومن أوائل المظاهرات التي اندلعت ضد الشاه تلك التي حدثت في قم في اكتوبر ١٩٦٣، وانتهت بمذبحة نفذها الجيش راح ضحيتها آلاف القتلى."وخلال الستينات والسبعينات، كانت معظم اشكال المقاومة لنظام الشاه اشكالا سرية. وقد قضى آية الله الخميني خارج ايران من الفترة ١٩٦٣ الى ١٩٧٩. وشهدت تلك الفترة أيضا أشكالا من المقاومة المسلحة تزعمتها منظمتا

«فدائيين خلق» و «مجاهدين خلق». كما شهدت ايضاً مظاهر عديدة للاحتجاج نظمها الايرانيون خارج ايران. وعلى سبيل المثال قام ستة من الطلبة الايرانيين بتقييد انفسهم داخل تمثال الحرية في نيويورك في ١ فبراير ١٩٧٧ إحتجاجاً على تعذيب المعتقلين السياسيين في السجون الايرانية.

وبدأت المقاومة المفتوحة لنظام الشاه في عام ١٩٧٧. ووجه آية الله الخميني رسائل للمعارضة داخل ايران يدعو فيها إلى الاضرابات والمقاطعات وعدم التعاون. وفي يونيو ١٩٧٧، وجه ثلاثة من الشخصيات السياسية العامة المعروفة خطاباً مفتوحاً للشاه يطالبون فيه بالحرية السياسية والاجتماعية. ووزعت آلاف النسخ من هذا الخطاب. وفي ٨ يناير ١٩٧٨، خرجت مظاهرة حاشدة في قم احتجاجاً على نشر صحيفة ايرانية في اليوم السابق لمقال يتهجم على الخميني. وفتحت قوات البوليس النيران على المتظاهرين وقتلت العشرات. وكانت هذه الواقعة بداية لموجة عارمة من المظاهرات. وأصبح إحياء ذكرى الاربعين للشهداء مناسبة لاندلاع مظاهرات جديدة. وهكذا، في ١٧ فبراير اندلعت المظاهرات في تبريز. ومن اواخر يوليو، عمت المظاهرات ثلاثة عشر مدينة ايرانية قمعتها قوات البوليس بوحشية وسقط فيها عشرات القتلى والجرحى.

وليلة ٢٨ اغسطس، أحرقت دار سينما من عبدان وقتل ٤١٠ ايرانياً داخلها. واتهمت المعارضة عملاء النظام بإشعال الحريق. وفي ٤ و ٧ سبتمبر خرجت مسيرات في طهران وعدد من المدن الاخرى حداداً على ارواح ضحايا حريق عبدان. وفي ٧ سبتمبر، اعلن الشاه فرض الاحكام العرفية. وفي صبيحة اليوم التالي، تجمع ١٥ ألف ايراني في الميدان الرئيسي بطهران. وبدأت مسيرتهم سلمية من البداية غير أن الجيش فتح النار على المسيرة ليسقط ثلاثة الآف قتيل. واشعل حريق عبدان ومذبحة طهران نيران الثورة الايرانية.

وفي أعقاب هذه الاحداث أعلن قادة المعارضة عن تنظيم حملة عدم تعاون مع نظام الشاه. وفي ٧ أكتوبر، أضرب العاملون بالمستشفيات الحكومية. وبعد عدة أيام، توقفت صحيفتان عن الصدور احتجاجا على الرقابة المفروضة. وفي مدينة مشهد، تمت الدعوة لاضراب عام. وفي ١٣ أكتوبر، أضرب عمال النفط وطالبوا باطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، وأدى الاضراب الى اصابة صناعة النفط بالشلل التام. وفي ٦ نوفمبر، نفذ اضراب عام شمل كل أنحاء ايران. وفي منتصف نوفمبر، عاد عمال النفط للعمل بسبب اعتقال قادة الاضراب. وفي تلك الفترة، حاول الشاه توجيه خطاب يومي عبر الاذاعة في الثامنة والنصف مساء الا أن العمال الفنيين تعمدوا اختلاق «اعطال فنية» لعدم إذاعة الخطاب.

وفي ٤ ديسمبر، جدد معظم عمال النفط اضرابهم. وتظاهر الآلاف في طهران في ٣ و ١٠ ديسمبر. وفي ١٦ ديسمبر، تم تنظيم يوم للحداد والاضراب العام بدعوة من الخميني. وفي ٢٨ ديسمبر، أضرب كل عمال النفط لتصاب صناعة النفط بالشلل التام مرة أخرى. وفي ٣٠ ديسمبر، حاول الشاه انقاذ الموقف المتدهور بتعيين شهبور بختيار رئيسا للوزراء.

وفي ١٣ يناير، أعلن الخميني عدم اعترافه بحكومة بختيار، ودعا لاستمرار المقاومة، وشكل مجلسا ثوريا مؤقتا في ايران ليتولى تشكيل حكومة بديلة. وغادر الشاه ايران في ١٦ فبراير ١٩٧٩. وفي ١ فبراير عاد الخميني الى ايران من منفاه ليستقبله ملايين الايرانيين. وفي ٥ فبراير، عين الخميني مهدي بازرجان رئيسا للوزراء. وفي ١١ فبراير استقال بختيار. وسقط نظام الشاه.

لقد سقط آلاف الشهداء من الايرانيين العزل خلال فترة أحداث الثورة على أيدي السافاك وقوات الجيش. غير أن الشهادة مثلت مكونا أساسيا من مكونات الثورة وأججت حماس الايرانيين وامدادهم على استمرار المقاومة. ولم يلعب العنف المنظم سوى دورا محدودا فقط أثناء الثورة. ونجحت الثورة اساسا بسبب اساليب الاضرابات والمقاطعات والمظاهرات والعصيان المدني الشامل. لقد كانت الثورة الايرانية باختصار ثورة لاعنيفة.

الدفاع عن المسجد الاقصى المبارك

منذ أن احتلت اسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، شن المتطرفون اليهود أكثر من مئة اعتداء على قبة الصخرة والمسجد الاقصى. وفي مواجهة هذه الاعتداءات، نظم المسلمون أنفسهم لحماية الاماكن الاسلامية المقدسة. وهكذا، نجح الحراس العزل والمقاومة الشعبية المدنية في الحيلولة دون تدمير المتطرفين اليهود للمسجد.

وبالرغم من الاحتلال الاسرائيلي للقدس في عام ١٩٦٧، الا أن الحكومة الاسرائيلية اعترفت رسميا بالسيادة الاسلامية على قبة الصخرة والمسجد الاقصى. الا أن المتطرفين اليهود، الذين يزعمون بوجود ما يسمى بـ «جبل المعبد» في منطقة المسجد الاقصى، اعلنوا في اعقاب ١٩٦٧ عزمهم اقتحام المسجد وتدميره وبناء معبد يهودي مكانه. وفي عام ١٩٦٧، تكونت جماعة اطلقت على نفسها «أمناء جبل المعبد» لتحقيق هذا الهدف. وحاول اعضاء هذه المنظمة مرارا دخول المسجد والصلاة فيه ورفع العلم الاسرائيلي عليه.

وفيما يلي أمثلة فقط لمحاولات المتطرفين اليهود الهجوم على المسجد الاقصى واقتحامه:

في ٢١ اغسطس ١٩٦٩، اشعل دينيس ميشيل روحان النار في المسجد. وفي ١٠ ابريل ١٩٨٢، اقتحم جندي اسرائيلي يدعى ألان جودمان منطقة المسجد وأطلق النار في كل اتجاه مما أدى الى مقتل اثنين واصابة ستين. وفي ١٠ مارس ١٩٨٣، حاول ستة وأربعون مستوطن يهودي الاستيلاء على المسجد بالسلاح. وفي ٢٧ يناير ١٩٨٤، تم ضبط عدد من اليهود يحملون متفجرات ويحاولون تسلق حائط المسجد.

وقد فشلت هذه المحاولات المتكررة لاقتحام المسجد بسبب يقظة وحدات الحرس المنظم في المسجد وحوله. وقد شكل المسلمون وحدات الحرس الخاصة هذه منذ عام ١٩٦٧. فعلى مدى اليوم يتولى أربعة وعشرون حارسا بالتناوب مهمة حراسة المسجد. وليس مسموحا لهؤلاء بأن يحملوا

أسلحة، كما أنهم ليسوا مدربين عسكريا كما ليس بحوزتهم أجهزة انذار متقدمة. فهؤلاء الحراس يقومون بمنع هجمات المتطرفين بأجسادهم كما يبلغون الجيش والبوليس عند وقوع هذه الهجمات.

وقد منع هؤلاء الحراس محاولة تفجير المسجد التي حدثت في يناير ١٩٨٤. كما أجهضوا في ١٢ يوليو ١٩٨٤ محاولة لاقتحام ساحة المسجد بسيارة. وفي عديد من محاولات الهجوم، ساعد الحراس قوات البوليس وحرس الحدود الاسرائيلية في القبض على المتطرفين اليهود.

ويتبع الفلسطينيون والمجلس الاسلامي الاعلى استراتيجية اخرى لاعنيفة لحماية المسجد تتمثل في حشد أعداد ضخمة من المصلين. فعندما يسمع المجلس عن التخطيط لمحاولة لاقتحام المسجد بالقوة، يدعو المسلمين في الاماكن المجاورة عبر مكبرات الصوت للتجمع على الفور للدفاع عن الحرم. ويقوم المسلمون في هذه الاماكن بنقل الرسالة الى بقية المدينة ويتدفق المسلمون على الفور الى المسجد. وفي فبراير ١٩٧٩ مثلا، اعلن الارهابي الصهيوني مئير كاهانا عن عزمه دخول المسجد مع أتباعه للصلاة فيه. وفي خلال ربع ساعة تجمع ما يزيد على ٢٥ ألف مسلم حول المسجد لمنع هذه المحاولة.

ويعلن المسلمون احتجاجهم باستمرار على هذه الهجمات عبر عديد من الوسائل اللاعنيفة. ففي ٢١ مارس ١٩٨٣ مثلا، دعا المجلس الاسلامي الأعلى الى اضراب عام لمدة ساعتين احتجاجا على هجوم ١٠ مارس. واستجاب العمال في القدس والضفة الغربية لهذا النداء، وعم الاضراب القدس الشرقية فيما بين الساعة الحادية عشرة والواحدة. وفي ٥ نوفمبر ١٩٨٤، دعا المجلس الى اضراب عام في الارض المحتلة لمدة يوم واحد احتجاجا على تواجد قوات الجيش والبوليس الاسرائيلية داخل منطقة المسجد. وأعلن عدة مطالب تضمنت الاعتراف بأن المجلس يمثل السلطة الوحيدة المسئولة عن المسجد وابعاد الحرس الاسرائيلي من داخل منطقة المسجد. وعم الاضراب القدس الشرقية وعددا من المدن الاخرى؛ كما اندلعت المظاهرات في نفس اليوم. وفي يناير وفبراير ١٩٨٦، نفذ اكثر من اضراب في القدس الشرقية احتجاجا على محاولات المتطرفين اليهود المتكررة الاعتداء على المسجد. وترافق مع هذه الاضرابات توقف رمزي عن العمل لمدة نصف ساعة في عدد من البلدان الاسلامية للفت انظار العالم الى الاعتداءات الاسرائيلية على الأماكن الاسلامية المقدسة في الارض المحتلة.

وهكذا نجح الفلسطينيون المسلمون في الدفاع عن قبة الصخرة والمسجد الاقصى وحمايتهما من محاولات التدمير من جانب المتطرفين اليهود. واستخدموا في ذلك عديدا من الوسائل اللاعنيفة. ولعبت وحدات الحرس المدني، والمظاهرات الشعبية، والاضرابات دورا هاما في حماية هذه الأماكن. وساهمت هذه المقاومة بدورها في تعزيز المشاعر الفلسطينية الوطنية وحركة المقاومة بصفة عامة في الارض المحتلة.

لمزيد من الاطلاع

التضامن في بولندا ١٩٨٠-١٩٨٢

١- Ash, Timothy Garton. **The Polish Revolution: Solidarity.** New York: Vintage Books, 1985.

٢- Weschler, Lawrence. **The Passion of Poland: From Solidarity Through the State of War.** New York: Pantheon, 1984.

٣- Zielonka, Jan. "Strengths and Weaknesses of Nonviolent Action: The Polish Case." **ORBIS** 30:1 (1986), pp. 91-110.

Kapp Putsch, 1920

٤- Eyck, Erich. A **Histroy of the Weimar the Republic.** Translated by Harlan P. Hanson and Robert G.L. Waite. Combridge: Harvard University Press, 1962. p. 129-160

٥- Goodspeed, D.J. **The Consipirators: A Study of the Coup d'Etat.** New York: Viking Press, 1961. p. 108-143.

٦- Sharp, Gene. **Making Europe Unconquerable.** Combridge, Ma: Bellinger, 1985. p. 31-32.

حركة المدرسين النرويجيين في عام ١٩٤٢

١- Sharp, Gene. **Tyranny Could Not Quell Them.** Unpublished version of Pamphlet originally published London: Peace News, 1958.

٢- Skodvin, Magne, "Norwegian Nonviolent Resistance during the German Occupation", in Roberts, Adam, ed., **Civilian Resistance as a National Defense,** (Harrisburg, PA: Stackpole Books, 1968), pp. 136-153.

حركة مقاطعة الباصات في جنوب افريقيا ١٩٥٥-١٩٥٧

١- Horrell, Muriel. **Action, R eaction and Counter-Action: A Brief Review of Non-White Political Movements in South Africa.** Johannesburg: South Africa Institute of Race Relations, 1971. p. 37-38.

٢- Karis, Thomas and Gwendolyn M. Carter, Eds., **From Protest to Challenge: A Documentary Hostory of African Politics in South Africa 1882-1964.** Volume 3: Challenge and violence 1953-1964, edited by Thomas Karis and Gail M. Gerhart. Stanford, CA: Hoover Institution Press, Stanford Univ., 1977. p. 275-278.

٣ - Miller, William Robert. **Nonvielence: A Christian Interpretation.** New York: Association Press, 1964. p. 273-275.

الثورة الفلبينية ١٩٨٦

١ - Mercado, Monina Allarey, Ed. **People Power. The Philippine Revolution of 1986.** Manila: James B. Reuter, S.J., Foundation, 1986.

٢ - Rosenthal, Peggy. "The Precarious Road: Nonvielence in the Philippines". **Commonwealth,** 20 June 1986, pp. 364-367.

حركة البتهانيين في بيشاور ١٩٣٠

— Easwaran, Eknath. **A Man to Match His Mountains: Badshah Khan, Nonviolent Soldier of Islam.** Petaluma, CA: Nilgiri Press, 1984.

— Sharp, Gene. **Gandhi Wields the Weapon of Moral Power.** Ahmedabak: Navajivan Publishing House, 1960.

مصر ١٩١٩ - ١٩٢٢

— Chirol, Sir Valentine. **The Egyptian Problem.** London: Macmillan and Co., 1920. pp. 190-205.

— Vatikiotis, P.J. **The History of Egypt.** Third Edition. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1985. pp. 247-270.

— Young, George, **Egypt.** London: Ernest Benn, 1927. pp. 231-254.

الاضراب العام في فلسطين عام ١٩٣٦

— Dajani, Souad, «Civilian Resistance Under the Israeli Occupation: The West Bank.» Paper Presented at the Conference on Nonviolent Politcial struggle, November 15-17, 1986, Amman, Jordan.

— Lesch, Ann Mosely. **Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement.** Ithaca and London: Cornell University Press, 1979. pp. 217-221.

— Quandt, William B., Fuad Jabber, and Ann Mosely Lesch. **The Politics of Palestinian Nationalism.** Berkeley, Los Angeles, London: University of California Press, 1973. pp. 34-39.

المقاومة الدرزية في الجولان ١٩٨١ - ١٩٨٢

— Kennedy, R. Scott. «The Druze of the Golan: A Case of Nonviolent Resistance» in **Nonviollent Struggle in the Middle East.** Philadelphia: New Society Publishers. 1985.

الانتفاضة السودانية في عام ١٩٨٥

— Greenfield, Richard. «Two Months That Shook Sudan.» **Horn of Africa.** Vol. 8, No. 1, 1985, pp. 5-20.

— «Sudan's Revolutionary Spring.» **MERIP Reports.** Vol. 15, No. 7, September 1985, pp. 2-28.

الثورة الايرانية ١٩٧٨ - ١٩٧٩

— Fischer, Michael M. **Iran: From Religious Dispute to Revolution.** Cambridge, MA and London, England: Harvard University Press, 1980, pp. 181-231.

— Keddie, Nikki R. **Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran.** New Haven and London: Yale University Press, 1981, pp. 231-250.

— Shivers, Lynne. «Inside the Iranian Revolution.» In David H. Albert, Editor, **Tell the American People: Perspectives on the Iranian Revolution.** Philadelphia: Movement for a New Society Press, 1980. pp. 58-80.

الدفاع عن المسجد الاقصى المبارك

— **Al-Fajr: Jerusalem Palestinian Weekly.** Various issues from 1982 to present.

— Dajani, Suoad. «Palestinian Case Study: Al-Haram.

الانتفاضة العراقية عام ١٩٤٨

١ - خالد القشطيني: «الوثبة: انتفاضة ١٩٤٨ في العراق» مخطوطة غير منشورة.

القســم الثانــي
الاســلام واللاعنــف

— ٤ —

اللاعنف في الاسلام

الدكتور شايوان ساثا اناند★

في الفترة من عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٨٤، قتل سبعة أفراد في عمليات ثأر بين المسلمين في قريتي تاشانا وسورات تاني في جنوب تايلاند. وفي ٧ يناير عام ١٩٨٥ والذي تصادف أن كان يوم مولد الرسول، اجتمعت كل الأطراف لوضع حد لهذا الصراع الدموي. ووقف الحاج فان والد أحد الضحايا ووضع القرآن على رأسه وأقسم على انهاء عملية القتل، وأعلن على الملأ أنه عفى عن قاتل ابنه لكي يعيد السلام للمنطقة. وتليت في الاجتماع أحاديث للرسول ورويت قصص عنه لحث الأطراف المتنازعة على حل صراعهما الدموي سلميا.

ومثل هذه الوقائع تفتح الطريق لمناقشة علاقة الاسلام باللاعنف.

وهذه الدراسة محاولة لاثبات أن الاسلام يمتلك كل الخصائص الضرورية لنجاح حركة اللاعنف. ولتأكيد ذلك، سوف نتعرض لحالة محددة حدثت في باتاني في جنوب تايلاند منذ أكثر من عشرة أعوام. وفي النهاية سوف نقدم فرضيات تمثل الخطوط العامة لنظرية اللاعنف في الاسلام وتطبيقاتها.

الجهـــاد

تثير مناقشة الموقف الاسلامي من الظلم بالضرورة قضية مفهوم الجهاد في الاسلام، أحد أكثر المفاهيم الاسلامية اثارة للجدل.

وتنبغي الاشارة بداية الى المفهوم الخاطيء عن الجهاد الشائع في الغرب، والذي يعتبره مرادفا لأعمال يائسة يقوم بها مجموعة من المتشددين اللاعقلانيين الذين يريدون فرض عقيدتهم على العالم. غير أن مثل هذا الفرض مستحيل عمليا لأن القرآن الكريم يقول: «لا اكراه في الدين». ويمكن القول أن الفتوحات العربية الكبرى كانت بالاساس فتوحات سياسية وايديولوجية. فلقد منح الاسلام ببساطة لشعوب القرنين السابع والثامن حياة أكثر حرية وأمنا وسلاماً أكثر من أي عصر مضى. وفي بعض الاحيان، حدث التحول للاسلام نتيجة للخدمات الكبرى التي قدمها المسلمون دينيا واداريا وتعليميا. وفي بعض المناطق، وخاصة في جنوب شرقي آسيا، جاء الاسلام كامتداد تاريخي للثقافات السابقة لا كنقيض لها.

ما هو إذن معنى الجهاد؟ لقد اعتبر بعض المسلمين الجهاد بمثابة الأساس السادس للاسلام واستخدم الخوارج الجهاد لفرض آرائهم على بقية المسلمين بدعوى المثالية والنقاء المطلق. وأصروا على أنه طالما أن الرسول قد قضى معظم حياته في الحرب، فان المؤمنين ينبغي أن يحذو حذوه وأن

Dr. Chiawat Satha Anand ★

الدولة الاسلامية ينبغي تنظيمها واعدادها دوما للحرب، وأن المرتدين ينبغي اجبارهم على العودة بالقوة.

ولأن منهاج السلوك الاسلامي هو القرآن والسنة، فينبغي الاحتكام اليهما أساسا عند تحديد مفهوم الجهاد.

يقول القرآن الكريم:

«وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين».

ووفقا لهذه الآية، فان العدوان محرم في الاسلام. وبالاضافة الى ذلك، هناك حدود لهذا القتال. ولتوضيح ذلك، يمكن الاستشهاد بآيات أخرى حول نفس القضية.

يقول القرآن الكريم ايضا:

«وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين».

ويقول أيضا:

«وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون ألدين لله كله فان انتهوا فان الله بما يعملون بصير».

ومعنى هذه الآيات أن القتال في سبيل الله مرادف في الاسلام للقتال في سبيل العدل. وقد أوضح القرآن الكريم هذه النقطة بما لا يدع مجالا للشك عندما قال:

«وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا».

وبدون الغوص في تفسير هذه الآيات، يمكن القول باختصار أن الجهاد يعني الوقوف ضد كل أشكال الظلم والطغيان في أي مكان دفاعا عن المظلومين أيا كانوا. الجهاد بعبارة أخرى هو تحقيق العدل والحق بدون عنف.

وقد فرق الفقهاء بين ثلاثة انواع من الجهاد. ويقول ابن تيمية مثلا أن الجهاد قد يتحقق بالقلب، باللسان أو باليد. وعادة ما يوصف جهاد القلب، أي جهاد المسلم ضد نواقصه وضعفه الداخلي، بأنه «الجهاد الاكبر» أما «الجهاد الاصغر» فهو الجهاد ضد الأعداء الخارجيين. ويرى ابن تيمية أن هناك قاعدتان لجهاد اللسان واليد هما الفهم والصبر.

ويمكن أيضا التفرقة بين انواع الجهاد حسب اتجاه: داخلي أو خارجي، وحسب وسائله، العنف أو اللاعنف. والجهاد الداخلي هو في أضيق معانيه جهاد في إطار الفرد. وهو في معنى اوسع كفاح ضد الشر في اطار الامة. ويمكن النظر اليه بمعنى اكثر اتساعا بوصفه كفاحا في إطار ذلك القسم من البشرية الذي يؤمن بمباديء روحية عامة. وباختصار، يعني الجهاد هنا طاعة الله ورسوله، الأمر الذي يتطلب المراجعة الدائمة للنفس لتهيئتها لمحاربة الظلم والطغيان وتحمل المسئولية الأخلاقية لتحقيق ذلك.

وليس من المهم الغوص في حكمة التفرقة بين هذين النوعين من الجهاد، الحرب والتطهير الذاتي، فالاكثر أهمية بالنسبة للمسلمين المعاصرين هو أن الجهاد يضع قضية الحرب والعنف في إطار أخلاقي. ان الهدف النهائي للجهاد هو وضع حد للعنف البنيوي الا أن وسائل تحقيق هذا الهدف لا بد أن تكون مقبولة أخلاقيا. ولقد حرم القرآن والسنة على المسلمين قتل المدنيين الذين لا يشتركون في القتال - ليس هذا فحسب، بل ان الاسلام يحرم قطع الاشجار أو تدمير محاصيل الخصم وممتلكاته. فالقرآن الكريم يقول:

«أما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين».

ومن واقع آيات القرآن وأحاديث الرسول وسيرة الخلفاء الراشدين يمكن القول أن هناك قيود صارمة على الجهاد الأصغر، أي استخدام العنف ضد الآخرين. ووضع قيود أخلاقية على هذا الجهاد الأصغر أمر منطقي لأن على المسلمين ممارسة الجهاد الاكبر، أي مقاومة النوازع الدنيوية بداخلهم. ومن الطبيعي أن الجهاد الاكبر يمثل مرشدا للجهاد الاصغر سواء من زاوية تحديد أهدافه أو من زاوية تحديد طبيعة ممارسته.

غير أن المشكلة في العصر الراهن، هي كيفية ممارسة الجهاد الأصغر في ظل انتشار الاسلحة النووية.

لقد كان أول مؤثر في العالم الاسلامي حول السباق النووي هو المؤتمر الذي عقد في كراتشي/ باكستان في مارس ١٩٨٤ تحت عنوان، سباق الاسلحة النووية ونزع السلاح: المنظور الاسلامي[١]. وفي هذا المؤتمر قال اخام الله خان السكرتير العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي: «منذ عام ١٩٧٦ والمنظمة تولي عناية فائقة لقضايا تعزيز أمن الدول غير النووية في مواجهة التهديد باستخدام الاسلحة النووية، واقامة مناطق منزوعة السلاح النووي، واعلان مباديء عالمية وشمولية نزع السلاح بدون تمييز».

وقد ردد نفس الفكرة الجنرال الباكستاني المتقاعد رحيم خان، وأشار الى القوة التدميرية المخيفة للسلاح النووي وكتب يقول: «وأسوأ ما في الأمر أنه لا يوجد أي اتجاه لخفض المخزون من الاسلحة النووية، وعلى العكس من هذا هناك سباق محموم لاحراز التفوق الكمي والكيفي في هذه الاسلحة، وكل عام تضاف اسلحة أكثر تعقيدا، وتقدما للترسانة النووية، وأشار الى أن المسلمين ينبغي ان يساهموا بفعالية في الجهود الدولية المبذولة لنزع السلاح النووي بشكل كامل. وأضاف أنه ينبغي ان تقام مناطق منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وافريقيا وغيرها من مناطق العالم تمهيدا لنزع السلاح النووي من العالم كله. كما أن الدول النووية ينبغي ان تعطي تأكيدات على أنها لن تستخدم التهديد باستخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية. وينبغي ان تشارك مختلف دول العالم في التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية. وأخيرا، فان على المسلمين تقوية أنفسهم عن طريق الوحدة السياسية والتنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا الملائمة، بما في ذلك المعرفة في المجال النووي.

ويعد هذا الموقف الذي عبر عنه الكاتبان ضد الحروب والاسلحة النووية أساسيا لفهم قضية الاسلام والعنف في العصر النووي. ويقول انعام الله خان أنه على الرغم من أن الاسلام يبيح القتال، الا أنه يصر على أن استخدام القوة ينبغي ان يكون في أضيق الحدود. اضافة الى أن السلوك الاسلامي في الحرب ينبغي ان يكون انسانيا قدر الامكان. فالجندي المسلم لا يحارب من أجل المجد الشخصي أو النهب والسلب، ومحظور عليه ان يلجأ الى القتل بدون تمييز. ولهذا، فان الاسلحة النووية محظور استخدامها لأنها لا تفرق بين مقاتل وبين غير المقاتل، ولا بين الاهداف العسكرية والحقول والمصانع.

ومن المهم الاشارة الى أن الطرح السابق غير مكتمل. لقد أشار انعام الله خان الى أن «الاسلحة النووية ليست أسلحة حرب، لكنها أدوات للتدمير الشامل» غير أن سبب تحريم هذا النوع من الاسلحة هو أنها لا تتفق مع الممارسة الاسلامية للعنف. وليست الاسلحة النووية النوع الوحيد من الاسلحة الذي لا يميز بين المقاتلين وغير المقاتلين أو بين الاهداف العسكرية والقرى والاهداف المدنية. بعبارة أخرى، فان قصور وجهة نظر خان ينبع من تجاهلها لطبيعة الحرب الحديثة.

لقد تزايدت خسائر الحروب في القرن الحالي بشكل مخيف. فالقرن العشرين يعد بحق هو «قرن الحرب الشاملة». لقد قتل ما يزيد عن ١٠٠ مليون انسان في النصف الاول من هذا القرن إما في الحرب مباشرة أو متأثرين بجراحهم بعد الحرب. وفي الحرب العالمية الاولى قتل مليون مدني. وفي الحرب الثانية قتل ٣٥ مليون مدني.

وهذا المعدل المخيف من الخسائر المدنية هو نتيجة للتكنولوجيا الحديثة في مجال السلاح، مثل الاسلحة الكيماوية والبيولوجية وحرب الغواصات... الخ. وهكذا يمكن القول أنه في العصر الحديث، وبصفة خاصة منذ بداية الثورة الصناعية، أصبح للتكنولوجيا تأثيرات بعيدة المدى على القدرة على شن الحرب.

وقد أصبحت المشكلة اكثر تعقيدا مع انتشار الارهاب. ويرى البعض أن التكنولوجيا لا تمثل عاملا حاسما لفهم الارهاب، وانما تتمثل العوامل الاساسية في هدف وتنظيم جماعات معينة، وتأثر مجتمعات معينة بهذه الجماعات. غير أنه يمكن القول أن درجة التدمير التي تتضمنها الاسلحة المستخدمة في الارهاب تمثل عاملا هاما بدرجة أو بأخرى لانتشار الارهاب في مجتمع من المجتمعات.

بعبارة أخرى، ينبغي الأخذ في الاعتبار حدود القدرة التدميرية للاسلحة المعقدة الحديثة عند الحديث عن تأثيرات الارهاب.

وقد أشار ميشيل والزر الى أن من أصعب المشاكل في نظرية الحرب تتمثل في كيفية التمييز بين ضحايا الحرب الذين يمكن أن يهاجموا أو يقتلوا وبين اولئك الذين ينبغي ان يظلوا بمنأى عن

الهجوم والقتل[٢]. وتكمن مدى أخلاقية الحرب، من بين أمور أخرى، في إبقاء مجموعات معينة من البشر خارج النطاق المسموح به للحرب، بحيث لا يصبح قتل هؤلاء من أعمال الحرب المشروعة، وانما جريمة، ولعل من أهم مبادىء الحكم على ممارسة العنف مبدأي النسبية والتمييز، وينصب مبدأ النسبية على وسائل العنف. ويتضمن، من بين أمور أخرى، تقييد استخدام انواع معينة من الاسلحة اللاانسانية في ساحة المعارك. أما مبدأ التمييز فيتركز على موضوع ممارسة العنف. ويتضمن ذلك ضرورة تمييز المحاربين بين المقاتلين وغير المقاتلين، وضرورة حماية غير المقاتلين.

لكن المشكلة تكمن في كيفية حماية غير المقاتلين عندما يصل مستوى العنف الممارس حدا لا يمكن معه التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين. الاكثر من هذا أن بعض ممارسي العنف يشجعون بأنفسهم الارهاب وذلك لجذب انظام أجهزة الاعلام في العالم لقضاياهم. وكنتيجة لهذا، من المستحيل أن يبقى الأبرياء آمنين في عصر تترافق فيه التكنولوجيا المعقدة الحديثة للتدمير مع الاستهانة بالارواح البشرية.

ولا يتسامح الاسلام مطلقا مع عدم التمييز على هذا النحو. كما أنه لا يسمح بتدمير مخلوقات الله، سواء كانت بشرا أو أشجار أو حيوانات أو البيئة ذاتها. وعلى سبيل المثال، فان استخدام قنابل النابالم محرم. كما أن الاسلام يحرم أيضا التفجيرات في المحال التجارية، وخطف وقتل الرهائن في أي من وسائل النقل، وقصف الأهداف المدنية . واذا كان التطور العملي يحتم ازالة الاسلحة البدائية، فان المجال الاخلاقي للاسلام، يجعل أيضا من استخدام الاسلحة الحديثة أمرا غير مشروع.

ولكن هل يعني هذا أن على المسلمين المضطهدين ان يخضعوا للاضطهاد ويتجاهلوا أمر الله بالقتال؟ وهل هناك بديل آخر متاح أمام المسلمين في العصر الراهن؟ قبل أن نجيب على هذه التساؤلات يحسن أن نلقي نظره على مبادىء وتعاليم الاسلام التي تحث على نبذ العنف.

الاسلام والارتقاء بحياة الانسان

يقول القرآن الكريم:

«وقال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة».

وعندما خلق الله الانسان ليكون خليفته في الارض، نفخ من روحه في كل رجل وامرأة وطفل.

يقول تعال:

«فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين».

ومعنى هذه الآية ان حياة الانسان كانت مقدسة. وبهذا المعنى يكون البشر جميعا أمة واحدة.

يقول القرآن الكريم:

«كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين».

ويقول ايضا:

«وما كان الناس الا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون».

واذا استوعبنا هذه الآيات، يصبح من السهل أن نفهم الآية التي تقول:

«من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا...».

معنى هذا أن حياة الانسان مقدسة، وأن البشر جميعا يمثلون اسرة واحدة، وأن كل حياة بشرية تساوي مجموع حيوانات البشر جميعا.

ويبقى التساؤل قائما: طالما أن الحياة البشرية مقدسة والقتل محرم في الاسلام، فكيف يمكن للمسلمين أن يحاربوا الفتنة والظلم؟ واذا كان القتال ضد الظلم لا يمكن تجنبه، فان استخدام العنف يمكن تجنبه. وطالما أن البدائل اللاعنيفة قائمة ومتاحة، فلا خيار أمام المسلمين سوى استخدامها. ويثير هذا بدوره تساؤلا آخر عما اذا كان الاسلام يتضمن الظروف والاوضاع المواتية لقيام حركة لاعنيفة فعالة أم لا؟

اللاعنف كنمط من الكفاح الاسلامي

ما هو المطلوب لممارسة اللاعنف؟

يجيب غاندي على هذا السؤال بقوله: «إن الايمان باللاعنف يقوم على افتراض أن الطبيعة البشرية في جوهرها واحدة ولهذا تستجيب بالفطرة لسمو الحب. ولا يعتمد نجاح اللاعنف على حسن نية الطغاة، لأن المكافح يعتمد على وقوف الله بجانبه في كل ما يواجهه من صعاب أيا كانت». وفي مكان آخر كتب غاندي: «إن الحقيقة واللاعنف مستحيلان بدون الايمان بالله، القوة الخالدة المطلقة الابدية».

ولا يشعر المسلم بأي غربة عن تعاليم غاندي. بل على العكس، فقد تأثر غاندي بالاسلام في الايمان بقدرة الله المطلقة والتي لا مثيل لها.

واذا لم يكن مفهوم غاندي للاعنف كافيا قد تكون النظرية الحديثة للقوة كافية. يقول جين شارب: «ان القوة السياسية تتحلل عندما يسحب الشعب تأييده ويكف عن الطاعة. ورغم هذا، سوف تبقى المعدات العسكرية كما هي، والجنود بلا إصابات، والمصانع ووسائل النقل تعمل بكامل طاقتها، والمباني الحكومية غير مدمرة. الا أن كل شيء سيتغير. فالشعب عندما يسحب تأييده للحاكم والذي على أساسه تقوم قوته السياسية سيكون قد نجح في القضاء على هذه القوة».

وحقيقة الامر أن هذه النظرية الحديثة للقوة ليست بالنسبة للمسلم سوى تأكيد لايمانه بالخضوع لله وحده. الأمر الذي يعني ان المسلم ليس ملزما بطاعة القوى عندما يكون ظالما.

يقول القرآن الكريم:

«... فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله وأشد خشية...».

ويقول:

«الا إن اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون».

ان المسلم الحقيقي مطالب بالخضوع الكامل لله. وحتى عندما يكون المسلمون مضطهدون ويكونون ضعفاء بحيث لا يمكنهم القتال ورد الظلم، فلا ينبغي لهم أن يخضعوا أو يستسلموا للحكم الجائر. فهناك سبيل أمامهم للرفض هو الهجرة. والقرآن واضح في هذا تماما عندما يقول:

«ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الارض قالوا ألم تكن ارض الله واسعة فهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا».

معنى ما سبق ان المسلمين سواء كانوا ضعفاء أو أقوياء لا بد أن يفعلوا شيئا. ويتيح للمسلمين أن ينظموا بسهولة حركات اللاعنف. ذلك أن اللاعنف لا يعني السلبية وانما الفعل والمبادأة والنضال والتحدي.

حركة اللاعنف لمسلمي الملاى في باتاني عام ١٩٧٥

لتوضيح العلاقة بين الاسلام واللاعنف قد يكون من المفيد أن نعرض لحالة واقعية محددة. ففي ٢٩ نوفمبر ١٩٧٥ كان خمسة شبان من مسلمي الملاي وصبي يبلغ ثلاثين عاما مسافرون من ناراثيوات ليلا. وفي طريق عودتهم هاجمهم مجموعة من الافراد ووضعوهم في شاحنة. وعندما وصلت الشاحنة الى كوبري كورتور الذي يفصل ناراثيوات عن باتاني، طعنوا الافراد الستة في ظهورهم والقوا بهم في نهر كورتور. ولم ينج من الموت سوى الصبي الصغير الذي حكى ما حدث. وفي اعقاب الحادث بدأت مجموعة من المسلمين في الاحتجاج.

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٧٥، تجمع الالاف امام مبنى الحكومة المركزية في باتاني للاحتجاج على هذه المجزرة. ونظم المجتمعون انفسهم في إطار مركز حماية الحقوق المدنية وتقدموا بأربعة مطالب للحكومة هي، ضرورة قيام الحكومة باعتقال المجرمين، وتعويض أسر الضحايا، وسحب الحكومة لقواتها في خلال سبعة أيام، وأن يحضر رئيس الوزراء في ذلك الوقت كوكريت براموج لمقابلة المجتمعين في ١٦ ديسمبر. ولم تأخذ الحكومة هذه المطالب للمسلمين مأخذ الجد.

وفي ١٣ ديسمبر ١٩٧٥، توافد طلبة الجامعات من الجنوب للانضمام لحركة الاحتجاج. وعلى الفور قامت قوات الجيش والبوليس بمحاصرة مدينة باتاني. وبينما كان حشد من الناس يناقش القضية انفجرت قنبلة وسط الجموع، واندفع أحد المنظمين للحشد ليطلب من الحاضرين البقاء في أماكنهم فأطلق عليه الرصاص على الفور. وعندما فرق البوليس الحشد، كانت المحصلة ١٢ قتيلا وأكثر من ٣٠ جريحا.

وأثارت هذه الحادثة غضب المسلمين. وفي نفس اليوم تجمع ما يقرب من ٥٠ ألفا في مسجد باتاني الكبير. وفي نفس الوقت، أحرقت عدد من المدارس في باتاني وناراثيوات، واتهم المسلمون الجيش باحراقها. ولم تتراجع الحكومة عن موقفها، لكن المسلمين لم يتراجعوا ايضا. وفي ١٢ ديسمبر تجمع حشد من المسلمين في بانكوك في مسجد بانكون الكبير للصلاة على أرواح الضحايا. وفي اليوم التالي، انضمت تسعة معاهد تعليمية الى الحركة بالاضراب عن الدراسة. وزعمت الحكومة أن حركة الاحتجاج مجرد حدث محدود لا يشارك فيه الا بضعة مئات. وردا على هذا الزعم، تم تنظيم مظاهرة احتجاج ضخمة في ٢٨ ديسمبر. وانتظم المتظاهرون في صفوف امتدت بطول أكثر من ثلاثة كيلومترات. وتوجهوا الى مقبرة توه اياه للصلاة على ارواح الضحايا وتفرقوا بعد ذلك.

وفي ٢ يناير ١٩٨٦، عقد مسئولون حكوميين مسلمون من مقاطعات الجنوب الخمسة اجتماعا لمحاولة اقناع رئيس الوزراء بالتوجه الى باتاني. واعلنوا في ٤ يناير انهم سيضربون اذا لم تلبى مطالبهم. وفي ١٠ يناير، التقى مسؤولون مسلمون مع رئيس الوزراء ووعدهم بالتوجه الى باتاني. واستمرت حركة الاحتجاج لمدة ٤٥ يوما الى أن انتهت بعزل حاكم باتاني واحلال مسلم محله إضافة الى نجاحات اخرى.

ويمكن القول أن ثمة أمور خمسة مكنت المسلمين من تنظيم حركة الاحتجاج هذه. اولها، أنهم امتلكوا ارادة الرفض والتحدي. وبدون هذا الشرط، لا يمكن تنظيم أي حركة لاعنيفة. ومثل هذا الرفض أمر منطقي لدى المسلمين لانهم لا يخضعون الا لله وحده.

الامر الثاني، انهم اتصفوا بالشجاعة. ذلك أن القمع العنيف من جانب جهاز الدولة لم يزرع في قلوبهم الخوف. وهذا أمر طبيعي لأن المسلم يؤمن بأن كل ما يصيبه هو بأمر الله، ولهذا فانه لا يخشى مثلا الفصل من العمل. فالله في النهاية كفيل برعايته.

الامر الثالث، هو التنظيم المحكم. وهذا أيضا أمر طبيعي بالنسبة للمسلم. ولا شك أن الصلاة تساهم في هذا الامر.

الامر الرابع، هو أن مفهوم الجماعة قوي في اوساط المسلمين. فهم يؤمنون بضرورة التكاتف والتعاضد لأن القرآن الكريم يقول:

«واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا».

والامر الخامس، هو أن شعور المسلمين وسلوكهم لا يمكن أن يكون سلبيا. فالاسلام يحث دوما على العمل والمبادأة. ومفهوم الجهاز نفسه كما شرحناه آنفاً يحث على المبادأة والعمل.

ويمكن ان نطلق على هذه الخصائص الخمس «الاعمدة الخمسة للاعنف في الاسلام». ومن الملاحظ أن هذه الاعمدة الخمسة تتوافق مع اركان الاسلام الخمسة وهي، الشهادة، والصلاة، والزكاة، والصوم، والحج.

ويمكن القول أن كل ركن من هذه الاركان يطبع من يمارسه و يلتزم به بانتظام بخاصية معينة. فالشهادة، تأكيد على أن المسلم لن يسمح لأحد ولا أي شيء بأن يتعدى ارادة الله. وهذه الطاعة لله تعني في الحقيقة عدم طاعة اي قوة تتعارض مع ارادة الله. والصلاة تعد من زاوية معينة تدريب على العمل المنظم. وهي ايضا تأكيد لمعنى المساواة فالغني يقف الى جانب الفقير دون تمييز. والزكاة تذكر المسلم دوما بواجبه والتزامه تجاه المجتمع. والصوم يعد بمثابة تدريب على التضحية الذاتية من جانب والتعاطف مع الآخرين. أما الحج فهو تأكيد على أن المسلمين يشكلون أمة بغض النظر عن الجنس أو اللون أو القومية أو الطبقية.

بعبارة أخرى، يمكن القول أن المسلم الحق يمتلك خصائص عدم الطاعة، والنظام، والالتزام الاجتماعي والمبادأة، والصبر، والاستعداد للتضحية في سبيل القضية، والوحدة. وكل هذه عوامل حاسمة لنجاح اي حركة للاعنف.

خاتمة: ثمانية افتراضات حول اللاعنف في الاسلام

يمكن القول في النهاية ان ثمة افتراضات ثمانية تحكم علاقة الاسلام باللاعنف:

١ - ان مشكلة العنف تحتل مكانا أساسيا في المجال الاخلاقي للاسلام.
٢ - ان استخدام العنف في الاسلام ينبغي ان يكون محكوما بالقواعد التي وضعها القرآن الكريم والسنة.
٣ - ان العنف محرم في الاسلام عندما يصبح من الصعب التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.
٤ - ان تكنولوجيا الدمار بلا تمييز في الوقت الحاضر لا يمكن أن تكون مبررة أخلاقيا.
٥ - انه في عصر مثل عصرنا هذا لا يمكن ان يستخدم المسلمون العنف.
٦ - ان الاسلام يطلب من المسلمين أن يحاربوا من أجل العدل أخذا في الاعتبار ان الحياة البشرية مقدسة.
٧ - أنه لكي يكون المسلمون صادقين ينبغي عليهم أن يستخدموا اللاعنف كنمط جديد من الكفاح.
٨ - أن الاسلام ذات تربة خصبة للاعنف لانه يمتلك امكانيات لعدم الطاعة، والتنظيم المحكم، وتحمل المسئولية الاجتماعية، والتضحية، والايمان بوحدة المجتمع الاسلامي.

وختاما، يمكن القول أن اللاعنف ضروري لتحقيق السلام في هذا العالم ولترجمة الجوهر الحقيقي للاسلام الذي أوضحه القرآن الكريم بقوله «سلام قولاً من رب رحيم».

الهوامش

١ - من الصعب على المرء تصور امكانية أن تنجو أي دولة غير نووية من الدمار الشامل الذي سوف ينتج عن حدوث اي حرب بين دولتين نوويتين.

٢ - ميز كتاب القرون الوسطى بين «عدالة الحرب» و «العدالة في الحرب» فالمفهوم الاول يتطلب اتخاذ موقف من العدوان والدفاع عن النفس، أما الثاني فيتطلب اعطاء اهتمام خاص للتجاوزات التي تحدث في الحرب.

المراجع

Annes, Munawar Ahmad. «Responsible Strength», **Inquiry** (London). Vol.2 No.10 (October 1985), pp. 52-53.

Aron, Raymond. **The Century of Total War.** (Boston: Bescon Press, 1955).

Beer, Francis A. **Peace against War.** (San Francisco: W.H. Freeman and Company, 1981.)

Easwaran, Eknath. **A Man to Match his Mountain.** (California: Nilgiri Press, 1984).

Enayat, Hamid. **Modern Islamic Political Thought.** (Austin: University of Texas Press, 1982.)

Fer John. **War and Peace in the World's Religions.**(London: Sheldon Press, 1977.)

Galtung, Johan. «Violence, Peace and Peace Research», **Journal of Peace Research** (1969) 3, 167-169.

Gandhi, M.K. **Non-violence in Peace and War** (Vol. I&II). (Ahmedabad: Navajivan Publishing, House, 1948/1949.)

Goldston, Robert. **The Sword of the Prophet.** (New York: Fawcett Crest, 1979.)

International Herald Tribune. (Singapore) January 31, 1986.

Jansen, G.H. «Killing of 'Heretic' is a Loss for Modern Islam, «**Los Angeles Times.** January 27, 1985.

Khan, Inamullah. «Nuclear War and the Defence of Peace: The Muslim View», **International Peace Research Newsletter.** Vol. XXIII No. 2 (April 1985), pp.9-11.

Khan, Maj. Gen. M. Rahim. «Horror of Nuclear War», **Defence Journal.** (Pakistan) Vol.x No. 5-6 (May- June 1984) pp. 13-16.

Legenhausen, Gary «A Sermon on Jihad», **The Muslim Students Association of Hawaii: Newsletter.** Vol. V. No.6. (January 1985.)

Levtzion, Nehemia (Ed.) **Conversion to Islam.** (New York: Holmes & Meier, 1979.)

Ling, Trevor. **Buddhism, Imperialism and War.** (London: George Allen & Unwin, 1979.)

Miller, Steven E. «Technology and war, «**Bulletin of the Atomic Scientists.** (December 1985), pp.46-48.

Rapoport, David C. «Fear and Trembling: Terrorism in Three Religious Traditions», **American Political Science Review.** Vol. 78 No.3 (September 1984), pp. 658-677.

Rahman, Fazlur. «Islam: Legacy and Challenge», **Islamic Studies.** Vol. XIX No. 4 (Winter 1980), pp. 235-246.

Robson, James. (Trans.) **Mishkat al-Masabih** (Vol. I&II). (Lahore: Sh. Muhammad Ashraf, 1975.)

Said, Edward W. **Covering Islam.** (New York: Pantheon Books, 1981.)

Sanyaluck: A Reporting and Analysing Thai Muslim Newspaper. Vol. 7 No. 137 (January 30, 1985.) (In Thai).

Sardar, Zaiuddin. «The Other Jihad: Muslim Intellectuals and Their Responsibilities», **Inquiry.** (London) Vol. 2 No. 10 (October 1985), pp. 40-45.

Satha-Anand, Chaiwat. **Islam and Violence: A case Study Violent Events in the Four Southern Provinces, Thailand 1976-1981.** A monograph under the Human Rights Research Project, Thai Khadi Research Institute, Thammasat University, August 1983. (Translated into Thai by the author and published by Thai Khadi Research Institute, Bangkok in 1984.)

Sharp, Gene. **The Politics of Nonviolent Actions.** (Boston: Porter Sargent, 1973.)

Siddiqi, Abdul Hamid (Trans.) **Sahih Muslim.** (4 Vols.) (Lahore: Sh. Muhammad Ashraf, 1976-1979.)

Thai Rath. (A Thai daily paper) From December 13, 1975 to January 26, 1976.

The Bangkok Post. March 4, 1985.

The Glorious Qur'an. Text, Translation and Commentary by A. Yusuf Ali! (U.S.: Muslim Students' Association, 1977.)

Unnithan, T.K.N. and Yogendra Singh. **Traditions of Non-violence.** (New Delhi: Arnold-Heinemann India, 1973.)

Walzer, Michael. **Just and Unjust War.** (New York: Basic Books, 1977.)

Wilson, Andrew. **The Disarmer's Handbook.** (New York: Penguin Books, 1983.)

— ٥ —

جدليات العنف واللاعنف في الاسلام

الدكتور حسن حنفي

يثور خلاف واسع حول مصطلحي العنف واللاعنف. وهدف هذه الورقة هو توضيح معنى كل من المصطلحين دون انحياز لأحدهما دون الآخر. وينطلق موقفنا من اعتبار العنف واللاعنف مفهومين نسبيين، وأن ثمة حاجة ملحة لفهم ما يعنيه كل منهما، إضافة الى فهم العلاقة بينهما. وسوف نحاول ان نفعل ذلك في اطار تاريخي وجدلي.

١ ـ منشأ العنف: من حق من؟

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ثلاث مراحل متميزة من العنف. ومن المهم الاشارة الى هذه المراحل لفهم معنى العنف وطبيعته. وتمثلت المرحلة الاولى في مرحلة التخلص من الاستعمار خلال عقدي الخمسينات والستينات. وكانت هذه مرحلة التحرر والقومية. وسرعان ما أعقب هذه المرحلة مرحلة اخرىَ من الاستعمار الجديد، حيث وقعت الدول المستقلة حديثا في أسر التبعية غير المباشرة للقوى الخارجية وفقدت سيادتها بالتدريج. وتميزت هذه المرحلة بهيمنة الاقتصاد العالمي والشركات متعددة الجنسية على اقتصاديات هذه الدول. وسهّل من حدوث هذه الثورة المضادة تحالف الطبقات الوسطى مع رأس المال العالمي.

أما المرحلة الثالثة، فتشهد محاولة بلدان العالم الثالث للتخلص من هذه الثورة المضادة، ولهذا يمكن أن نطلق عليها الموجه الثانية من التحرر. وبدأت ملامح هذه المرحلة تبرز مع ما حدث في ايران والسودان والفلبين. والحقيقة أن معظم ما تصفه الصحافة العالمية بالعنف وتدينه في الوقت الحاضر ينصب على أشكال نضال شعوب العالم الثالث ضد مظاهر السيطرة الجديدة ومحاولتها تأكيد هويتها الثقافية الوطنية.

وثمة حاجة ملحة لتوضيح بعض جوانب سوء الفهم السائده حول مظاهر العنف واللاعنف.

ويمكن الاشارة بداية إلى اتجاه النظر إلى العنف واللاعنف من منظور مصطلحي «نحن» و«هم». فالعنف من هذا المنظور هو ما يفعله الآخرون بنا، أى محاولاتهم لمقاومة سياساتنا وأهدافنا. وفي المقابل، تعتبر محاولاتنا نحن لمواجهة هذا العنف، عملا من أعمال الدفاع عن النفس أو محاولة لاقرار القانون والنظام. وفي هذا الاطار، يصبح من الصعب اتخاذ موقف محايد، حيث يعتبر كل طرف موقفه موقفا مشروعا. غير أنه بمقدور الباحث المحايد ان يحاول على الاقل توصيف جدليات العنف واللاعنف. ومن شأن هذه المحاولة أن تكشف عن أن العنف واللاعنف هما في واقع الامر صراع قوة بين الظالم والمظلوم في لحظة تاريخية معينة.

ومن المهم أيضا التمييز بين العنف الفردي والعنف الإجتماعي. والعنف الفردي قائم بطبيعة الحال، لكنه قائم على نطاق ضيق للغاية وتحد منه القيم والمباديء الاجتماعية. ويبقى ان العنف هو في جوهره ظاهرة اجتماعية يخلقها صراع الارادات في ظل غياب عقد إجتماعي. فالعنف ينشأ ويتطور بسبب الاختلالات الاجتماعية التي تنشأ بدورها نتيجة لفرض نظم قهرية واستغلالية على الجماعات أو الطبقات أو الامم.

ومن المهم التمييز كذلك بين العنف الفردي والجماعي من جانب، وعنف الدولة من جانب آخر. وعادة ما يتم تضخيم أشكال العنف التي يمارسها الافراد والجماعات والمبالغة فيها، أما العنف الذي تتبناه الحكومات وتمارسه، فعادة ما يتم غض النظر عنه. والاكثر من هذا أن العنف الفردي يعتبر جريمة، في حين أن العنف الذي تمارسه الدولة يعتبر ممارسة «وطنية».

وعادة ما يتم إدانة العنف وتجريمه على الصعيد الدولي عندما تمارسه دولة صغيرة مثل ليبيا أو الصومال أو نيكاراجوا أو كوبا.. الخ. أما العنف الذي تمارسه القوى الكبرى، فينظر اليه باعتباره دفاعا عن القانون الدولي، والمياه الدولية، وحرية الملاحة في الممرات الدولية... الخ.

وهكذا يتحدد العنف في مثل هذه الحالات بناء على حجم وقوة الدولة التي تمارسه. فالدول الكبرى القوية التي تدافع عن الوضع القائم، أي عن مصالحها الخاصة، لا تعتبر قوى عنيفة، أما الدول الصغيرة التي تعمل خارج نطاق الوضع القائم، دفاعا عن مصالحها الخاصة أيضا، فتعتبر دولا عنيفة.

ولهذا، تعد هيمنة الوكالات الغربية على أجهزة الاعلام في العالم، مشكلة أخرى تعترض محاولة فهم استخدام مصطلحي العنف واللاعنف. وثمة اتجاه سائد في الآونة الأخيرة لدى أجهزة الاعلام الغربية يصم العرب والاسلام بالعنف. وليس مهما لدى هذه الاجهزة ما اذا كان لهذا العنف جذور تعود الى الصليبية ذاتها، فالمهم فقط هو أن الربط بين العرب والاسلام وبين العنف أصبح شائعا. وقد بلغ الأمر حد أن هذه الصورة التي خلقتها أجهزة الاعلام الغربية أصبح مسلما بها لدى العقل الاوروبي بصفة عامة. ويصبح الأمر أكثر خطورة عندما يمس جوهر النظام العقيدي، مثل مفهوم الجهاد في الاسلام.

والحقيقة أن العنف ليس ماديا فحسب، بل إنه عنف ثقافي أيضا تتضمنه التصورات والافكار والنظم العقيدية. بل إن العنف المادي الذي يمارسه الضعيف ضد القوي يمكن أن يكون بمثابة انتقام غير مباشر من العنف الثقافي الذي يمارسه القوي ضد الضعيف. وتنبغي الاشارة في هذا المجال الى أن الصورة السائدة في الغرب عن العالم غير الغربي هي صورة مشوهة قوامها اعتبار هذا العالم تجسيدا للجهل، والتخلف، والتطرف، والاستبداد، والقذارة، و «العقلية البدائية». ولا يعد سيادة هذه التصورات المشوهة أمرا حديثا في الغرب، بل إنها بدأت في واقع الأمر مع فلسفات التاريخ الغربية في القرن الثامن عشر (هيردر وكانت) واستمرت خلال القرن التاسع عشر (مع فيكو وتورجوت، وكوندوركيت، وكومت، وحتى كارل ماركس) حيث اعتبرت

هذه الفلسفات في العالم غير الغربي بمثابة تجسيد للمراحل البدائية في التطور البشري، وللظلام الذي بددته العصور الحديثة. ويعد الاستشراق والانثروبولوجي وفسيولوجيا الشعوب، المهد الطبيعي لولادة مثل هذه الصور المشوهة. ولهذا، يمكن القول أن العنف في العالم الثالث موجّه في معظمه ضد هذه التصورات المشوهة في الغرب عن العالم غير الغربي، أي ضد هذا العنف الثقافي.

وعلى ضوء ما سبق، يتضح أن العنف واللاعنف يستخدمان كمفهومين نسبيين، نسبة الى طبقة اجتماعية، أو حجم الدولة، الظالم أو المظلوم، أو الثقافة... الخ. وينبغي أن تتفادى مناقشة العنف واللاعنف أوجه الخلط والتناقض هذه.

٢ ـ العنف القمعي والعنف التحريري

الحقيقة أن العلاقة بين العنف واللاعنف هي، في جوهرها ذات العلاقة الشهيرة بين الشعار والتطبيق. فاللاعنف يعني الخطابة والكتابة والحوار والاقناع ثم في النهاية التفاوض. ولأن العنف واللاعنف يعدان وجهان لعملة واحدة، فإنهما مرتبطان معا في جدل داخلي معين، فاذا زاد اللاعنف، قل العنف، واذا زاد العنف، قل اللاعنف. بعبارة أخرى، فان العنف واللاعنف يمثلان الأطروحة ونقيضها في اطار جدل واحد.

ويميز الأدب الثوري المعاصر في أمريكا اللاتينية بين العنف القمعي والعنف الثوري، فالاول تمارسه الدولة لتكريس الظلم الاجتماعي والدفاع عن الوضع القائم. أما الثاني فيعد بمثابة دفاع عن النفس من جانب الشعب ضد الظلم الاجتماعي والقهر العسكري. واذا كان الاول عنف قمعي، فان الثاني عنف تحريري. واذا كان الاول طوعي اختياري، فان الثاني رد فعل له. واذا كان الاول عمدي ومدروس و «مسئول» فان الثاني رد فعل عضوي وبالتالي «بدون مسئولية». الاول باختصار هو عدوان صريح، والثاني دفاع مشروع عن النفس.

ولكن متى ينشأ العنف؟ ينشأ العنف عندما يصبح الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام البشر للتعبير عن أنفسهم. العنف بعبارة أخرى هو المظهر الأخير لأسباب عميقة الجذور، وعادة ما يتمثل المظهر الاول في احساس عميق بالظلم وغضب مكتوم لدى الافراد والامم. أما المظهر الثاني، فيتمثل في عجز هؤلاء عن تغيير الوضع الظالم القائم بالوسائل السلمية اللاعنيفة. أما المظهر الثالث فيتمثل في انقطاع اي حوار بين الظالم والمظلومين. وفي هذه اللحظة، يصل جدل العنف واللاعنف الى أوجه، ويصل الصراع بين الأطروحة ونقيضها الى ذروته.

بعبارة أخرى، يمكن القول أن العنف ينشأ عندما يحكم نظام سياسي المجتمع بدون عقد إجتماعي شرعي. وتنبغي الاشارة هنا الى أن انقلابات الضباط الاحرار (حتى عندما تتحول الى ثورات اجتماعية وسياسية وتحقق مكاسب شعبية)، والنظم الوراثية (حتى في ظل ملوك مستنيرين)، لا يمكن أن تكون بديلا لمثل هذا العقد الاجتماعي. فالأولى اغتصاب عسكري للسلطة، والثانية من بقايا المؤسسات البطريركية التي تستمد شرعيتها من السلطة المقدسة والقانون المقدس. ووجود مثل هذه النظم يتعارض مع الاهداف القومية ومصالح الأغلبية الشعبية.

وطالما استمر بقاء الظلم الاجتماعي والسياسي في ظل العنف القمعي للاقلية الحاكمة، واستمر رد فعل الاغلبية في شكل العنف التحريري، سيظل العنف مندلعا ولن يكون هناك حل، لأنه لا يمكن أن يحدث حوار بين السيد والعبد.

وانطلاقا من آلية عمل قانون الجدل، يمكن القول أن ثمة امكانية لتجسير الفجوة أو على الأقل تضييقها بين العنف واللاعنف في شكل مسار ثالث. وهكذا، يمثل النضال اللاعنيف مسارا ثالثا ممكنا بين العنف واللاعنف.

وهذا النضال اللاعنيف هو في جوهره نضال مشروع لتغيير الوضع الذي أفرز العنف أي يعد نفيا للعنف بازالة أسبابه.

وهكذا، فان انهاء الظلم الاجتماعي والسياسي يمثل ازالة لواحد من أهم أسباب العنف. كما أن ثمة حاجة ملحة للتوزيع الاكثر عدلا للثروة في المجتمع، ولتقليل الفجوة بين الطبقات ولدمقرطة النظم الحاكمة، ولاقرار دور متساو لكل الثقافات في صنع تاريخ البشرية. باختصار، يمكن القول أن الاصلاح الاجتماعي والسياسي والثقافي لاوضاع البؤساء والمحرومين والمنبوذين في العالم من شأنه أن يحول دون اندلاع العنف المضاد.

ولمزيد من التوضيح، نقول أن اطلاق الحريات من شأنه أن يعطي الاغلبية الصامتة الحق في التعبير عن نفسها، كما يتيح الامكانية لاستيعابها في إطار القنوات السياسية الشرعية للنظام. ومن شأن تقاسم السلطة مع الجماعات المظلومة أن يقلل من عدائها ويشجعها على الانخراط في المشاركة اللاعنيفة في شئون المجتمع. وتنبغي الاشارة هنا الى ان ثمة مشروعية تاريخية لجماعات المعارضة، سواء تلك التي تنتمي لليمين الراديكالي (الدينية) أو اليسار الراديكالي (الماركسية) أو الوسط الراديكالي (القومية، والليبرالية، والاشتراكية). وثمة تفاوتات بين هذه القوى بطبيعة الحال من زاوية عمق مشروعيتها التاريخية، فلجماعات المعارضة الدينية مشروعية تاريخية أكبر من الجماعات الماركسية. ولجماعات المعارضة القومية مشروعية تاريخية أكبر من الجماعات الليبرالية والاشتراكية. وينبغي أخذ هذه التفاوتات بعين الاعتبار عند تشكيل النخبة الحاكمة وبناء السلطة السياسية.

ويمكن أن يأخذ تقاسم السلطة بين الجماعات المتعارضة شكل الجبهة الوطنية. فمن المهم بالنسبة لكل الجماعات المعارضة أن تلتقي حول سياسات عامة بغض النظر عن خلافاتها الايديولوجية. وفي هذا المجال، قد لا يكون الخلاف بين الاتجاه العلماني التقدمي والاتجاه التقليدي المحافظ بمثل ما نتصوره من عمق، اذا بحث الاتجاه الاول عن جذوره في التراث والتقاليد الوطنية، واذا واجه الاتجاه الثاني الحقائق المعصارة وغير من أساليبه وتحليلاته وجدّد في خطابة ذاته.

وعلى الصعيد الدولي، ينبغي تغير العلاقة بين المركز والمحيط في مجال العلاقة بين الشعوب والثقافات، اذا أردنا أن نتجنب العنف الدولي. ومن المهم للغاية الاشارة هنا الى ان الثقافات والحضارات تتبع مسارا دائريا في التاريخ منذ الحضارات القديمة من مصر والصين وفارس والهند، الى البحر المتوسط حول العالم الاسلامي، الى أوروبا الغربية.

ومعنى هذا أن البشرية قادتها حضارات مختلفة في حقب تاريخية مختلفة. ولم يتول الاوروبيين زمام القيادة الا في الفترة الحديثة جدا من تاريخ العالم.

وتحمل المرحلة الاوروبية بطبيعة الحال التجارب المتراكمة لكل المراحل السابقة. غير أن هذا لا يعطي للثقافة الاوروبية أي امتيازات خاصة، كما لا يعطيها أي حق في الهيمنة على الثقافات الأخرى، طالما أن كل هذه الثقافات ساهمت في تطور البشرية. باختصار، يمكن القول أن وضع كل الشعوب والثقافات على قدم المساواة كشركاء أصيلين في صنع تاريخ البشرية ومنجزاتها من شأنه أن يطهر قلوب عديد من الجماعات المتعارضة والعنيفة، ومن شأنه أن يساهم في جعل اللاعنف بمثابة اتجاه أصيل.

القســـم الثالـــث
المقاومة المدنية ضد الاحتلال الاسرائيلي

ـ ٦ ـ

المقاومة المدنية في الضفة الغربية

الدكتورة سعاد الدجاني

مقدمــــة

منذ عام ١٩٦٧، وثمة مهمة أساسية لها الأولوية المطلقة لدى الفلسطينيين في الاراضي المحتلة هي الكفاح ضد الاحتلال الاسرائيلي. وبغض النظر عن قضية ما اذا كان الخيار العسكري لا زال مطروحا(١)، أو ما اذا كان قد تم التخلي عنه أو تأجيله، فان المواجهة مع سلطات الاحتلال تتجدد كل يوم في المناطق المحتلة.

وتناقش هذه الدراسة الخيار غير العسكري للكفاح الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي. وفي هذا الاطار، تناقش الدراسة بصفة خاصة إمكانيات المقاومة المدنية اللاعنيفة كاستراتيجية دائمة يمكن ان يتبناها الفلسطينيون في الاراضي المحتلة.

وتركز الدراسة أساسا على الضفة الغربية، وتحاول تقييم استراتيجية المقاومة المدنية حيث لا يكون الهدف الاساسي هو مواجهة الاسرائيليين مباشرة وفي كل منعطف، وإنما اقامة بناء اقتصادي اجتماعي مستقل وقادر على الصمود. وإقامة هذا البناء تعد في الحقيقة هي الرد الفلسطيني على التبعية والطرد والتخلف والدمج في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

وتنقسم الدراسة الى أقسام ثلاثة رئيسية:

أولا: خلفية نظرية: اللاعنف والمقاومة المدنية

ثانيا: الوضع الراهن في الضفة الغربية.

ثالثا: نحو استراتيجية للمقاومة المدنية في الضفة الغربية.

أولا: خلفية نظرية

قبل العرض للقضايا النظرية التي تثيرها دراسة اللاعنف والمقاومة المدنية، تنبغي الاشارة الى أن المنظرين يتفقون بصفة عامة على أن أي دراسة للحركات الاجتماعية ينبغي ان تُعنى بخمسة جوانب رئيسية هي:

١ ـ الاطار الاجتماعي الذي تنشأ فيه الحركة

فمن المهم تحديد خصائص الاطار التاريخي والاجتماعي الذي تنشأ فيه الحركة. ومن المهم بالطبع التفرقة بين حالة وجود احتلال استعماري مثلما هو الحال في الضفة الغربية، وبين حالة وجود اقليات أو طبقات مضطهدة تناضل من أجل نيل حقوقها المشروعة.

٢ - القيادة والبناء التنظيمي للحركة

ويتضمن هذا دراسة العلاقة بين أنماط التنظيم والقيادة، سواء كانت رسمية أو غير رسمية أو كانت مركزية أو مرنة، وبين فرص نجاح الحركة. وهذه عوامل هامة عند تقييم استراتيجيات المقاومة.

٣ - التعبئة وتجنيد الاعضاء: التضامن والالتزام

وهذه عوامل اساسية سواء في المراحل الاولى لنشأة وانطلاق الحركة، حيث تكون المهمة الاساسية تعبئة الجماهير وتجنيدها للمشاركة في الحركة، أو في المراحل الاخيرة، حيث تصبح المهمة هي ضمان استمرار مشاركة الجماهير في الحركة والتزامها بالنضال. وثمة عوامل عديدة تؤثر على درجة التعبئة تتضمن الموارد المتاحة والابنية الاقتصادية والاجتماعية المؤازرة وعناصر القيادة.

٤ - تحقيق الاهداف: الاستراتيجية والتكتيك

تتضمن الاستراتيجية باختصار الفهم الشامل للمشكلة وتخطيط وتوجيه النضال. وتشمل الاستراتيجية تحديد الأهداف القصيرة المدى والاهداف البعيدة المدى. أما التكتيك فيتضمن الوسائل المحددة المستخدمة لتحقيق هذه الاهداف.

وتركز هذه الدراسة على استخدام تكتيكات اللاعنف الملائمة لتحقيق الأهداف المحددة في كل مرحلة من مراحل النضال، بدءاً من الصمود والتنمية وحتى التحرير الكامل وتحقيق المصير.

٥ - طبيعة الخصم

فمن المهم بطبيعة الحال فهم طبيعة الخصم؛ وحدود قوته والوسائل التي يستخدمها لفرض إرادته. ومن المتفق عليه بصفة عامة أن استراتيجية المقاومة المدنية أو اللاعنيفة تكون أمامها فرص أفضل للنجاح، عندما يكون القمع أو الارهاب هو رد الفعل الاساسي للخصم في حالة الاحتلال الاستعماري(٢).

وفيما يلي عرض للعناصر الاساسية لنظرية اللاعنف ونظرية المقاومة المدنية:

١ - اللاعنف

يحدد جين شارب في مؤلفه الضخم «سياسات اللاعنف The Politics of Nonviolent Action»، المباديء الاساسية لمنهج اللاعنف. ويؤكد شارب أن جوهر الاعنف هو الفعل وليس السلبية. ولذلك يرى أن تكتيك اللاعنف يتمثل في، «الايمان بأن ممارسة القوة تعتمد على موافقة وقبول المحكومين. ومن ثم فبمقدور هؤلاء المحكومين السيطرة على قوة خصمهم بل وتدميرها اذا هم سحبوا موافقتهم هذه»(٣).

بعبارة أخرى، فان اللاعنف يتضمن استخدام القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي من شأنها أن تخل بتوازن الخصم وأن تجعل العنف الذي يستخدمه يرتد ضده.

وقد وضع شارب قائمة تضم ١٩٨ أداة من أدوات اللاعنف، وقسمها على ثلاث مجموعات:

ـ الاحتجاج اللاعنيف والاقناع.

ـ عدم التعاون، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

ـ التدخل اللاعنيف.

الاحتجاج اللاعنيف والاقناع

وتشمل هذه المجموعة الأفعال «الرمزية» لإظهار المعارضة للخصم أو لاقناعه. وتنقسم هذه المجموعة إلى ١٠ فئات رئيسية و٥٤ فعل محدد من قبيل ارسال خطابات وبيانات الرفض، والالتماسات، ورفع الأعلام، والمقالات في الصحف، وتكوين جماعات الضغط، وارسال الوفود، وإقامة الصلوات، والمسرحيات، والمسيرات، والحداد السياسي، والاجتماعات الاحتجاجية، والحلقات المدرسية والاضراب عن العمل(٤).

ومن الواضح أن مثل هذه الأساليب تتطلب التخطيط الدقيق والتنظيم، وتتطلب أيضا حشد أكبر عدد ممكن من الجماهير للمشاركه في الاحتجاج والملتزمة بمواصلة الاحتجاج في فترات محددة أو عندما تثار قضايا معينة. وتتطلب ايضا التعبئة الكافية للموارد والدعم من جانب المنظمات المساندة. وقد تم بالفعل تطبيق بعض هذه الأساليب في الضفة الغربية على نحو ما سنبين في مكان لاحق. وأحد الميزات الاساسية لهذه الاساليب انها تلفت الانتباه للمشكلة، محليا ودوليا. وبالاضافة الى هذا، فانها تكون فعالة بصفة خاصة في حالة الاحتجاج على إجراءات محددة يتخذها الخصم، من قبيل فرض قانون عسكري جديد أو الاستيلاء على قطعة أرض أو خرق حقوق الطلبة أو المدرسين. ورغم هذا، فمن المشكوك فيه ان تساهم مثل هذه الاساليب في تحقيق الاهداف الرئيسية بعيدة المدى في حالة الحكم الاستعماري.

عدم التعاون

يعني التعاون الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي «الانقطاع العمد عن الاستمرار في علاقات معينة قائمة وتحدي هذه العلاقات»(٥). ويلاحظ شارب أن عدم التعاون على هذا النحو قد يكون شرعيا أو غير شرعي وقد يكون عفويا أو مخططا.

ويقسم شارب عدم التعاون الاجتماعي الى ثلاثة مجالات رئيسية تشمل ١٥ فعلا محددا مثل المقاطعة الاجتماعية واضرابات الطلاب والعصيان المدني وامتناع العمال عن العمل.

ويأخذ عدم التعاون الاقتصادي شكلين أساسيين هما، المقاطعة والاضرابات. وكلا الشكلين يدور حول فكرة «رفض» أو «إرجاء» الاستمرار في علاقات اقتصادية معينة.

أما عدم التعاون السياسي، فيتضمن تلك العناصر التي تهدف الى رفض الاستمرار في الاشكال المعتادة للمشاركة السياسية في ظل الظروف القائمة. والمشاركة الجماهيرية هامة للغاية لضمان فعالية هذه الاداة.

ويتضمن عدم التعاون السياسي ستة أشكال أساسية و ٣٨ فعلا محددا نذكر منها، سحب التأييد للحكم القائم، ومقاطعة الاجهزة التشريعية أو الانتخابات، ومقاطعة الأحزاب والمنظمات الحكومية، وعصيان القوانين غير الشرعية، وعدم التعاون مع القضاء(٦).

التدخل اللاعنيف

التدخل اللاعنيف يعني التدخل المباشر لتدمير أو لاعاقة علاقات أو أوضاع قائمة، أو لإرساء انماط جديدة من السلوك. وتأخذ هذه الاداة أشكالا مختلفة نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية وحتى جسدية، وتشمل خمسة انماط رئيسية و ٤١ فعلا محددا مثل، الصيام، والاعتصام، والاحتلال اللاعنيف للارض أو المنشآت، وإقامة المؤسسات الاجتماعية البديلة، والاستيلاء اللاعنيف على الارض، وإقامة الاسواق البديلة، والمؤسسات الاقتصادية، وتخطي النظم الادارية، والعصيان المدني(٧). ومن الواضح أن هذه الاداة تجسد اللاعنف المرتبط مباشرة باستراتيجية المقاومة المدنية أو العصيان المدني، بعبارة أخرى، فإنها تشمل الأساليب التي تؤكد على العنصر البناء وعلى أخذ زمام المبادرة لاحداث التغيير وليس فقط مجرد التعبير عن الاحتجاج على سياسات الخصم وأفعاله.

وقد وضع شارب ثلاثة مؤشرات لتقييم مدى نجاح الحركة اللاعنيفة هي، التحول Conversion، والتكيف Accomodation، والارغام اللاعنيف Coercion.

ويقصد بالتحول، محاولة اقناع الخصم وجعله يشارك الجماعة في معاناتها(٨). ويفترض هذا وجود قيم مشتركة وايديولوجية مشتركة، أو على الأقل غياب التناقضات الحادة بين الاجناس والجماعات اطراف الصراع. وفي حالة اسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية، يمكن ملاحظة ان المحاولات الصهيونية المكثفة لتحقير الفلسطينيين بوصفهم «العرب القذرين» و «الارهابيين» وما شابه ذلك هي في الحقيقة محاولات لمنع الاسرائيليين من التعاطف معهم وادراك معاناتهم وقضيتهم المشروعة. ولدى تقييم امكانيات التحول في أوساط الاسرائيليين، ينبغي دراسة الاوضاع البنائية القائمة التي تجعل من الصعب تغيير المعتقدات التي تعكس هذه الاوضاع والمصالح. وهذه قضية بحاجة الى دراسات منفصلة على ضوء الخبرة العملية بالفعل. ومن المهم في هذا الصدد تقييم خبرة الجماعات التي شكلت للتضامن مع الاساتذة والمعتقلين الفلسطينيين وجماعات حقوق الانسان وجماعات السلام واللجان والجماعات الاخرى التي شكلت في اسرائيل للاحتجاج على التجاوزات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة.

أما المؤشر الثاني، التكيف، فيتضمن تقديم الخصم لتنازلات معينة أو اضطراره للقبول بحلول وسط «لتقليل الخسائر الاقتصادية مثلا»(٩). وفي هذا الاطار، قد يرى الخصم أن القمع العنيف لم يعد ملائما، أو قد تضطر المعارضة للرضوخ للمطالب التي لا يمكنها رفضها(١٠). ويمكن النظر للخطط الاسرائيلية للحكم الذاتي في الاراضي المحتلة في هذا الاطار، حيث قد ترى الحكومة الاسرائيلية ان من مصلحتها على المدى البعيد التخفيف من قبضتها على الاراضي المحتلة، أو حتى «مشاركة» الاردن في حكم هذه الاراضي. وينبغي التأكيد على أن تراجع الخصم على هذا النحو لا يعد بمثابة انتصار كامل للذين يكافحون من أجل التحرر الكامل من الاحتلال الاسرائيلي، حيث أن مصادر القوة الحقيقية ستبقى بأيدي الاسرائيليين بالرغم من الدعاية الواسعة حول «ليبرالية» السياسات الاسرائيلية.

أما الارغام اللاعنيف، فيتضمن عجز الخصم عن الاستمرار بوضعه الحالي. وينصب محور التركيز هنا على قطع مصادر قوة الخصم برفض إطاعة أو مساعدة السلطات وباستخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة لخلق بدائل لقوة الخصم. ويمكن أن تستخدم بعض هذه العناصر بفعالية في استراتيجية المقاومة المدنية، كما سنوضح في العرض التالي:

٢ ـ المقاومة المدنية

يمكن تعريف المقاومة المدنية اللاعنيفة بأنها «السلاح الذي يحرم الخصم من السيطرة على مؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية(١١). وقد مكارثي تعريفا آخر للمقاومة المدنية بأنها «الحركة التي تستخدم الفعل المباشر للاحتجاج على أفعال وسياسات الآخرين ومواجهتها»(١٢). وتفترض المقاومة المدنية تعبئة كل قطاعات المجتمع لمقاومة الخصم. ويعتبر كابرال أن المقاومة الثقافية المنظمة عنصر أساسي من عناصر مقاومة السيطرة الأجنبية، حيث ان أحد الأهداف الاساسية للحكم الاستعماري تدمير الأسس الثقافية والحضارية للمجتمع، أي تدمير الهوية الوطنية المشتركة للشعب والجذور التاريخية(١٣).

ويعد تنامي رموز الهوية والثقافة الفلسطينية ذات مغزى كبير في حالة الضفة الغربية. ويمكن رصد عديد من مظاهر المقاومة الثقافية والحضارية، مثل، الاصرار على رفع الاعلام الفلسطينية بغض النظر عن العقوبات المفروضة، وارتداء الازياء ورسوم الفنانين بألوان العلم الفلسطيني، وازدهار مسرح فلسطيني وطني حقيقي في الاراضي المحتلة.

ويثير الحديث عن استراتيجية المقاومة المدنية قضية هامة تتعلق بما اذا كان تنظيم هذه المقاومة وشنها يتم لتحقيق أهداف قصيرة الأمد أو كجزء من نضال طويل ممتد ضد المحتلين. والحقيقة أنه في كل حالة تتنوع التكتيكات لتشمل بعض أو كل الاساليب مثل الاحتجاج وعدم التعاون وبناء المؤسسات الوطنية الاصيلة وإحياء الثقافة الوطنية التقليدية. وتنوع إمكانيات المقاومة المدنية على هذا النحو يجعلها خيارا مناسبا للنضال الفلسطيني في الضفة الغربية. وسوف نناقش هذه الفكرة بالتفصيل في مكان لاحق من الدراسة.

ثانيا: الوضع الراهن في الضفة الغربية

سنعرض في هذا الجزء لبعض التغيرات التي حدثت في الضفة الغربية منذ الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بقضية المقاومة المدنية. وسنعرض بالاضافة الى هذا ردود الفعل الفلسطينية المختلفة للحكم الاستعماري الاسرائيلي.

ويمكن القول بداية أنه عندما إحتلت اسرائيل الضفة الغربية، كانت الابنية الاجتماعية التقليدية متماسكة لم يلحقها التشوه والتدمير. لقد شهدت سنوات ضم الاردن للضفة الغربية بعض المصاعب والمشاكل الاقتصادية أدت الى هجرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين. ورغم هذا، فقد بقي البناء الغلافي الاساسي لمجتمع الضفة متماسكا لم يلحقه الدمار أو التشوه الى حد كبير.

١ ـ أثر الاحتلال الاسرائيلي على الضفة الغربية

يرصد الدارسون للاراضي المحتلة اتجاهات عديدة تمثل من وجهة نظرهم الملامح الاساسية للسياسة الاستعمارية الاسرائيلية ويرى بعض الدارسين أن أهم نتائج الاحتلال الاسرائيلي على الاطلاق يتمثل في عملية تحويل قطاعات كبيرة من الفلسطينيين الى بروليتاريا (Prolitarianization)(١٤). ويركز البعض الآخر على عملية الاستيلاء على الاراضي والاستيطان، واستغلال مصادر المياه، وخلق اسواق استهلاكية، وعملية «التهويد» المستمرة(١٥). والحقيقة أنه عند مناقشة وضع استراتيجية للمقاومة المدنية، ينبغي التمييز بين ما يعتبر من أساسيات وثوابت الاستراتيجية الاسرائيلية وبين ما يعتبر نتاجا لهذه الاستراتيجية. ويفترض هذا عدم الاكتفاء بالقول مثلا انه نظراً لتحول قطاعات كبيرة من الفلسطينيين الى بروليتاريا ونظرا لتحول الضفة الغربية الى سوق مستهلكة للبضائع الاسرائيلية، فان الهدف الاساسي لاستراتيجية المقاومة ينبغي أن يتركز على وقف أو تغيير هذه الاتجاهات. بعبارة أخرى، فان هذه العمليات ينبغي النظر اليها بوصفها مكونات في اطار استراتيجية اسرائيلية شاملة. وبعبارة أكثر دقة، فان هذه الاستراتيجية الاسرائيلية الشاملة هي التي ينبغي أن تكون موضع الهجوم وليس فقط مظهرها أو نتائجها الظاهرة.

وتمثل الارض أحد المطالب الاستراتيجية للاحتلال الاسرائيلي، حيث تمثل أراضي الضفه الغربية قيمة اقتصاديه وسياسية كبرى بالنسبة لاسرائيل. وتمثل عملية تحويل الفلسطينيين الى بروليتاريا أحد العناصر الاساسية للاحتلال الاسرائيلي، حيث تتيح هذه العملية أعداداً هائلة من العمالة الرخيصة للعمل في المصانع الاسرائيلية. وبالرغم من أن هذه العملية تعد نتاجا طبيعيا للتوسع الرأسمالي من اسرائيل، ألا أنها قد تصبح من غير صالح اسرائيل على المدى البعيد عندما تصبح اسرائيل مضطرة لتحمل نفقات إعادة هذا العدد من السكان. ولعل هذا أحد الاسباب التي دفعت اسرائيل للموافقة مؤخراً على السماح بدور عربي اكبر للمساعدة على تحسين الاوضاع الاجتماعية في الاراضي المحتلة.

ولقد تبلورت العناصر الاساسية للاستعمار الاسرائيلي المتمثلة في استغلال الارض وموارد المياه، وأهمية العمالة الرخيصه والاسواق المفتوحة، من خلال عمليتي التبعية والدمج. ولقد أصبحت كل القطاعات سواء الانتاجية، كالزراعة والصناعة، أو الخدمية، كالصحة والتعليم، تابعة لاسرائيل.

٢ ـ المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي

ننتقل الآن إلى مناقشة كيف أثرت هذه الاوضاع البنائية في الضفة الغربية في ظل الاحتلال على تطور عمليات المقاومه الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي. ويتضمن هذا عرضا للأشكال الرئيسية للمقاومة التي تطورت في الضفة الغربية، وتقييما لنجاحاتها وآفاقها وأوجه قصورها.

ويمكن تقسيم المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية الى ثلاث فئات رئيسية:ـ

أ ـ المقاومة الشعبية

وتشمل مظاهر المقاومة العفوية من جانب الفلسطينيين، مثل الاضرابات والمظاهرات، وخاصة تلك التي يقوم بها الطلاب والمجموعات الشعبية الأخرى.

ب ـ المقاومة المنظمة

وتشمل إقامة اللجان والمنظمات السياسية التي تهدف الى دعم صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال. ومن هذه اللجان والمنظمات، الجبهة القومية الفلسطينية ولجنة الارشاد القومي.

جـ ـ التنمية من أجل المقاومة

وتشمل هذه الفئة الجهود التي تبذلها المجالس البلدية، والمنظمات الطوعية، والاتحادات التجارية، والمنظمات النسائية، والتعاونيات، وغيرها من المؤسسات الوطنية في الضفة الغربية. وتركز هذه الجماعات أساسا على الاهداف الاجتماعية والاقتصادية لخلق وتطوير بناء فلسطيني وطني، اصيل يساهم في دعم صمود الفلسطينيين على الارض في مواجهة الاحتلال.

وفيما يلي مزيد من التفاصيل حول هذه الاشكال الثلاثة للمقاومة:

أ ـ المقاومة الشعبية

يمكن القول ان كثيرا من الاحتجاجات ضد الحكم الاسرائيلي تحدث كردود فعل عفوية لسياسات أو اجراءات اسرائيلية محددة. وبالاضافة الى الطلاب، الذين يوصفون بأنهم «أكثر القطاعات تسيسأ»(١٦)، يشارك في هذه الاحتجاجات أيضا أصحاب المحال التجارية واللاجئين في المخيمات والمعتقلين.

ولا يعني كون الاحتجاجات الشعبية عفوية أنها تكون غير منظمة أو غير موجهة. وعلى

العكس من هذا، عادة ما تستغل المنظمات المحلية والأجهزة السياسية فرصة وجود موجة من السخط الشعبي لتعبئة وتوجيه النضال من أجل إحراز أهداف محددة.

وبدون الاغراق في التفاصيل، يمكن تلخيص مميزات وإسهامات المقاومة الشعبية على النحو التالي:

- يمكن أن تجبر الاحتجاجات الشعبية الحكومة الاسرائيلية على «التراجع» في بعض القضايا الشعبية الواضحة. غير أن المكاسب التي تتحقق في هذه الحالة تكون مكاسب قصيرة الأمد ولا تؤدي بالضرورة الى حدوث تغييرات أساسية في السياسة الاسرائيلية. وعادة ما تكون هذه «التنازلات» الاسرائيلية تنازلات وقتية فقط، ففي نهاية الامر تم فرض «الادارة المدنية» على الضفة الغربية كما تم إقامة عديد من المستوطنات غير المصرح بها، وهكذا وفي بعض الحالات، كانت هذه «التنازلات» أساسية، مثل الافراج عن المعتقلين والتراجع عن فرض الكتب والمناهج الاسرائيلية على مدارس الضفة الغربية.
- دفعت الاحتجاجات الشعبية الحكومة الاسرائيلية لمحاولة كبح جماح الجماعات المتطرفة والمستوطنين والمسئولين العسكريين والمتدينين المتطرفين، وما شابه ذلك.
- تساهم المقاومة الشعبية ايضا في الابقاء على القضية السياسية حية محليا ودوليا بكشفها المستمر للتجاوزات الاسرائيلية أمام الرأي العام العالمي.

ب - المقاومة المنظمة

برزت المقاومة المنظمة في الضفة الغربية في الفترة التي تلت حرب اكتوبر ١٩٧٣ مباشرة. ففي تلك الفترة تأسست الجبهة القومية الفلسطينية لتوجيه النضال ضد الاحتلال، وشارك في تأسيسها مجموعات من الطلاب والمهنيين والاتحادات العمالية وآخرين. وقد اضطرت هذه الجماعات للجوء للعمل السري نظرا للقمع الاسرائيلي الشديد.

وكان الهدف الاساسي لهذه الجماعات هو «حق تقرير المصير» للفلسطينيين وحق اللاجئين في العودة[١٧]. واتبعت هذه الجماعات النضال اللاعنيف، وتنوعت أساليبها في هذا المجال بين المقاومة الايجابية والاحتجاجات السلمية والمظاهرات وتقديم الالتماسات. ويرى البعض أن هذه الانشطة أحرزت بعض النجاحات مثل شل حركة العمل في اسرائيل بانسحاب العمالة الفلسطينية.

وقد استمرت سيطرة الجبهة القومية حتى توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عندما حلت محلها لجنة الارشاد القومي. وقد تأسست اللجنة في عام ١٩٧٨ كرد فعل للتطورات السياسية في المنطقة آنئذ ولتعبئة الاحتجاجات الشعبية الواسعة على المحاولات الجديدة لفرض «الحكم الذاتي».

وقد نجحت اللجنة الى حد ما في تعبئة وتنسيق الاحتجاجات الشعبية ضد الاحتلال. وشملت الاساليب التي اتبعتها، الاضرابات والمظاهرات والبيانات والاجتماعات. وقد انبثقت عن اللجنة عدة لجان فرعية للارشاد القومي في المدن الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما ركزت على تعبئة النشاط السياسي في القرى ايضا. وفي عام ١٩٨١، حظرت اسرائيل نشاط اللجنة، وتم القبض على عديد من المتعاطفين معها وفرضت الاقامة الجبرية على البعض الآخر، كما تم ترحيل عدد آخر.

جـ - التنمية من أجل المقاومة

بالاضافة الى المقاومة الشعبية والمقاومة المنظمة، ركزت جهود مواجهة الاحتلال الاسرائيلي على شكل ثالث من أشكال النضال أيضا يتمثل في خلق وتطوير أبنية وطنية اجتماعية واقتصادية لتطوير أوضاع الفلسطينيين ودعم صمودهم وزيادة قدرتهم كمجتمع على التصدي للسياسات التوسعية الاسرائيلية في المنطقة. وتضمنت هذه الجهود الدور الذي تقوم به المجالس البلدية وعدد من المنظمات الاجتماعية والطوعية والوطنية الاخرى في الضفة الغربية.

المنظمات والمؤسسات الوطنية

تشمل هذه الفئة المنظمات الوطنية والطوعية التي نشأت في الضفة الغربية لسد الفجوة التي خلقها قصور الخدمات الحكومية. وتشمل أيضا المنظمات الشعبية والجماهيرية مثل الاتحادات العمالية والمنظمات المهنية والمنظمات النسائية وما شابه ذلك، والتي تعبىء قطاعات هامة من السكان وترعى حقوقهم ومصالحهم.

وتلعب عديد من هذه المنظمات والمؤسسات دورا حيويا في توفير الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية والحرفية وأيضا في تقديم المساعدات الاقتصادية. وتوفر هذه المنظمات والمؤسسات ايضا الاطار التنظيمي الملائم لدعم وتطوير النضال ضد الاحتلال، ولتعبئة الفلسطينيين في مجالات اجتماعية محددة. وبالرغم من أن هذه المنظمات والمؤسسات تتعرض ايضا للقيود والقمع الاسرائيلي، إلا أن دورها في رفع مستوى حياة الفلسطيني العادي وفي النضال من أجل حقوق مجموعات معينة ساهم بحد ذاته في دعم صمود ومشاركة الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وسوف نناقش في الجزء التالي من هذه الدراسة بالتفصيل دور هذه المنظمات في عملية المقاومة، ولهذا سنكتفي هنا بمناقشة دورها فيما يتعلق بقضية التنمية.

من المتفق عليه عموما أن الأبنية الوطنية ينبغي تطويرها لدعم صمود الفلسطينيين وقدرتهم على مواجهة الاحتلال ومقاومة الحكم الاسرائيلي. ورغم هذا، يبدو أن هناك قدرا من الغموض فيما يتعلق بمفهوم «التنمية» هنا. فمن ناحية يثار التساؤل حول مدى فعالية القيود الاسرائيلية

المفروضة على الخدمات والبرامج التي تتضمنها عملية «التنمية»(١٨). وهنا، صدرت عديد من القوانين العسكرية للتقييد من نشاط المؤسسات الوطنية والطوعية والسيطرة عليها، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلقي الأموال من الخارج. من ناحية ثانية، عندما نتحدث عن التنمية، فينبغي أن يثار التساؤل: تنمية من أجل ماذا؟ وفي هذا الصدد، ينبغي تحديد الأهداف الرئيسية الاستراتيجية للتنمية، والتي تتراوح في الحالة الفلسطينية ما بين هدفين قصيري الأمد هما الصمود ومقاومة الاحتلال، وما بين الهدف البعيد الأمد وهو التحرير وحق تقرير المصير. وينبغي أن تأخذ برامج التنمية هذه الأهداف بعين الاعتبار وأن تخصص الموارد الملائمة للقطاعات والمناطق المختلفة المستهدفة في كل مرحلة.

وفي هذا الاطار من المتفق عليه أن أية استراتيجية للتنمية في الضفة الغربية ينبغي ان تكون مرتبطة أشد الارتباط باستراتيجية المقاومة. بعبارة أخرى، فان خطط تنمية وتطوير المؤسسات والقطاعات الوطنية المختلفة ينبغي أن توضع بأفق السعي لزيادة ودعم صمود ومقاومة المجتمع الفلسطيني على طريق تحقيق هدف التحرير النهائي.

ثالثا: نحو استراتيجية للمقاومة المدنية في الضفة الغربية

الافتراض الأساسي في هذه الدراسة هو أن استراتيجية المقاومة المدنية المعتمدة على أساليب الكفاح اللاعنيفة والتي تركز على هدفي المقاومة والتنمية، تمثل أكثر الاستراتيجيات ملاءمة للمقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي في الوقت الحاضر.

ولتقييم استراتيجية المقاومة المدنية، يعالج هذا الجزء من الدراسة القضايا التالية:

١ - الاستراتيجية

الأهداف قصيرة وطويلة الأمد، والاستراتيجية الشاملة والاستراتيجيات الفرعية:

أ - اجبار الاسرائيليين على التراجع.
ب - تحسين مستوى المعيشة.
جـ - تقليل التبعية لاسرائيل.
د - النضال ضد مصادرة الاراضي والاستيطان.
هـ - التنمية - إقامة بناء اجتماعي - اقتصادي بديل.
و - الصمود... من أجل هدف التحرير النهائي.

٢ - التكتيك

دور الاساليب اللاعنيفة في المقاومة المدنية.

٣ - التعبئة: الموارد والقيود

أ - التعبئة المستمرة.

ب ـ قضايا القيادة والتنظيم.

٤ ـ الاطار الاجتماعي

أ ـ القمع الاسرائيلي.
ب ـ الاستراتيجية الاسرائيلية وردود الفعل الفلسطينية.

١ ـ الاستراتيجية

عند صياغة الاستراتيجية، لا بد من تحديد الاهداف القصيرة والطويلة الامد ووضع برنامج لتحقيق هذه الأهداف في إطار استراتيجية شاملة تتفرع عنها مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية.

وفيما يتعلق بالضفة الغربية، يناضل الفلسطينيون في الامد القصير من أجل ابقاء القضية السياسية حية ومن أجل إجبار الاسرائيليين على التراجع في قضايا معينة. أما في الأمد الطويل، فهدف النضال هو انهاء الاحتلال الاسرائيلي والحصول على حق تقرير المصير الفلسطيني. وحول هذا الهدف النهائي تتجمع كل استراتيجيات مقاومة الاحتلال الاسرائيلي. وهكذا يتم تنظيم استراتيجيات المقاومة لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي في مختلف القطاعات ولصد أو تغيير اتجاهات الاحتلال ولتنمية المجتمع الفلسطيني في القطاعات المهددة بمزيد من التدهور والوقوع في اسر التبعية لاسرائيل.

أ ـ إجبار الاسرائيليين على التراجع

يتمثل جوهر هذه الاستراتيجية في ممارسة ضغط يومي لا يلين ضد قوى الاحتلال. وتكمن قيمة هذه الاستراتيجية كاستراتيجية قصيرة الامد في أنه يمكن تطبيقها في أي وقت وبواسطة أي قطاع من قطاعات المجتمع الفلسطيني. وبالرغم من أنه من الأفضل تنظيم وتعبئة الجهود من أجل الاحتجاج المنظم والدائم ضد السياسات الاسرائيلية، فانه يمكن تطبيق هذه الاستراتيجية كردود فعل محددة ضد السياسات الاسرائيلية من جانب اكثر الجماعات المهددة من هذه السياسات. وعلى سبيل المثال، يمكن الاشارة لاحتجاجات المعتقلين الفلسطينيين واضراباتهم عن الطعام. وقد أُجبرت سلطات الاحتلال نتيجة لهذه الاحتجاجات وللضغط المحلي والدولي على التراجع وتحسين اوضاع السجون الى حد ما. وبالرغم من أن هذه المكاسب لم تحل مشكلة المعتقلين الفلسطينيين بصفة عامة، الا أنها فضحت القمع الاسرائيلي وأقنعت المعتقلين بجدوى النضال وفعاليته.

وهناك أمثلة اخرى مثل هذه تحدث يوميا في الاراضي المحتلة. ويمكن الاشارة مثلا الى المزارعين الفلسطينيين الذين تُصادر أراضيهم وتقتلع أشجار الزيتون منها، والذين يعودون في كل مرة ويزرعون هذه الاشجار مرة أخرى.

وبالاضافة الى هذه الجهود الفردية لمقاومة السياسات الاسرائيلية، هناك عديد من المنظمات في الضفة الغربية تبذل جهودا محددة ومستمرة لمواجهة هذه السياسات ولتقديم الدعم والتوجيه

الملائمين لعموم السكان. وأحد هذه المنظمات، جمية «القانون في حقوق الانسان»، التي تمارس عملها في رام الله بالضفة الغربية[19]. وتقدم هذه الجمعية خدمات عديدة للفلسطينيين تتضمن توفير المحامين للدفاع عن الفلسطينيين، وتوعية السكان بحقوقهم القانونية، وتنشر الجمعية منذ عام ١٩٨٣ زاوية قانونية في صحيفة «الفجر» العربية اليومية لتوعية الفلسطينيين بالقوانين والاجراءات المختلفة، كما تنشر الكتيبات، وتقوم بحملات لفضح الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان دوليا وتقوم بترجمة وتلخيص آخر القوانين العسكرية.

وبالرغم من أن الجهود التي تبذل لاجبار الاسرائيليين على التراجع وتقديم «التنازلات» قد تكون ناجحة على المدى القصير، الا أنه لا يمكن لهذه الجهود أن تغير من علاقات القوى القائمة بين الضفة الغربية واسرائيل.

ويمكن بصفة عامة تلخيص أهمية هذه الجهود كمكون استراتيجي من مكونات النضال في الضفة الغربية على النحو التالي:

١ ـ تُبقي هذه الجهود القضية السياسية حية بكشفها وفضحها للاعتداءات وأساليب القمع الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

٢ ـ تساعد في تعبئة وإعداد جماهير الشعب الفلسطيني للمشاركة في النضال، وخاصة عندما تكون النجاحات التي تحرزها واضحة.

٣ ـ تعد بمثابة إختبار لحدود الموارد المتاحة للفلسطينيين بشريا وماديا، وتحدد المناطق التي بحاجة الى تنمية وتطوير.

٤ ـ تعد بمثابة إختبار ايضا لقوة وأنماط القمع التي تمارسها إسرائيل أو التي يمكن أن تمارسها.

٥ ـ يمكن هذه الجهود ايضا أن تعطي للفلسطينيين فسحة اكبر من الوقت عن طريق الحفاظ على الاماكن المقدسة مثلا ومقاومة مصادرة الاراضي وما شابه ذلك، وحتى يشهد الموقف تغيرات موضوعية أخرى.

ب ـ تحسين مستوى المعيشة

بالرغم من أن قضية تحسين مستوى المعيشة كانت دوما أحد الأهداف والمطالب الرئيسية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة لمقاومة الضغوط التي تدفعهم للهجرة، الا أنها أصبحت في السنوات الاخيرة بمثابة «استراتيجية» كاملة لدعم الصمود في هذه الاراضي.

وفي السنوات الاخيرة، وعلى وجه الخصوص منذ الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، استحوذت المقترحات الامريكية الخاصة برفع مستويات المعيشة في الأراضي المحتلة على اهتمام الرأي العام العالمي.

ولتقييم هذه المقترحات الامريكية ينبغي أن نؤكد بداية على أن الفلسطينيين في الاراضي

المحتلة لا يفرقون بين الصمود والتحرير، بمعنى أن الاول يعد بمثابة استراتيجية ضرورية لتحقيق الهدف الأخير. وهذه المقترحات الجديدة تستبعد تماما إمكانية التحرير النهائي وتركز بدلا من ذلك على ضرورة «التكيف» مع «واقع» الاحتلال. ويمكن القول أنه في ظل مثل هذه الخطط الامريكية، فان أقصى ما يمكن ان يطمح اليه الفلسطينيون هو «الحكم الذاتي» في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي.

وبدلا من التركيز على المشكلة الرئيسية المتمثلة في الاحتلال ذاته، تهدف هذه المقترحات الى «تنمية» بعض المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة بواسطة الاموال الامريكية واليهودية على أمل ان يؤدي تحسين مستوى المعيشة الى «تهدئة» الفلسطينيين وارساء مصالح مكتسبة يمكن ان تساهم في التغلب على الاتجاهات الراديكالية في اوساط الشعب الفلسطيني. وقد عبر نائب عمدة القدس السابق ميرون بينفينستي عن هذه الحقيقة لدى تقييمه للانفاق الامريكي على مشروعات التنمية في الاراضي المحتلة عندما قال أن هذه المخصصات المالية تساهم في «تهدئة» الفلسطينيين وجعلهم أكثر اعتدالا وفي تكريس بديل الرفاهية الفردية أكثر من مساهمتها في التنمية المجتمعية لهذه الاراضي في ظل الاحتلال(٢٠).

جـ - تقليل التبعية لاسرائيل

د - النضال ضد مصادرة الاراضي والاستيطان

نظرا لتداخل هذين الهدفين الاستراتيجيين وارتباطهما، يمكن مناقشتهما معا كجزء من النضالات الفلسطينية ضد الاحتلال. وفي هذا الاطار، بذل الفلسطينيون محاولات عديدة عبر السنوات الماضية لتقليل التبعية لاسرائيل ولمقاومة المصادرة الاسرائيلية للاراضي والاستيطان. ونظراً لأن أكثر المجالات تعرضا لاخطار السياسات الاسرائيلية تتمثل في الارض والزراعة والصناعة والبناء والعمل، فقد طور الفلسطينيون عددا من الاستراتيجيات لمواجهة الاعتداءات الاسرائيلية وللحيلولة دون مزيد من التدمير لهذه القطاعات الفلسطينية الحيوية. غير أن النضال الفلسطيني ضد اسرائيل في هذه المجالات كان متفرقا وغير متسق نظرا لاعتبارات عديدة من بينها القمع والقيود الاسرائيلية ونقص الامكانيات المالية وغياب الاساس التنظيمي وعدم توحيد الجهود. ولا يعني هذا التقليل من قيمة هذه الجهود والانجازات التي حققتها لدعم صمود الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، وإنما الاشارة فقط الى أن برامج دعم الصمود في هذه الحالات يمكن ان تفضل برامج التنمية طويلة الامد. وفي نفس الوقت، تنبغي الاشارة الى أن ثمة محاولات محدودة لصياغة استراتيجية شاملة طويلة الأمد للتنمية في كل قطاعات المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال.

وقد سعت عديد من المنظمات، سواء بشكل فردي أو جماعي، لتطوير أوضاع المؤسسات الوطنية في ظل الاحتلال. وتمثلت أحد الاستراتيجيات الناجحة في هذا الصدد في إقامة ودعم دور المنظمات الطوعية والخيرية لتعويض قصور الخدمات الاسرائيلية. وقد لعب عدد من هذه المنظمات دورا حيويا في توفير الخدمات الاساسية في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

ومن أمثلة هذه المؤسسات والمنظمات الوطنية، جمعية «إنعاش الاسرة» واللجان النسائية المتعددة، ولجان عمل المرأة، ولجان الرعاية الطبية وما شابه ذلك. ولقد أولت كثير من هذه المنظمات ـ وبالذات تلك التي نشأت حديثا مثل لجان الرعاية الطبية ولجان عمل المرأة[٢١] اهتماما خاصا لتطوير الخدمات في المناطق الريفية التي أهملتها المنظمات التقليدية طويلا. وفي هذا الصدد، تمارس هذه المنظمات أنشطة متعددة مثل برامج محو الامية وتوفير العمل المنتج للمرأة وتقديم الخدمات الطبية الطوعية، وانشاء العيادات الطبية في القرى، وتعليم الطفل ورعايته، وتقديم المنح والقروض المالية للطلاب، ورعاية اسر المعتقلين والشهداء، والتدريب المهني، وما الى ذلك.

وفي مجال الرعاية الصحية مثلا، ونظرا لقصور الخدمات الحكومية والخاصة، نشأت عديد من لجان الرعاية الطبية الطوعية في المناطق الريفية بصفة خاصة لمعالجة الموقف. وأقامت هذه اللجان عيادات طبية متنقلة اضافة الى انشاء المراكز الصحية الدائمة.

وبالاضافة للمنظمات الطوعية والخيرية، هناك عدد آخر من التنظيمات الوطنية التي تبذل جهودها ايضا لمقاومة مزيد من التبعية لاسرائيل ولمواجهة المصادرات الاسرائيلية للاراضي والاستيطان، مثل الاتحادات العمالية والمنظمات المهنية والتعاونيات.

ويمكن الاشارة مثلا الى الدور الذي تلعبه تعاونيات الاسكان في توفير المساكن الملائمة وفي ابقاء الفلسطينيين في أراضيهم. وبالاضافة الى هذا تدعم هذه التعاونيات أنشطة البناء وتساهم بالتالي في توفير فرص عمل للفلسطينيين في الاراضي المحتلة الامر الذي يمكن أن يؤدي بدوره الى سحب جزء من العمالة الفلسطينية من اسرائيل ويقلل بالتالي الى حد ما من تبعية الضفة الغربية لاسرائيل.

هـ ـ التنمية ـ اقامة بناء اجتماعي ـ اقتصادي بديل

يتطلب دعم الصمود، على المدى الطويل، صياغة وتطبيق استراتيجية شاملة للتنميه في الاراضي المحتلة. ويتضمن ذلك إعطاء أولوية قصوى لجهود «التنمية من أجل الصمود» في الضفة الغربية. والفارق بين «التنمية من أجل الصمود» وبين جهود التنمية التي تحدثنا عنها سابقاً، أن الاولى تحاول مواجهة الاستراتيجية الاسرائيليه باستراتيجية فلسطينية شاملة، في حين تأخذ الثانية شكل ردود الفعل للسياسات الاسرائيلية التي تؤثر على القطاعات الحيوية في الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين. وتبادر الاستراتيجية الاولى بخلق بديل فلسطيني وطني معتمد على الذات ومستقل عن اسرائيل.

بعبارة أخرى، فان لدى صياغة استراتيجية، «التنمية من أجل الصمود» ينبغي أن تستهدف النشاطات التنموية تنمية كل مجالات الحيويه دفعة واحدة وفي إطار جهد متناغم لمواجهة السياسات والاستراتيجيات الاسرائيليه من المنطقة. وقد أطلق الدقاق في أحد مقالاتة على مثل هذه الجهود تعبير «الصمود المقاوم» تمييزاً له عن «الصمود الساكن»، وقال أنه «في حين يدعو

الأول إلى التنمية الوطنية الشاملة بالشعب ومن أجله، يدعو الثاني إلى التكيف والتطبيع والتهدئة» ([22]).

وبهذا المعنى، تصبح التنمية ذاتها استراتيجية للمقاومه المدنية في الضفة الغربية. وتخدم هذه النظرة للتنمية هدف تقليل التبعية لاسرائيل في الأمد القصير، كما تضع الاساس لكيان فلسطيني مستقل بمجرد انتهاء الاحتلال.

وقد مثلت خطة التنمية الخمسية التي طرحتها الاردن مؤخرا، مبادرة طال انتظارها لدفع عملية التنمية في الاراضي المحتلة، بالرغم من اختلاف الآراء حول الخطة. وينصب الاهتمام الفلسطيني الاساسي في الضفة الغربية فيما يتعلق بأي برنامج للتنمية على مدى استجابته للأهداف الاستراتيجية قصيرة وطويلة الأمد المتمثلة في الصمود والتنمية من أجل التحرير النهائي.

وقد أشارت الخطة الاردنية بصفة خاصة الى هدف دعم صمود العرب تحت الاحتلال و «دعم قدرة المواطنين والمؤسسات على مقاومة محاولات المحتل لتدمير هويتهم القومية واقتلاعهم من أراضيهم» ([23]).

ولتحقيق هدف دعم صمود الفلسطينيين في ظل الاحتلال، حددت الخطة الخمسية عددا من الظروف التي ينبغي توفيرها في قطاعات الاقتصاد والمجتمع، هي على النحو التالي:

١ ـ تطوير مهارات وقدرات المواطنين العرب ودعم تماسكهم الاجتماعي.

٢ ـ الحد من الهجرة من الاراضي المحتلة، سواء في ذلك الهجرة الدائمة أو المؤقتة.

٣ ـ تقليل درجة التبعية للاقتصاد الاسرائيلي في مجالي العمالة والاستهلاك.([24])

وبناء على ذلك، تضمنت أقسام الخطة إجراءات محددة في مجالات الزراعة والصناعة والاسكان والبناء والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة حول الفوائد الظاهرة للخطة الاردنية فيما يتعلق بدعم «الصمود» في الاراضي المحتلة، يمكن إثارة عدد من التساؤلات المتعلقة بالقضايا التي تعد ذات اولوية مطلقة من وجهة نظر الفلسطينيين تحت الاحتلال. وهذه القضايا تنصب على التأثيرات بعيدة المدى لمثل هذه الاستراتيجيات.

وفي هذا الاطار، يؤكد الفلسطينيون في الاراضي المحتلة باستمرار على أن أي استراتيجية للتنمية ينبغي ان تضع في مقدمة أهدافها السعي لتحقيق الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي للفلسطينيين في ظل الاحتلال. ويقتضي تحقيق هذا الهدف السعي لتقليل درجة التبعية لاسرائيل في القطاعات الحيوية، وهذا ما تأخذه خطة التنمية الأردنية في الاعتبار. إلا أن الاعتماد على الذات يعني أيضا خلق أبنية اجتماعية ـ اقتصادية فلسطينية وطنية لا تعتمد في بقائها واستمرارها

على مصادر المعونة الخارجية. ولهذا السبب، تؤكد الاتحادات والتعاونيات والمنظمات الطوعية والمؤسسات الأخرى في الضفة الغربية على ضرورة توفير الأموال الضرورية لتمكينها من أن تصبح منتجة ومعتمدة على قدراتها الذاتية في الاستمرار.

وقد ذكر وزير التخطيط الاردني الدكتور طاهر كنعان ان الخطة تركز فقط على «الزيادة المتصاعدة في الاحتياجات»(٢٥)، ورغم أنه كان يشير بذلك الى قطاعات الاسكان والعمالة، الا أن حديثه أكد ما تضمنته الخطة من أن التنمية تهدف أساسا الى تعزيز «قدرة المواطنين العرب على مواجهة الظروف المعيشية الصعبة التي تحيط بهم»(٢٦). بعبارة أخرى، يمكن القول أن الخطة ينصب اهتمامها فقط على مواجهة الاحتياجات المتوقعة خلال السنوات الخمس القادمة ودون معالجة استراتيجية التنمية بشكل شامل في ظل الاحتلال. ومعنى هذا، أن الفلسطينيين في الاراضي المحتلة سيظلون معتمدين على المساعدة الخارجية في التنمية والصمود. ويتأكد هذا الأمر عندما ندرك أن المخصصات المالية في الخطة قد توجهت أساسا الى أمور مثل بناء مستشفيات جديدة ومساكن جديدة وما شابه ذلك بدلا من التركيز على تنمية القرى والمناطق الريفية(٢٧). وعلى سبيل المثال تخصص الخطة ٢٥ مليون دينار أردني للجامعات مقارنة بتخصيص ٨ مليون دينار فقط للتدريب المهني. وتخصص الخطة ٢٥ مليون دينار للمستشفيات الجديدة مقارنة بـ ٣ر٢ مليون دينار فقط للمراكز الصحية الريفية. وفي نفس الوقت، تخصص الخطة ٣٪ فقط من استثماراتها لكل مشروعات قطاع «التنمية الاجتماعية»(٢٨). هذا بالرغم من حقيقة أن هذا القطاع يلعب دورا حيويا في توفير الخدمات الاساسية في ظل غياب حكومة وطنية محلية ومؤسسات للرعاية الاجتماعية. وبالمثل، تخصص الخطة ٣ مليون دينار فقط لدعم الجمعيات الطوعية(٢٩) بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه هذه الجمعيات أيضا في توفير الخدمات الحيوية للفلسطينيين تحت الاحتلال.

وبالاضافة الى قضايا التنمية طويلة الامد على النحو السابق، ثمة قضية أخرى تشغل بال الفلسطينيين في ظل الاحتلال. هذه القضية تتعلق بالدور الذي سيقوم به الفلسطينيون في الاراضي المحتلة وتقوم به المنظمات الوطنية (مثل اللجان والاتحادات والمنظمات الطوعية والاتحادات المهنية) في التخطيط الفعلي واتخاذ القرار فيما يتعلق بتخصيص الأموال وتنفيذ المشروعات. ونفس الامر ينطبق أيضا على الدور الذي ستقوم به منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. ويمكن ان يقال بهذا الصدد أن السلطات الاردنية المعنية تأخذ في اعتبارها مثل هذه الامور.

وبدون الدخول في مزيد من الجدل حول خطة التنمية الاردنية، ينبغي التأكيد ثانية على أن الاهتمام الاساسي للفلسطينيين في الاراضي المحتلة ينصب على تعزيز صمودهم وتطوير أبنيتهم الوطنية بما يمكنهم من مقاومة الاحتلال سعيا لانهائه. وبالاضافة الى هذا، يؤكد الفلسطينيون على عنصر الشمولية في أي خطة للتنمية بحيث تهتم بكل القطاعات الاقتصادية وتربط بينها في إطار مشروعات منتجة.

وبناء على هذه الاحتياجات، يمكن القول أن استراتيجية المقاومة المدنية المستندة اساسا الى استراتيجية «التنمية من أجل المقاومة» هي أفضل الخيارات المتاحة لتحقيق هذه الاهداف.

و ـ الصمود ـ من أجل هدف التحرير النهائي

كما أوضحنا في الاجزاء السابقة، لا يفرق الفلسطينيون تحت الاحتلال بصفة عامة بين استراتيجية الصمود واستراتيجية التحرير على اعتبار أن الصمود يمثل مرحلة ضرورية على طريق التحرير. وقد سبق وأشرنا الى تمييز الدقاق بين «الصمود المقاوم» و «الصمود الساكن Static» وكيف أن النوع الثاني «يدعو الى التكيف والتطبيع والتهدئة».(٣٠) ولدى مناقشة استراتيجية المقاومة المدنية الفلسطينية، فان «الصمود المقاوم» هو الذي «يخلق البدائل لما يطرحه الاسرائيليون»(٣١) واذا قارنا هذين الخطين من الصمود بأساليب اللاعنف التي حددها شارب، نجد أن «الصمود المقاوم» يقابل الاستخدام المرن للقوة ضد الخصم. إنه نمط الفعل الذي لا يذعن لقوة الخصم أو يسلم بها، وإنما يسعى لخلق قوته الذاتية، الأمر الذي يصل إلى حد القيام بالأفعال التي تصنف كأنماط من عدم التعاون، سواء كانت هذه الافعال اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. وبهذا المعنى، فان بناء الابنية الاجتماعية ـ الاقتصادية الوطنية وتطوير الاعتماد على الذات والمؤسسات المساندة أشكال من النشاطات تدخل في إطار «عدم التعاون» وعندما يتم ارساء هذه الأسس المحلية، يمكن للفلسطينيين في الاراضي المحتلة أن ينفذوا الاضرابات والمقاطعات وغيرها من أشكال عدم التعاون دون الخوف الشديد من أساليب القمع الاسرائيلية.

٢ ـ التكتيك

من المعروف ان لأي استراتيجية تكتيكاتها الملائمة التي يمكن استخدامها. ولأن هذه الدراسة تركز على البديل اللاعنيف، فسوف تقتصر مناقشة الادوات التكتيكية على الأدوات الملائمة للاعنف وعلى كيفية تطبيقها بفعالية في إطار استراتيجية المقاومة المدنية في الضفة الغربية.

دور أدوات اللاعنف في المقاومة المدنية

في أول محاولة من نوعها في العالم العربي، أنشأ الفلسطيني مبارك عوض المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف في القدس.

وتمثل نشاطات هذا المركز في مجال تطوير ردود الفعل اللاعنيفة للممارسات الاسرائيلية، بالاضافة الى مقال نشرة عوض مؤخرا حول الموضوع(٣٢)، أول تطبيق عملي منظم لنظرية شارب عن اللاعنف على الحالة الفلسطينية.

وقد أوضح عوض في مقاله ما هي الادوات اللاعنيفة التي يمكن تطبيقها بنجاح في الاراضي المحتلة وما هي حدود كل أداة.

وقد اختار عوض عددا من ادوات اللاعنف التي حددها شارب وأوضح كيف يمكن استخدامها بفعالية في الأراضي المحتلة. ويمكن لاستراتيجية المقاومة المدنية ان تستخدم بعض هذه الادوات في مواقف معينة. وتتضح أهمية تنوع هذه الادوات بصفة خاصة عندما تتطلب الاستراتيجية استخدام عدد من هذه الادوات في وقت واحد، أو بالتتابع، أو في مراحل مختلفة من النضال، ويعتمد هذا على الاطار الاجتماعي وعلى الاهداف المتوخاه وما اذا كانت أهداف قصيرة المدى أو بعيدة المدى.

وفي اطار ما سبق، يمكن تحديد الادوات اللاعنيفة التي يمكن تطبيقها فيما يلي:

المظاهرات:

وتعتبر المظاهرات اكثر هذه الادوات شيوعا وتهدف الى «التعليم، والتعبير عن المواقف، والتعبير عن التضامن والمساندة، والاحتجاج وطرح المطالب»(٣٣). وتستخدم هذه الاداة بصفة خاصة في الاحتجاجات الطلابية والاحتجاجات الشعبية الاخرى، ويمكن ان تخلق تفهما وتعاطفا أوسع مع القضية المثارة. ويؤكد عوض على أهمية تحديد الرسالة المراد توجيهها بدقة وتحديد الجمهور المستهدف.

وفي هذا الاطار، يمكن استخدام الانماط المبتكرة من المظاهرات بدرجات متفاوتة من الفعالية تبعا لطبيعة الموقف.

الاعاقة: Obstruction

وتعني هذه الاداة «إعاقة الحكومة عن تنفيذ خططها الجائرة»(٣٤) وتتضمن أفعالا مثل سد الطرق، وقطع الكهرباء، وحتى الوقوف في وجه البلدوزرات (لمنع الاسرائيليين من مصادرة الارض مثلا). ويرى عوض أن تنفيذ مثل هذه الأعمال يحمل رسالة واضحة للغاية موجهة للاسرائيليين فحواها أن الفلسطينيين على استعداد للتضحية بأرواحهم دفاعاً عن أراضيهم.(٣٥) وتفيد مثل هذه الاساليب في لفت الانظار إلى القمع الاسرائيلي والاراضي التي تصادرها السلطات الاسرائيلية والمستوطنات التي تقيمها، كما أنها قد تجبر الاسرائيليين على التراجع في قضايا معينه. وهذه الاساليب دليل أيضاً على اصرار الفلسطينيين على البقاء وتساعد على تعبئة الفلسطينيين لمواصلة النضال على نحو ما أظهر فيلم حديث، حيث عرض اصرار الفلسطينيين على اعادة زراعة أشجار الزيتون التي أقتلعها الاسرائيليون المرة تلو الاخرى.(٣٦)

رفض التعاون

تدرك الشعوب المضطهدة بحكم خبرتها العملية أن الخصم لايستطيع ممارسة قوتة والاستمرار في الحكم بدون «رضاء وقبول» الشعب المضطهد. وتمثل هذه الفكره فكرة محورية في مفهوم

شارب عن «عدم التعاون» الذي يمكن أن يتصاعد ليصل إلى حد «العصيان المدني» وجوهر الفكرة يتمثل في سحب «القبول» والتأييد ورفض التعاون.

وفي هذا الإطار، يحدد عوض ١٥ أداة «لعدم التعاون» يمكن ان تستخدم في الاراضي المحتلة. وتشمل هذه الأدوات امورا كثيرة مثل رفض العمل في المشروعات الاسرائيلية، ورفض التعاون مع المسئولين الاسرائيليين أو الحكومة العسكرية، ورفض دفع الضرائب، ورفض الالتزام بالقيود المفروضة (مثل حظر التجول وما شابه ذلك)، والمقاطعات الجماعية. ويؤكد عوض على أهمية الدعم الشعبي لنجاح مثل هذه الاساليب. وينبغي أيضا التأكيد على الأهمية القصوى لخلق الاساس التنظيمي، ودور الجماعات المساندة التي تمكن الفلسطينيين من المشاركة في هذه الانشطة وتحمي الفلسطيني العادي من مصاعب وتبعات الردود القمعية الانتقامية الاسرائيلية. وعلى سبيل المثال، في حالة رفض الفلسطينيين للعمل في اسرائيل أو في المشروعات الاسرائيلية، ينبغي تأمين بدائل عملية لهم، سواء تمثلت هذه البدائل في ايجاد فرص عمل أخرى داخل الارض المحتلة ذاتها، أو تمثلت في توفير دعم مالي لهم يمكنهم من البقاء بدون عمل لفترة معينة. ولأن معظم هذه الأنشطة تتطلب دعما جاهيريا وتوفرُّ أبنية عملية بديلة، فان تطبيقها قد يتأخر الى مرحلة تالية من النضال. ويمكن ملاحظة أن هذه الأنماط من المقاومة تدخل في إطار خيار «الصمود المقاوم» للنضال ضد الاحتلال الاسرائيلي.

المضايقة

ويرتكز هذا الاسلوب على «المظاهر النفسية لمضايقة الاسرائيليين»(٣٨) وتكمن أهمية هذا الاسلوب في قدرته على جعل الاسرائيليين واعين دوما بحقيقتهم كمحتلين وبالافعال الجائرة التي يقومون بها.

المقاطعات

وتعتبر المقاطعات أداة فعالة إذا ما قرر الفلسطينيون اتخاذ خطوة حازمة لتقليل تبعيتهم لاسرائيل. ويقترح عوض في هذا المجال مقاطعة منتجات اسرائيلية معينة أو شركات وخدمات، مع وضع أهداف محددة متوخاه.(٣٩) وكما هو الحال في مجال «عدم التعاون» ينبغي هنا أيضا ايجاد بدائل لتحل محل السلع أو الخدمات التي يتم مقاطعتها. وهذه هي مهمة الجهود التنموية في الضفة الغربية. ويمكن في الوقت الحاضر تطبيق هذه الاداة على نطاق محدود، ويمكن مثلا تعبئة السكان لمقاطعة سلعة معينة في يوم أو أسبوع محدد، وذلك احتجاجا على الاجراءات الاسرائيلية ولإعداد الفلسطينيين للقيام بمقاطعات أشمل في فترة تالية.

الاضرابات

ويلاحظ عوض أن الفلسطينيين يلجأون الى تنفيذ الاضرابات مرارا منذ وقت طويل،

ولكن ثمة حاجة لتطويرها.(٤٠) وتعد الاضرابات أداة فعالة لتحقيق الاهداف القصيرة الامد والطويلة الامد، كما يمكن استخدامها في أي مرحلة من مراحل تطبيق الاستراتيجية، ويمكن أن تنفذها مجموعات صغيرة أو بمشاركة جماهيرية واسعة. وينبغي في هذه الحالة تحديد الأهداف المتوخاة مقدما، كما ينبغي توفير الدعم الملائم لمساعدة السكان خلال الاضرابات الطويلة. وتبرز هنا أهمية بناء المنظمات الجماهيرية مثل الاتحادات العمالية والتعاونيات وذلك لحماية وحفظ حقوق الافراد.

الدعم والتضامن

وذلك بهدف تعميق «الوحدة والتعاون» بين الفلسطينيين(٤١). وتصعيد النضال ضد الممارسات الاسرائيلية. ويؤكد عوض على أهمية هذه الافعال من توحيد السكان وفي إفشال سياسة «فرق تسد» التي يتبعها العدو. وتلعب الجماعات الوطنية، مثل لجان الدفاع عن المعتقلين ولجان مساعدة أسر المعتقلين والشهداء، دورا هاما في دعم الصمود وتعزيز إرادة النضال حيث تُشعِر الفرد أنه ليس وحده في مواجهة الاحتلال.

المؤسسات البديلة

نحن نتفق مع عوض في أن هذه المؤسسات تعتبر «واحدة من أهم اساليب المقاومة اللاعنيفة للاحتلال» (٤٢) وفي الحقيقة، تمثل هذه المؤسسات جوهر استراتيجية «التنمية من أجل النضال»، كما تمثل جوهر «الصمود المقاوم». ورغم أن هذا الاسلوب لن يقود بالضرورة الى التحرير في وقت قريب، الا أنه يزيد من صمود الفلسطينيين، ويضع الاساس الانتاجي للاعتماد على الذات، ويقلل التبعية لاسرائيل والهجرة اليها. وكما أشرنا سابقا، يحدد عوض ثلاثة اجراءات محددة في إطار هذا الاسلوب هي، إقامة الابنية الوطنية، وخلق المؤسسات الاجتماعية البديلة (مثل المحاكم والمستشفيات... الخ). وإقامة اللجان التي «توفر احتياجات السكان» (٤٣).

العصيان المدني

ويمثل العصيان المدني الاداة الاخيرة في هذه القائمة، والتي يرى عوض انها «تأتي عند مرحلة متأخرة ومتطورة من النضال اللاعنيف» (٤٤). وكما يرى شارب، يعد العصيان المدني بمثابة «فعل مباشر» يمكن أن يتضمن خرقا «لاشرعيا» للقوانين والاوامر العسكرية. والعصيان المدني يجعل الفلسطينيين «قريبين جدا من امتلاك قوة اللاعنف» خاصة اذا ما اظهروا استعدادهم لقبول ومجابهة كل الاجراءات القمعية التي يمكن أن تلجأ لها اسرائيل (٤٥). والعصيان المدني كفعل لاعنيف هو أقرب ما يكون لفكرة خلق منطقة «غير خاضعة للحكم» كما يحدث الآن في جنوب افريقيا. ويعد خيارا ملائما لمرحلة تالية من مراحل النضال.

٣ ـ التعبئة: الموارد والقيود

عرضنا في مكان سابق من هذه الدراسة للعوامل التي يمكن أن تعيق عملية التعبئة مثل درجة القمع الذي يلجأ له الخصم ووجود مؤسسات الدعم من عدمه وعوامل أخرى. وفي هذا القسم نناقش قضية التعبئة من منطلقين هما:

أ ـ التعبئة المستمرة

ب ـ قضايا القيادة والتنظيم

أ ـ التعبئة المستمرة

ليست هناك مشكلة في إقناع الفلسطينيين في الضفة الغربية بالمشاركة في النضال، لكن المشكلة تتمثل في استمرار هذه المشاركة وتوجيه التزام الجماهير بالاعمال النضالية المستمرة. وتمثل الجهود التنموية التي عرضنا لها سابقا عاملا من عوامل زيادة واستمرار التعبئة. كما أنه من المهم توفير الأطر التنظيمية والقواعد المؤسسية لتشجيع المشاركة الجماهيرية الواسعة. ويمكن ان تشمل هذه الاطر والقواعد كل قطاعات الاقتصاد والمجتمع لتوفير الخدمات الاساسية وسبل الدعم وللتأكيد للمواطن الفلسطيني العادي أنه ليس وحده في نضاله.

ب ـ قضايا القيادة والتنظيم

بالاضافة الى القيود التي يفرضها واقع الاحتلال ذاته، هناك عوامل اخرى تعيق عملية التعبئة في الضفة الغربية. في مقدمة هذه العوامل تأتي تلك المتعلقة بالقيادة وبتنظيم أبنية القوة والسلطة. وهنا، تبرز حقيقة أن الممثل الرئيسي للشعب الفلسطيني وهو منظمة التحرير موجود خارج الضفة الغربية، وأن عددا من الدول والمصالح تتدخل للتأثير على قضية التمثيل الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وقد جعل هذا التعدد في تمثيل الفلسطينيين من الصعب بلورة استراتيجية واحدة شاملة للنضال. وقد أثرت هذه المشاكل بدورها على درجة التعبئة التي يمكن تحقيقها في الضفة الغربية وعلى درجة استجابة المنظمات والجماعات المختلفة لدعوات النضال والقيام بأفعال معينة.

وبدون الدخول في جدل سياسي حول هذه القضية، نكتفي بالقول بأنه من المهم توحيد التوجهات المختلفة للتنمية والنضال في الضفة الغربية، أو على الأقل وجود مستوى معين من التنسيق يمكن أن توافق عليه مختلف الدول والجماعات. ومن المهم ايضا تعاون القيادات المختلفة خارج الارض المحتلة مع القيادات والجماعات الشعبية في الداخل من أجل تحديد الاهداف والاستراتيجيات المختلفة للنضال.

٤ ـ الإطار الاجتماعي

لقد ناقشنا العناصر الاساسية في هذا الصدد في أجزاء متفرقة من الدراسة، ونركز هنا على

مناقشة بعدين فيما يتعلق بالاطار الاجتماعي هما، القمع الاسرائيلي، والاستراتيجية الاسرائيلية في الضفة الغربية.

أ ـ القمع الاسرائيلي

ينبغي دراسة ردود الفعل التي يمكن ان يلجأ اليها الخصم دراسة دقيقة قبل صياغة استراتيجية النضال. وفيما يتعلق بالفلسطينيين في الضفة الغربية، من المعروف أن اسرائيل لا تتردد في اللجوء الى اكثر الاجراءات وحشية لقمع المقاومة القائمة وحتى المحتملة، وبغض النظر عما اذا كانت هذه المقاومة عنيفة أو لا عنيفة. ويمكن القول أن المقاومة اللاعنيفة تمثل تهديدا أكثر خطورة للاسرائيليين من المقاومة العنيفة، ذلك أن المقاومة العنيفة يمكن مواجهتها دائما باستخدام القوة ويمكن تبرير هذا الاستخدام. أما المقاومة اللاعنيفة فانها تعري حقيقة الاحتلال الاسرائيلي كاحتلال لا شرعي وحشي قمعي.

ولسنا بحاجة هنا الى أن نعدد كل أساليب القمع التي بحوزة اسرائيل، وتكفي الاشارة الى أنها تتراوح ما بين الاعتقالات، والابعاد، وتدمير المنازل والقرى، وتوقيع الغرامات، والتعذيب، والاجراءات «القانونية» مثل الاوامر العسكرية والقوانين واللوائح. وتشمل هذه الاساليب أيضا الاعاقة العمدية لبرامج التنمية ومضايقة اعضاء المنظمات الوطنية وفرض القيود على تلقي المعونات المالية الخارجية للضفة الغربية، وغير ذلك كثير.

وما ينبغي التأكيد عليه في هذا الصدد، هو أهمية دراسة اشكال المقاومة التي تعتبرها اسرائيل تمثل خطورة على مصالحها، ودراسة الدرجة التي يمكن ان تذهب اسرائيل اليها في استخدام أدواتها القمعية ضد هذه الأشكال.

ب ـ الاستراتيجية الاسرائيلية وردود الفعل الفلسطينية

يتضح من التحليل السابق أن اسرائيل ليس لديها ادنى استعداد للتنازل بسهولة عن مصالحها الاستعمارية في الضفة الغربية. وبالرغم من أنه يمكن إجبار اسرائيل على «التنازل» في قضايا معينة، الا ان هذا لا يغير من ميزان القوى القائم. وعلى العكس من هذا، فان بعض الاجراءات الاسرائيلية التي قد تبدو «ليبرالية» لا تعدو في حقيقة الامر أن تكون مجرد وسائل تكتيكية تخدم هدف استمرار السيطرة الاسرائيلية في الضفة الغربية. ولقد أوضح تقرير بنيفينستي كيف أن اسرائيل قد عبرت بجلاء عن عزمها على البقاء في المناطق المحتلة. ويقول التقرير أن القانون العسكري رقم ٩٤٧ الصادر في نوفمبر ١٩٨١ والذي ادخل «الادارة المدنية» في الضفة الغربية يمثل «عملا قانونيا يضع القواعد المؤسسية لاستمرار السيطرة الاسرائيلية في الاراضي

المحتلة»[٤٦] ويعتبر التقرير «الادارة المدنية» بمثابة «تحول من نظام مؤقت الى نظام دائم للسيطرة»[٤٧] وهكذا، فحتى لو منحت اسرائيل «الحكم الذاتي» للفلسطينيين فسوف تظل مسئولة عن الامن الداخلي.[٤٨]

ومن البديهي القول في النهاية أن تحقيق الفلسطينيين لأهدافهم يتطلب وجود استراتيجية واضحة المعالم. وتأتي استراتيجية المقاومة المدنية والتنمية من أجل المقاومة التي عرضنا لها في هذه الدراسة في مقدمة الاجراءات الواجب اتخاذها لتصعيد المقاومة سعيا لتحقيق الهدف الفلسطيني النهائي المتمثل في انهاء الاحتلال الاسرائيلي.

الهوامش

١ - استطلاع شمل ١٠٢٤ر١ فلسطينيا في الضفة الغربية وقطاع غزة أجرته هيئة الاذارة الاسترالية وصحيفة «الفجر» الاسبوعية في الفترة من ٢٨ يوليو - ٨ أغسطس ١٩٨٦، ونشر في الفجر، ٧ سبتمبر ١٩٨٦. وقد أظهر الاستطلاع والتأييد الكاسح للكفاح المسلح.

٢ - Amilcar Cabral, **Unity and Struggle** (London: Heinemann Educational Books Ltd., 1980). p.273.

٣ - Gene Sharp, **The Politics of Nonviolent Action** (Boston: Porter Sargent Publishers, 1973) p.4. Part One. **Power and Struggle.** Part Two. **The Method of Nonviolent Action.** Part Three. **The Dynamics of Nonviolent Action.**

٤ - **Ibid., pp. 117-172.**

٥ - **Ibid., P. 183.**

٦ - **Ibid. pp. 286-346.**

٧ - **Ibid., pp. 359-423.**

٨ - **Ibid., p. 705.**

٩ - **Ibid., p. 734.**

١٠ - **Ibid., p. 738.**

١١ - Paul Wehr, «Nonviolent Resistance to Occupation: Norway and Czechoslovakia», in Severyn T. Bruyn and Paula M. Raymon (eds.) **Nonviolent Action and Social Change** (New York: Irvington Publishers, Inc., 1979) p. 214.

١٢ - Ronald M. McCarthy, «Institutional Development and Nonviolent Resistance», in Lewis Kriesberg (ed.) **Research in Social Movements: Conflict and Change.** Vol. 5, 1983, p.77.

١٣ - Cabral, op.cit., p. 140.

١٤ - Sheila Ryan, «The Political Consequences of Occupation). **MERIP Reports,** Vol. 9, No. 74, January 1979, p.6 and Sarah Graham-Brown, «Report from the Occupied Territories», **MERIP Reports,** Vol..13, No.5, June 1983, p.15.

١٥ - Sheila Ryan, «Israeli Economic Policy in the Occupied Areas: Foundations of a New Imperialism», **MERIP Reports,** Vol. 24, January 1974, p.10.

١٦- Graham-Brown, op.cit., p.5.

١٧- Jan Metzger, Martin Orth and Christian Sterzing, **This Land is our Land: The West Bank Under Israeli Occupation** (London: Zed Press, 1983) p.161.

١٨- Jonathan Kuttab, «The role of Charitable Societies and Voluntary Agencies in the West Bank and Gaza». August 15, 1983, p.8. Also see, Meron Benvenisti, **US Government Funded Projects in the West Bank and Gaza (1977-1983).** Palestinian Sector (Jerusalem: The West Bank Data Base Project. 1984).

١٩- تعتبر جمية «القانون في خدمة الانسان» فرعا للجنة الدولية للحقوقيين.

٢٠- Benvenist, op. cit.

٢١- لجان عمل المرأة.

٢٢- Ibrahim Dakkak, «Development by Bootstrap», synopsis of paper presented at the Welfare Association International Symposium, England, January 3-5, 1986, p.2.

٢٣- المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة التخطيط: برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي المحتلة ١٩٨٦-١٩٩٠، ملخص، نوفمبر ١٩٨٦، ص ١-٢.

٢٤- المرجع السابق، ص ١-٢، ١-٣.

٢٥- حديثة في مؤتمر التنمية الاردنية، عمان، ٨ نوفمبر ١٩٨٦.

٢٦- وزارة التخطيط (الاردن): التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاراضي المحتلة - خطة خمسية (١٩٨٦ - ١٩٩٠)، ملخص، يوليو ١٩٨٦، ص ٤، ٥.

٢٧- وزارة التخطيط، مرجع سابق، نوفمبر ١٩٨٦، ص ١، ٣.

٢٨- المرجع السابق، ص ١٠، ٤.

٢٩- نفس المرجع، ص ١٠، ١١.

٣٠- Dakkak, op. cit., p.2.

٣١- Ibid

٣٢- Mubarak Awad, «Non-violent Resistance: A Strategy for the Occupied Territories», **Journal of Palestine Studies,** Vol. XIII, No. 52, Summer 1984.

٣٣- Ibid., p. 27.

٣٤- Ibid., p. 28.

٣٥- Ibid., p. 29.

٣٦- «Courage Along the Divide», Produced and Directed by V. Schonfeld with Jenifer Millstone, Associate Producer, SPI, London.

٣٧- Awad, op. cit., p. 30

٣٨- Ibid., p. 31.

٣٩- Ibid., p. 32.

٤٠- Ibid.

٤١- Ibid., p. 33.

٤٢- Ibid.

٤٣- Ibid., p. 33-34.

٤٥- Ibid., p. 35.

٤٦- Ibid.

Meron Benvenisti, **The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Politics** (Washington D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1983) p.19.

٤٧- Ibid., p. 22.

٤٨- Raphael Vardi, «The Administered Territories and the Internal Security of Israel», in Daniel J. Elazar (ed.) **Judae, Samaria and Gaza: Views on the Present and Future** (Washington D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1982) p.159.

المحتويات

– ٧ –

امكانيات قيام حركة لاعنيفة في الضفة الغربية

الدكتور توماس سميرلنج ★

أولا: مقدمــة

هـل يمكـن ان تـنشأ وتتطور في أوساط الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة حركة جماهيرية سلمية لاعنيفة على غرار حركة غاندي في الهند؟. وهل يمكن لحركة ممتدة مثل هذه أن تحدث تغييرا أساسيا في السياسة الاسرائيلية تجاه الاراضي المحتلة؟

لقد طرح المهتمون بالصراع الفلسطيني - الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة مثل هذه الأمور في الماضي(١)، الا أن التطورات الأخيرة جعلت مناقشة هذه التساؤلات أكثر الحاحا في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى.

لقد وضعت حرب لبنان عام ١٩٨٢ حدا لأي أوهام حول امكانية نجاح الخيار العسكري الفلسطيني المستقل. كما أن انهيار مبادرة الملك حسين - عرفات في مطلع عام ١٩٨٦، وضعت حدا للآمال التي كان يعلقها البعض على امكانية حدوث تحول سياسي في المستقبل المنظور.

وفي ضوء هذا، أدرك الفلسطينيون في الضفة الغربية بالتدريج أنه لا توجد قوة خارجية قادرة على تخليصهم من الاحتلال الاسرائيلي، وأن عليهم الاعتماد على قواهم وإمكانياتهم الذاتية، وعليهم بالتالي إعادة النظر في الأفكار القديمة المتعلقة بمبادراتهم الذاتية ومناقشة افكار وصيغ جديدة بهذا الصدد.

وليس من الوارد على الاطلاق قبول الفلسطينيين بالحكم الاسرائيلي والاذعان له، ومن ثم فان موجات المقاومة والقمع سوف تستمر. وقد حذر الجنرال بنيامين بن اليعازر، الحاكم العسكري الاسبق للضفة الغربية مؤخرا من أنه «في خلال ثلاثة الى خمسة أعوام، سوف نواجه بانتفاضه شاملة تنتهي إما الى ثورة أو الى عصيان مدني عام» (٢).

معنى هذا أن المطروح للنقاش فقط هو شكل النضال وفي حين يلجأ بعض الشبان الفلسطينيين الى شن هجمات يائسة على الاسرائيليين، يتجه البعض الآخر الى الأصولية الاسلامية. وفي نفس الوقت يستمر القادة الاكبر سنا في السير على حبل مشدود في محاولتهم الحفاظ على بقاء المجتمع وتماسكه وبناء المؤسسات دون إضفاء الشرعية على الحكم الاسرائيلي. ويحاول بعض الفلسطينيين النضال باستخدام الاساليب اللاعنيفة. ويحاول د. مبارك عوض المحامي الفلسطيني من خلال «مركز دراسة اللاعنف» في القدس الشرقية أن يثبت جدوى وفعالية الاساليب اللاعنيفة في النضال. كما تحاول مجموعة صغيرة أخرى من الفلسطينيين واليساريين اليهود تضمهم «لجنة مواجهة القبضة الحديدية» ممارسة ضغوط من أجل تحسين أوضاع المعتقلين السياسيين من

★ Dr. Thomas Smerling

خلال التعاون مع المعتقلين الفلسطينيين وأسرهم وباستخدام أساليب اللاعنف التقليدية مثل الاضراب عن الطعام والتظاهر وشن الحملات الدعائية في الخارج. وفي الفترة الاخيرة، نجحت هاتان المجموعتان في تحقيق بعض الانجازات الصغيرة لكن الهامة.

وينظر كثير من الاسرائيليين المعارضين للضم الى اساليب الكفاح الفلسطينية اللاعنيفة باعتبارها مكملا هاما وأساسيا لجهودهم في اقناع باقي الاسرائيليين بأن ضم الاراضي المحتلة بفرض الامر الواقع سوف يجلب كارثة على اسرائيل في الأمد الطويل. ويدرك هؤلاء أن استمرار الحكم الاسرائيلي للضفة وغزة سوف يدمر الطابع اليهودي والديمقراطي لدولة اسرائيل. ولكن لأن هذه الآثار المدمرة لا تظهر الا بالتدريج، فان معظم الاسرائيليين لا زالوا يفضلون استمرار الوضع القائم حاليا. وقد تكون أساليب الكفاح الفلسطينية اللاعنيفة هي السبيل الوحيد لكسر هذا «الرضا» الاسرائيلي عن استمرار الوضع القائم.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول أن دراسة امكانيات قيام حركة لاعنيفة في الضفة الغربية وغزة، تثير سؤالان محوريان:

الاول، الى أي حد يمكن أن تكون مثل هذه الحركة فعالة فيما يتعلق بالتأثير على السياسة الاسرائيلية تجاه الاراضي المحتلة؟

والثاني، هل يمثل قيام الفلسطينيين في الاراضي المحتلة بشن وتطوير حركة لاعنيفة امكانية عملية ومجدية في ضوء مواردهم وأوضاعهم الحالية؟

وقبل محاولة الاجابة عن السؤالين، ينبغي بداية توضيح أمرين، أحدهما متعلق بتعريف اللاعنف، والثاني متعلق بتاريخ اللاعنف في الضفة الغربية.

فيما يتعلق بالامر الاول، يقول بروفيسور جين شارب أن اسلوب الكفاح اللاعنيف يتضمن «أساليب متنوعة من الاحتجاج وعدم التعاون والاعتراض... أساليب تتعدى مجرد التعبير اللفظي عن المواقف... ولا تعتمد على اجراءات مؤسسات الدولة الرسمية القائمة... ولكنها تستبعد العنف الجسدي(٣)».

أما فيما يتعلق بالأمر الثاني، فالكفاح اللاعنيف غير جديد في واقع الأمر على الضفة الغربية، فتاريخ المنطقة شهد العديد من الاضرابات والمظاهرات ورفض التعاون. الا أن هذه الأحداث كانت تتميز بصفة عامة بأنها محدودة ومقتطعة وتأخذ شكل رد الفعل، وغالبا ما يتخللها أحداث عنف. ولم تشهد الاراضي المحتلة ابدا حركة جماهيرية لاعنيفة على غرار حركة غاندي أو حركة لوثر كنج واللتان تميزتا بالمبادأة والاستمرارية وعدم اللجوء للعنف على الاطلاق. لقد تبلورت مثل هذه الحركات على مراحل عبر سنين طويلة وفي شكل سلسلة متصلة من الحملات المتصاعدة. وقد بدأت هذه الحركات بطرح مطالب صغيرة ومحددة ويمكن كسبها، واستخدمت الانتصارات الصغيرة التي أحرزتها لكسب الانصار وبناء قوة داخلية ضاغطة. واستهدفت هذه الحركات

الاستحواذ على عقول وقلوب المتعاطفين معها في صفوف اعدائها والمراقبين من الخارج. بعبارة واحدة، كان اللاعنف الذي تميزت به هذه الحركات واضحا ومحددا وفرض نفسه.

وهذه الدراسة تناقش على وجه التحديد امكانيات قيام مثل هذا النمط من حركة اللاعنف الجماهيرية، ذات الافق الاستراتيجي، البعيدة المدى، لا تلك الاحتجاجات المحدودة التي تأخذ شكل رد الفعل.

ثانيا: الفعالية المحتملة للاعنف

من وجهة النظر الفلسطينية، فان تحقيق ولو حتى الحد الادنى من الحقوق والمطالب الفلسطينية، يتطلب تغيير السياسات والممارسات الاسرائيلية. صحيح ان الأطراف الثالثة قد تلعب دورا هاما، الا أن اسرائيل هي التي تحكم الاراضي المحتلة في نهاية الأمر، ومن ثم فان «تقرير المصير» الذي ينادي به الفلسطينيون لا يمكن أن يتحقق بأي حال مالم يتم اقناع اسرائيل أو إجبارها على التخلي عن سيطرتها على الفلسطينيين.

ولكن هل يمكن أن تكون أساليب الكفاح اللاعنيفة فعالة في التأثير على اسرائيل؟

الاجابة عن هذا السؤال، تقتضي دراسة ردود الفعل الاسرائيلية على ثلاثة مستويات:

١ - ردود الفعل المباشرة للاساليب اللاعنيفة من جانب الحكومة الاسرائيلية والصحافة والرأي العام.

٢ - أثر الاساليب اللاعنيفة على السياسات الادارية الاسرائيلية.

٣ - الأثر طويل الامد لهذه الاساليب على المواقف الاسرائيلية فيما يتعلق بمستقبل وضع الاراضي المحتلة.

وفيما يلي مناقشة تفصيلية لهذه المستويات الثلاثة.

١ - ردود الفعل الاسرائيلية المباشرة

تتنوع ردود الفعل المباشرة للحكومة العسكرية الاسرائيلية على أساليب الكفاح اللاعنيفة تنوعا كبيرا. وبداية، فان القانون العسكري رقم ١٠١ يحظر حظرا تاما أي «إثارة أو تحريض أو دعاية عدائية»، ويمنح الحاكم العسكري سلطات واسعة لمنع أي تجمعات يرى أنها تحمل طابع الاثارة السياسية.

وفي حالة تنظيم تجمع بدون تصريح من السلطات، يقوم الجيش الاسرائيلي تلقائيا بتفريق المتظاهرين وشن حملات الاعتقال مستخدما أساليب من قبيل الغاز المسيل للدموع والهراوات والطلقات التحذيرية. وفي بعض الاحيان، وخاصة اذا ما رد المتظاهرون بالقاء الحجارة، يقوم الجنود الاسرائيليون بفتح النار على المتظاهرين. وعادة ما يتم إغلاق المؤسسات التي تنظم الاجتماعات المحظورة، كما يتم إعتقال القادة المشتبه فيهم أو تحديد إقامتهم أو إبعادهم.

وبطرق مشابهة، يتم حظر الاضرابات العمالية التي تأخذ طابعاً سياسا. أما الاضرابات التجارية، فيتم فضها ببساطة بفتح المحلات التجارية عنوة وبفرض الغرامات على أصحابها من التجار([4]).

ومنذ الاحتلال الاسرائيلي، إختلف تفسير وتطبيق هذا القانون العسكري تبعاً لاختلاف الأشخاص القائمين على تنفيذه والفلسفات السائدة. وكمبدأ عام كان يجري تفريق التجمعات السياسية بالكيفية السابقة، الا أنه في عدد من المناسبات، سمحت الحكومة العسكرية بعدد من الانشطة والتجمعات ذات الطابع السياسي. وعلى سبيل المثال، على امتداد سبعة أشهر (بدءاً من نوفمبر١٩٧٩)، تم السماح بتنظيم ٢٤ إجتماع سياسي بما في ذلك مظاهرة ضمت ثلاثة آلاف شخص تم تنظيمها إحتجاجا على الاستيلاء على الاراضي ([5]). كما تجاهلت الحكومة العسكرية عددا آخر من التجمعات الصغيرة.

وعندما تواجه الحكومة العسكرية بحشد هائل غاضب يستحوذ على إهتمام الرأي العام في الخارج، وخاصة في مناسبات الحداد، عادة ما تفضل عدم التدخل تجنبا لاثارة مزيد من الاضطرابات وتجنبا لرد الفعل السلبي في الخارج. وعلى سبيل المثال، في أعقاب مذابح صابرا وشاتيلا، فضل الجيش الاسرائيلي عدم التدخل لفض إضراب تجاري شامل شهدته القدس الشرقية واستمر لعدة أيام ([6]).

وبالمثل، انسحب الجيش الاسرائيلي من نابلس قبل جنازة رئيس بلدية نابلس ظافر المصري في مارس ١٩٨٦. وقد شارك في الجنازة عشرات الآلاف، ومثلت أكبر حشد سياسي تشهده الضفة الغربية في تاريخها، وتحولت إلى مظاهرة تأييد لمنظمة التحرير الفلسطينيه. وبالرغم من أن المظاهرة مثلت خرقا واضحا للقوانين العسكرية التي تحظر تأييد «المنظمات المعادية»، الا أن الجيش لم يتدخل ولم يعتقل أياً من المتظاهرين ([7]).

إن الجيش الاسرائيلي عادة ما يستخدم القوة في معظم المواجهات التي تقع، ولكن في بعض الحالات، أجبر الاسرائيليون على التراجع عندما وجهوا بعمل لاعنيف حازم. وثمة حالتان من هذا القبيل حدثتا في يناير ١٩٨٦.

الحالة الاولى، عندما حاول بعض أعضاء الكنيست اليمينين وبعض الاسرائيليين اقتحام المسجد الاقصى في ٨ و ١٤ يناير. فلقد أجبر هؤلاء على مغادرة المكان عندما دعا العلماء المسلمون الى الدفاع عن الحرم الشريف فتجمع عدد كبير من الفلسطينيين ([8]).

أما الحالة الثانية، فعندما استولى المستوطنون في مستوطنة «تكوا» على قطعة ارض من قرية مجاورة، وقاد اعضاء من «مركز دراسة اللاعنف» عددا كبيرا من أهل القرية وقاموا بتحطيم الاسوار حول قطعة الارض. وعندما هدد الاسرائيليون المسلمون باطلاق النار، رد أهل القرية «أطلقوا النار.. فسوف يثبت هذا للعالم أنكم مجموعة من القتلة». ولم يطلق أحد النار، وقام الفلاحون باستصلاح أرضهم ([9]).

ولا تميز تقارير الصحافة الاسرائيلية عن مظاهرات الضفة الغربية عادة بين العنف واللاعنف. وتستخدم هذه التقارير عادة تعبيرات من قبل «الشغب» و «الاضطرابات» لوصف أي شكل من أشكال المواجهة. وقد لاحظ تقرير لصحيفة «جيروزاليم بوست» عن التغطية الصحفية لجنازة المصري أنه «بالرغم من أن المسيرة كانت حماسية الا أنها ظلت منظمة ولاعنيفة» الا أن الصحف المسائية وصفت المظاهرة بأنها عمل من أعمال «الشغب» وقالت ان «الغوغاء قادوا مسيرة شغب في الشوارع»، ووصفت المظاهرة أيضا بأنها مثلت «عاصفة من التطرف» (١٠).

ويمكن القول أنه عندما يكون العمل اللاعنيف غير محدد تماما أو غير منظم، مثلما الحال عندما يلجأ المتظاهرون الى رشق الاسرائيليين بالحجارة، فان الاسرائيليين عادة ما يسيئون تقدير العمل والحكم عليه.

ويمكن القول بالمقابل أن الأعمال اللاعنيفة الواضحة والمبتكرة تفرض على الاعلام الاسرائيلي أن يقدرها تقديرا صحيحا، بل وفي بعض الأحيان تنجح في إحداث انقسام في الرأي العام الاسرائيلي. وعلى سبيل المثال، تعاطفت تقارير التلفزيون والصحافة الاسرائيلية في فبراير ١٩٨٦ مع مجموعة من اليهود والفلسطينيين والأجانب من مركز دراسة اللاعنف، قاموا باعادة زراعة أشجار زيتون تم إقتلاعها من أرض متنازع عليها بالقرب من قرية «قطانة». وفي نفس الوقت، انتقد معلقون اسرائيليون هذا العمل ووصفوه بأنه غير شرعي، الا أن أحدا لم يخلط بين العمل وبين العنف أو الاثارة.

٢ ـ أثر اللاعنف على السياسات الادارية الاسرائيلية

لقد فشلت معظم الاحتجاجات اللاعنيفة في الحصول على أية تنازلات اسرائيلية على مستوى السياسة الفعلية. وبالرغم من هذا، هناك بعض الحالات التي دفعت الاسرائيليين الى التراجع أو تقديم التنازلات أو محاولة الوصول الى حل وسط مما يثبت أن العمل اللاعنيف يمكن أن يغير القرارات الادارية. ويمكن سوق أمثلة أربعة تدلل على ذلك.

المثال الاول، عندما حاولت السلطات الاسرائيلية في أعقاب حرب ١٩٦٧ أن تفرض تدريس الكتب والمناهج الاسرائيلية في مدارس الضفة الغربية. فقد أضرب الآباء والمدرسون. وبعد ثلاثة أشهر، تم الوصول الى حل وسط يستجيب لمعظم مطالب المدرسين، وأعيد فتح المدارس (١١).

والمثال الثاني، عندما اعتقلت السلطات الاسرائيلية رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة في ٩ نوفمبر ١٩٧٩ وأعلنت عن عزمها ابعاده. فقد استقال باقي رؤساء بلديات الضفة الغربية احتجاجا، واجتاحت الاضرابات والمظاهرات كل أنحاء الضفة. واضطر وزير الدفاع الاسرائيلي عيزرا وايزمان الى الغاء قرار ترحيل الشكعة وأفرج عنه في ٥ ديسمبر تحت الضغط الدولي وخوف من عرقلة عملية السلام (١٢).

والمثال الثالث، عندما إضطرت الحكومة العسكرية في نوفمبر ١٩٨٣ أن تخفف من مطلبها الخاص بضرورة أن يوقع الاساتذة الاجانب في جامعات الضفة ما سمي بـ «قسم الولاء» الذي يحظر أي دعم لمنظمة التحرير الفلسطينية. وجاء هذا التراجع بعد أربعة عشر شهرا من الاضرابات والمظاهرات والاحتجاجات التي أيدتها جماعات الدفاع عن الحرية الأكاديمية في اسرائيل والغرب (١٣).

أما المثال الرابع، فعندما اضطرت السلطات الاسرائيلية الى الافراج عن المعتقل جبريل رجوب بعد إضرابه عن الطعام لمدة ٣٤ يوما في أواخر عام ١٩٨٥. ووفقا لمصادر الصليب الاحمر الدولي، فان العامل الاساسي وراء هذه الخطوة تمثل في الضغط الدولي الذي مارسته جمعيات حقوق الانسان التي اتصلت بها جمعية مواجهة القبضة الحديدية (١٤).

وبالرغم من أن مثل هذه النجاحات تمثل استثناء، الا أنها تبين أن السلطات الاسرائيلية قد تتراجع أو تقبل بحل وسط عندما تكون القضية غير ذات أولوية سياسية أو أمنية. وتتزايد احتمالات النجاح عندما يكون المناخ المحلي والدولي مواتيا، وعندما تكون الحملة اللاعنيفة مستمرة، وعندما تحظى القضية باهتمام دولي وتحدث انقساما في أوساط صانعي السياسة أو الرأي العام في اسرائيل.

٣ - تأثير اللاعنف على المواقف الاسرائيلية اتجاه مستقبل وضع الأراضي المحتلة

يتعلق المستوى الأخير والاكثر أهمية بالتأثير المحتمل للاعنف على المواقف الاسرائيلية تجاه مستقبل الاراضي المحتلة.

الرأي العام الاسرائيلي

ينبغي بداية أن نطرح التساؤل: هل تستطيع أية أحداث يمكن تخيلها أن تجبر اسرائيل على ترك الضفة الغربية وغزة؟ إن الرأي العام الاسرائيلي منقسم بالتساوي ما بين هؤلاء الذين على استعداد لإعادة جزء من الضفة وغزة على الأقل في مقابل اتفاقيات للسلام، وما بين هؤلاء الذين يرفضون اعادة «ولو بوصة» واحدة من هذه الاراضي (١٥). وهناك أقلية صغيرة على استعداد للاستجابة للحد الادنى من المطالب العربية باسترجاع كل أو معظم الاراضي المحتلة. وهذه الاقلية تتراوح منذ عام ١٩٧٣ ما بين ٥-٢٩٪ (١٦).

وبالرغم من أنه لا يمكن الجزم بقدرة أي أحداث على تشكيل أغلبية اسرائيلية تقبل بتسوية اساسية لوضع الاراضي المحتلة، الا أن هناك دلائل تشير إلى امكانية دفع الاسرائيليين للتحرك في هذا الإتجاه على الأقل.

وتشير استطلاعات الرأي العام الى أن الموقف الاسرائيلي تجاه هذه القضية لا يتسم بالجمود، ذلك أن اتجاهات الغالبية الرئيسية من الرأي العام تتغير دوما كرد فعل للاحداث الخارجية. وفي استطلاعات الرأي التي أجريت منذ ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٤، تراوحت نسبة الاسرائيليين المستعدين للتخلي عن جزء من الاراضي المحتلة على الاقل في مقابل اتفاقيات سلام، صعودا أو هبوطا بين ٢٤-٦٩٪ (١٧) وكانت التحولات الاساسية في اتجاهات الرأي العام تأتي دوما في أعقاب الاحداث الكبرى مثل حرب ١٩٧٣ وزيارة السادات لاسرائيل في ١٩٧٧ وحرب ١٩٨٢ في لبنان.

دوافع الاسرائيليين للاحتفاظ بالضفة وغزة

يمكن القول أن المناقشة المتأنية للدوافع الاسرائيلية للاحتفاظ بالاراضي المحتلة يمكن أن تفتح آفاقا جديدة لتأثيرات اللاعنف. وهناك في هذا الصدد خمسة دوافع اسرائيلية بصفة خاصة.

ثمة في البداية أقلية محدودة من الاسرائيليين تصر على أن العوامل والاعتبارات الدينية تفرض على اسرائيل الاحتفاظ «بيهودا والسامرة» الى الأبد. غير أنه بالنسبة لمعظم الاسرائيليين، تعتبر الاعتبارات الأمنية أكثر أهمية من الدعاوي الدينية أو التاريخية. ومن وجهة النظر هذه، تمثل الضفة الغربية عمقا استراتيجيا ضد أي إختراق أو غزو، يضاف الى هذا أن الاسرائيليين بصفة عامة لا يثقون في قدرة اتفاقات السلام على الصمود والاستمرار.

وتعارض الاسر التي تنتقل الى ضواحي الضفة الغربية من القدس وتل أبيب أي تسوية اقليمية لسبب ثالث يتمثل في المنفعة الشخصية. ويقول ميرون بينفينستي الخبير الاسرائيلي في شئون الضفة بهذا الصدد أن هذه الأسر ليست ملتزمة ايديولوجيا الا أنه «يمكن الاعتماد على أنها ستحارب أي محاولة للتوصل الى تسوية اقليمية حول مستقبل الاراضي المحتلة لحماية مستوى معيشتها التي استطاعت تحقيقه في هذه الأراضي» (١٨).

ويمثل هؤلاء العامل الحاسم في القضية، حيث يبلغ عددهم ثلاثة ارباع المستوطنين في الضفة الغربية البالغين ٦٠ ألفا (١٩).

وتمثل المنافع الاقتصادية التي تجنيها اسرائيل من الاراضي المحتلة دافعا هاما آخر لاحتفاظها بهذه الأراضي. إن اسرائيل تحقق فائضا مقداره ٨٠٠ مليون دولار من تجارتها مع الضفة وغزة (٢٠). ويعبر «الخط الاخضر» - حدود ما قبل ٦٧ - يوميا ٩٠ ألف عامل يعملون في اسرائيل بأجور متدنية (٢١). ويقدر بينفينستي أن العوائد المالية التي تجنيها اسرائيل من وراء هذه التجارة والعمالة المنخفضة الاجور تغطي كل ميزانية الحكومة العسكرية بل ويمكن أن توفر فائضا للخزانة الاسرائيلية (٢٢) ومن المهم في هذا المجال ايضا أن ٢٥٪ من موارد المياه الاسرائيلية توجد في الضفة وغزة (٢٣).

أما العامل الخامس، والأكثر أهمية، الذي يدفع لاستمرار الوضع القائم فيتمثل فيما يمكن أن نطلق عليه بالقصور الذاتي والجهل. فمعظم الاسرائيليين لا يقدرون طبيعة مشاكل الاراضي المحتلة ويعتبرونها مشاكل بعيدة عنهم وغير ذات أهمية. ويقول أحد العمال الاسرائيليين في القدس مثلا: «ما هي المشكلة؟ لقد احتفظنا بهذه الاراضي لمدة ١٩ عاما ويمكن أن نحتفظ بها لمدة ١٩ عاما أخرى.. أما بالنسبة للفلسطينيين فسوف يعتادون علينا مثلما حال العرب في اسرائيل» (٢٤).

ويتفق معظم الاسرائيليين مع التقدير الفج للحاكم العسكري السابق للضفة الغربية شلومو جازيت عندما قال في عام ١٩٧٠: «ان السياسة الاسرائيلية في الاراضي هي في الحقيقة قصة نجاح ... فإسرائيل تستمر في الاحتفاظ بهذه الاراضي والسيطرة على سكانها بدون تحمل أعباء ذات قيمة، فلا يوجد عبء أمني كبير ولا عبء اقتصادي ولا حتى عبء سيامي» (٢٥).

إن الثمن الذي سوف تدفعه اسرائيل من جراء استمرار احتلالها للاراضي العربية يمكن أن يكون مدمرا على المجتمع الاسرائيلي، وبصفة خاصة من زاوية أثر الاحتلال المدمر على الديمقراطية التي تحاول استيعاب وقمع أعداد كبيرة من السكان. ولكن هذا الثمن سوف يتم دفعه على أقساط صغيرة ولن يظهر أثره الكامل الا في المدى البعيد.

ولهذا فان المنافع التي تجنيها اسرائيل من استمرار الاحتلال الراهن تعد أساسية في الوقت الحاضر، في حين أن أي تغيير لن تكون نتائجه مؤكدة وسيكون مدعاة للخلاف.

على ضوء التحليل السابق للدوافع الاسرائيلية للاحتفاظ بالاراضي المحتلة، يمكن القول أن معظم الاسرائيليين يمكن التأثير على مواقفهم. ان الدافع الأول المنطلق من اعتبارات دينية لا يمكن بداهة ان يتأثر بالتغيرات في الاوضاع الخارجية، الا أن الدوافع الاربعة الاخرى ـ الاعتبارات الامنية والمصلحة الشخصية والمنافع الاقتصادية والقصور الذاتي ـ فهي كلها تتأثر نظريا بالاحداث الخارجية التي يمكن أن تغير من تقدير الاسرائيليين لتكلفة الاحتلال ولمنافعهم التي يجنوها والمخاطر السياسات البديلة.

الاستراتيجيات الفلسطينية البديلة في الضفة الغربية وغزة

إذا كان معظم الاسرائيليين يمكن التأثير على مواقفهم، فمن الطبيعي أن يثار التساؤل: ما هي أفضل السبل لممارسة مثل هذا التأثير؟ بعبارة أخرى، ما هي أكثر الاستراتيجيات الفلسطينية فعالية لممارسة هذا التأثير؟

ويمكن حصر الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين فيما يلي:

١ ـ الخضوع للحكم الاسرائيلي.

٢ ـ الصمود وبناء المؤسسات الوطنية حتى يتغير ميزان القوى القائم بشكل أو بآخر.

٣ ـ محاولة إحياء محادثات السلام عبر القنوات الدبلوماسية.

٤ ـ محاولة تنظيم حركة الكفاح المسلح الشامل مثلما يفعل الشيعة في جنوب لبنان.

٥ ـ تعزيز الاحياء الاسلامي والثورة الاسلامية.

٦ ـ بناء حركة جماهيرية تتبنى النضال اللاعنيف.

ويمكن بطبيعة الحال الجمع بين بعض هذه الاستراتيجيات وتبنيها معا في وقت واحد، الا أن البعض الآخر لا يمكن الجمع بينها.

وإذا كان الخضوع للحكم الاسرائيلي يعني التخلي عن الأهداف الفلسطينية والقبول بالإذلال اليومي، فإن الصمود والدبلوماسية هما مكونات ضرورية لأي استراتيجية فلسطينية فعالة، ولكنهما وحدهما لا يغيران كثيرا من الوضع القائم.

وفيما يتعلق بالكفاح المسلح، فهو في الحقيقة يتردد أساسا في الخطب والشعارات الفلسطينية أما عندما يمارس عمليا فانه غالبا ما يفشل من الناحية العسكرية وينتج آثارا سياسية مضادة. ومنذ عام ١٩٦٧، كان من السهل دوما على الاسرائيليين أن يسحقوا أي محاولة لتنظيم حركة للكفاح المسلح في الاراضي المحتلة. وفي نفس الوقت، فان العنف الفلسطيني ضد المدنيين قد خدم قضية المتطرفين الاسرائيليين. وإذا لجأ مزيد من الفلسطينيين، بدافع اليأس، لشن مزيد من الهجمات العسكرية غير المجدية على الاسرائيليين، فسوف يزيد هذا من تكلفة الاحتلال بلا شك، الا أن مخاوف الاسرائيليين سوف تتزايد ايضا. بعبارة أخرى، لن تدفع هذه الهجمات الاسرائيليين لابداء استعدادهم للتخلص من الارض المحتلة، بل على العكس من هذا ستدفعهم لتصعيد حملة طرد الفلسطينيين من الاراضي المحتلة.

ويعد التطرف الاسلامي المتصاعد في غزة على وجه الخصوص أحد نتاجات اليأس أيضا،[٢٦] الا أن أثره في المستقبل محدود. ومعظم الفلسطينيين، الذين يعدون من أكثر الشعوب تعلما وعلمانية في العالم العربي ـ يمقتون بشدة مثل هذا التطرف الاسلامي. الاكثر من هذا أن المسيحين يشكلون ١٠٪ على الاقل من الفلسطينيين، حيث يمثل التطرف الاسلامي تهديدا لهم بلا شك. وإذا فرض، وأصبح تهديد الثورة الاسلامية تهديدا جديا، فان تأثيره على الاسرائيليين والاطراف الثالثة سيكون تأثيرا مضادا مثلما حال الكفاح المسلح.

معنى ما سبق أنه من بين الخيارات المطروحة أمام الفلسطينيين، يبقى خيار الكفاح اللاعنيف هو الخيار الوحيد القادر على التأثير على الدوافع الاسرائيلية الاربعة للاحتفاظ بالاراضي المحتلة وهي المخاوف الامنية والمنافع الاقتصادية والمصلحة الشخصية والقصور الذاتي.

بعبارة أخرى، يمكن القول أن استراتيجية اللاعنف هي الخيار الوحيد الذي يمكن أن يقلل منافع الاحتلال ويزيد تكلفته ودون أن يصاعد من مخاوف الاسرائيليين من زوال سيطرتهم.

تأثيرات الحركة اللاعنيفة

يمكن القول أن قيام حركة لاعنيفة مستمرة وواسعة النطاق يمكن أن يجعل من الاحتلال الاسرائيلي أمرا مكلفا وغير مريح على الاطلاق. ومثل هذه الحركة يمكن بداية أن تحطم اقتناع الاسرائيليين بأن الاحتلال أمر مقبول لأن الفلسطينيين سوف يستسلمون ببساطة.

كما أن مثل هذه الحركة يمكن أن تضع حدا لتصاعد موجة الاستيطان في الضفة الغربية. ذلك أن الغالبية الساحقة من المستوطنين الاسرائيليين تدفعهم الرغبة في تحقيق مستويات أفضل من المعيشة ولا تحركهم دوافع أيديولوجية. ولا شك أن تدفق هؤلاء المستوطنين يمكن ان يقل كثيرا أو يتوقف اذا ما أصبحت حياتهم مقلقة وغير مريحة.

ولا شك أن تقليل المشاركة الفلسطينية في الاقتصاد الاسرائيلي بمقاطعة البضائع الاسرائيلية ورفض العمل في اسرائيل يمكن أن ينهي المنافع الاقتصادية التي تجنيها اسرائيل أو على الأقل يسبب مشاكل جمة لبعض القطاعات الاقتصادية مثل البناء وبعض صناعات الخدمات.

كما أن إضطرار اسرائيل لتوجيه الجنود الاسرائيليين الى الاراضي المحتلة لمواجهة الاحتجاجات اللاعنيفة سوف يرفع من التكلفة المالية والأمنية لاستمرار الاحتلال. ويشكو الضباط الاسرائيليون حاليا بالفعل عندما يضطر الجنود الى ترك المواقع الحساسة مثل الحدود السورية والتوجه للضفة الغربية لقمع المظاهرات(٢٧).

والمؤكد أنه في ظل حركة جماهيرية لاعنيفة، سوف تتدهور معنويات الجنود الاسرائيليين. لقد اشتكى قائد الوحدات المسئولة عن مواجهة المقاومة اللاعنيفة من جانب الدروز في هضبة الجولان المحتلة من أن هذه المهمة «دمرت بعضا من أفضل جنوده»(٢٨).كما أن بعض الجنود الاسرائيليين يرفضون الخدمة في الضفة الغربية، ولا شك أن جنودا آخرين سوف ينضمون الى هؤلاء إذا ما تعمقت هذه «الخلافات الاخلاقية» داخل الجيش الاسرائيلي.

ويمكن القول أن أكثر التأثيرات خطورة التي سوف تطرحها حركة المقاومة اللاعنيفة لن تكون تأثيرات عسكرية أو اقتصادية وإنما سياسية بالاساس، ذلك أن المشاكل التي سوف تخلقها هذه الحركة سوف تمزق بنية المجتمع الاسرائيلي. وبالرغم من التماسك الداخلي في اسرائيل، الا أنها تبقى مجتمعا يمكن أن تمزقه القضايا الأخلاقية. وعلى سبيل المثال، ففي أعقاب مذابح صابرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، خرج ٣٥٠ ألف اسرائيلي الى الشوارع وأجبروا الحكومة على تشكيل لجنة تحقيق في المذابح. كما أن التغطية الواسعة لواقعة قتل جهاز الامن الاسرائيلي لاثنين من الفدائيين الفلسطينيين بعد القاء القبض عليهم، أدت الى استقالة المدعي العام اسحق زامير وفجرت أزمة قانونية وسياسية.

وسوف تفاقم حركة المقاومة اللاعنيفة من حدة الصراع بين الصقور والحمائم في اسرائيل. وبالطبع، يمكن توقع قيام المستوطنين وأعضاء حركة «كاخ» بشن هجمات عنيفة على المتظاهرين والمجتمعين، ألا أن هذه الهجمات قد تزيد من حجم التعاطف مع هؤلاء محليا ودوليا.

ويمكن ان يساعد اللاعنف الفلسطيني على تعبئة وتشكيل أقلية اسرائيلية متماسكة تتعاطف مع الفلسطينيين، وخاصة إذا ما ركزت حركات اللاعنف على قضايا حقوق الانسان مثل قضية اجراء انتخابات حرة للمجالس البلدية. وتوجد في الوقت الحاضر بعض الجماعات الاسرائيلية من هذا القبيل، مثل فرع القدس لحزب حقوق المواطن، وقد انضمت هذه الجماعات الى الحملات التي نظمها مركز دراسة اللاعنف.

ومن المعروف أن الأطراف الثالثة تعلب دورا هاما في معظم النضالات اللاعنيفة. وبالنسبة للفلسطينيين، لا شك أن الصورة المشوهة المأخوذة عنهم والتي تصمهم بالارهاب، تحد كثيرا من محاولات حشد التأييد الدولي لهم. ولا شك أن الكفاح اللاعنيف اذا ما ترافق معه إعلان واضح بنبذ العنف ضد المدنيين، يمكن أن يقدم الفلسطينيين للعالم في صورة أكثر انسانية وأن يبرز أوضاعهم المأساوية كما يبرز تناقضات الموقف الاسرائيلي.

ولا يمكن لاسرائيل أن تتجاهل الدعاية الدولية المعادية والضغط الخارجي. ويدرك المسؤولون الاسرائيليون جيدا حقيقة تبعيتهم للولايات المتحدة ويأخذون رد الفعل الامريكي بالحسبان قبل الاقدام على أي فعل يثير خلافا. وأثناء حرب لبنان، عندما كانت الاخبار تحمل أنباء انهمار سقوط القنابل الاسرائيلية فوق بيروت، هبط تعاطف الرأي العام الأمريكي مع اسرائيل بشدة(٢٩). ولا شك ان استخدام الجيش الاسرائيلي للعنف ضد جماهير العزل من فلاحين ونساء وأطفال في الضفة الغربية يمكن أن يحدث نفس الأثر.

وربما يكون الأثر الاكبر لحركة اللاعنف على الاطراف الثالثة، وخاصة الولايات المتحدة، هو جعل القضية تتصدر اهتمامات هذه الأطراف. فالانتفاضات اللاعنيفة سوف تنهي عدم الاكتراث الامريكي بالقضية، وتذكر الامريكيين باستمرار بأن الوضع القائم غير مستقر، وبأن الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي لن يخبو، وبأن هذا الصراع يهدد الاستقرار في المنطقة والمصالح الامريكية فيها.

ويمكن أن تنظر اسرائيل الى الحركة اللاعنيفة باعتبارها تمثل تهديدا خطيرا لها. وتقتضي مواجهة هذا الأمر ضرورة أن تكون هذه الحركة منظمة ومستمرة وذات أفق استراتيجي.

والحقيقة أن الحركة اذا كانت غير منظمة ويشوهها العنف، فسوف تفاقم المخاوف الاسرائيلية وتدفع اسرائيل للتحول نحو اليمين. وحتى اذا كان العنف محدودا ومتقطعا، فمن شأنه أن يضعف كثيرا من القوة السياسية للحركة وتأثيرها السياسي على اسرائيل والخارج. ويمكن للحكومة العسكرية حينئذ أن تقمع الحركة ببساطة وتجد مبررات للرد على النقد الداخلي والدولي.

ولسوء الحظ، فان معظم الحركات اللاعنيفة الكبيرة لا تنجح في نبذ كل أشكال العنف. وحتى عندما تنجح في ذلك، وتصبح حركة لاعنيفة صرفا، فغادة ما يصفها أعداؤها بالعنف.

وللتغلب على هذه المشكلة، فان قادة الحركة ينبغي أن يبرزوا المظهر اللاعنيف لحركتهم واضحا ومحددا، وأن يعلنوا بوضوح نبذ العنف في حركتهم وأن يؤكدوا على ابتعاد حركتهم عن المجموعات الفلسطينية الأخرى التي تمارس العنف ضد المدنيين. وينبغي عليهم بالاضافة الى هذا أن يجدوا السبل التي من شأنها ابراز المظهر اللاعنيف لحركتهم وتضخيمه بحيث لا يخطؤه حتى اولئك المهيأين سلفا لوصف كل احتجاج فلسطيني بالعنف. وعلى سبيل المثال، من السهل وصف مسيرات الشوارع الصاخبة التي تردد الهتافات الغاضبة بالعنف والاثارة. وفي نفس الوقت، فان أساليب مثل زراعة الاشجار والاحداث التي يقوم بها النساء والأطفال لا تقل نضالية ولكنها تستخدم رموزا لا يمكن الربط بينها وبين العنف، ومن ثم، يصبح من الصعب على الآخرين إساءة فهمها أو تقديرها.

وثمة عوامل داخلية أخرى تؤثر على مدى فعالية الحركة اللاعنيفة. إن مثل هذه الحركة ينبغي أن تبني قوتها بالتدريج وبشكل متصاعد عبر فترة طويلة من الزمن. وقادة الحركة ينبغي ان يحددوا أهدافها آخذين بعين الاعتبار الموازنة بين أوجه ضعف الاحتلال التي يمكن استغلالها وبين الامكانيات المتاحة لحركتهم. ولتوضيح ذلك، فان القادة الذين يفكرون بأفق استراتيجي ينبغي ان يطرحوا على انفسهم التساؤلات التالية:

ما هي مظاهر الاحتلال التي ينبغي الاذعان لها؟ (حمل بطاقات الهوية مثلا). ما هي المطالب التي تمثل درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لشعبنا تتيح تعبئة أعداد كبيرة، ولكنها تمثل أهمية محدودة بالنسبة للاسرائيليين في نفس الوقت وبحيث يمكن تحقيق انتصارات صغيرة بخصوصها في ضوء مواردنا الحالية؟ ما هي القضايا التي سوف توحد شعبنا وتحدث انقساما في صفوف المعارضة ويتعاطف معها الخارج (مثل قضية انتخابات المجالس البلديه)؟ ما هي شرائح السكان التي نتوجه اليها في صفوف شعبنا وداخل اسرائيل وفي الخارج، وما هي أفضل السبل للوصول إليها؟. ما هي أكثر مكونات نظام السيطرة الاسرائيلي ضعفاً أو يمكن قهرها (مثل قضية تكدس السجون)؟

بعبارة أخرى، يمكن القول أن الحركة ينبغي أن تقدم بديلا عملياً لاسرائيل عن الوضع الراهن يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاسرائيلية والمطالب الفلسطينية في نفس الوقت. ذلك أن الحركة الفعالة لا تكتفي بأن تظهر للاسرائيليين أن موقفهم ضعيف، وإنما ينبغي أن تطرح بديلا يراه الاسرائيليون أفضل من استمرار تدهور الوضع الراهن.

ويمكن القول أن حركة فلسطينية لاعنيفة مستندة إلى الاعتبارات السابقة هي أكثر جدوى من أي استراتيجية أخرى متاحة أمام الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. فعلى الصعيد التكتيكي،

تؤكد الخبرة السابقة أن أساليب الكفاح اللاعنيفة يمكن اتباعها ويمكن إحراز بعض النجاحات من خلالها. أما على صعيد السياسة بعيدة المدى، فيمكن لهذه الحركة ان تجعل استمرار الاحتلال امر أقل جاذبية بالنسبة لمعظم الاسرائيليين وبدون زيادة تخاوفهم من تبعات التسوية الاقليمية.

ثالثاً: إمكانيات بناء حركة لاعنيفة

يتمثل الوجه الآخر لمعادلة اللاعنف في مدى قدرة الفلسطينيين في الضفة وغزة على بناء حركة مستمرة في ظل ظروفهم وإمكانياتهم الراهنة.

وبصفة عامة، ثمة مجموعة من العوامل المحددة التي تساعد على بناء الحركات اللاعنيفة، تتمثل فيما يلي:

١ ـ العوامل البشرية والمجتمعية: مثل العدد، والمقدرة التنظيمية، والجماعية، والقيادة الكارزمية، وعمق القيادة، والقدرة على الاعتماد على الذات إقتصاديا.

٢ ـ العوامل الفكرية: مثل القدرة على الاقناع، ووضوح الأهداف، والوحدة، والنظام، والاستراتيجية الواقعية، وفهم نظرية اللاعنف، والسخط على الوضع القائم.

٣ ـ العوامل الموقفية Situational: مثل القضايا التي يمكن كسبها، والخصم القابل للتأثير عليه، وعدم فعالية الاجراءات المضادة، ووضوح الرؤية، ووجود أطراف ثالثة متعاطفة.

وعلى ضوء هذه العوامل، وبالنظر الى الامكانيات الفلسطينية المتاحة، يمكن القول ان ثمة عوامل قوة كثيرة وأيضا عوامل ضعف وعقبات هائلة. وفيما يلي مناقشة لهذه الامكانيات.

١ ـ العوامل المساعدة

يتمثل أهم مصادر القوة الفلسطينية، في عدد السكان البالغ حوالي ٣ر١ مليون فلسطيني مرتبطين بقوة بأراضيهم في الضفة الغربية وغزة. وبتزايد الفلسطينيون بمعدلات مرتفعة نظرا لارتفاع معدل الزيادة الطبيعية بالاضافة الى انخفاض معدلات الهجرة للاقطار العربية منذ عام ١٩٨٢ (٣٠). ويمثل النساء والأطفال وكبار السن ما يزيد عن ٧٠٪ من عدد السكان (٣١). وبالطبع لا يوجد سوى عدد قليل جدا من هؤلاء يمكن أن يحمل السلاح، الا أن معظمهم يمكن أن يشارك بفعالية في أساليب الكفاح اللاعنيفة.

ويحتفظ الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة بروابط قوية مع الفلسطينيين داخل «الخط الأخضر» البالغين نحو ٦٥٠ ألفا والذين هم على درجة عالية من التسيس (٣٢). واذا ما اشترك التجمعان معا في النضالات اللاعنيفة، فلا شك أن قوتهما ستصبح مضاعفة.

ويمثل الاثنا مليون فلسطيني الذين يعيشون في الخارج عوامل قوة إضافية. وبالاضافة الى الدعم المادي الذي يمكن ان يقدمه هؤلاء، توجد من بينهم انتلجنسيا فلسطينية قادرة على خلق وتقييم ونشر الأفكار الجديدة مثل نظرية اللاعنف.

وقد طور الفلسطينيون في الأراضي المحتلة درجة معينة من «القوة الاجتماعية» عبر العديد من المؤسسات والمنظمات التي تحقق تماسك المجتمع وتتيح المجال أمام القيام بأعمال جماعية. وتشمل هذه المؤسسات والمنظمات أكثر من اثنى عشرة صحيفة ودورية محلية وعديدا من الجامعات والمراكز الاكاديمية وغرف التجارة والجمعيات الثقافية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والمنظمات النسائية والمجلس الاسلامي الاعلى وعددا من المؤسسات الدينية الأخرى والمنظمات الطلابية.

وهذه البنية القاعدية تستمر في الازدهار بالرغم من القيود الاسرائيلية المفروضة. وتزيد المنظمات الجماعية من قدرة المجتمع على بناء الحركة الكفاحية لأنها تعزز قادة جدد أو منظمات جديدة حتى عندما يتم ابعاد الصف الاول من القادة.

وتمثل منظمة التحرير الفلسطينية عاملا تعبويا آخر للفلسطينيين. وبالرغم من معاركها المريرة ونكساتها، تظل منظمة التحرير رمزا توحيديا للقومية الفلسطينية قادرا على لم شمل الفلسطينيين في الاراضي المحتلة.

وتتضمن الثقافة السياسية للفلسطينيين عديدا من الخصائص اللازمة للتنظيم اللاعنيف، ويشمل ذلك تمسكهم بهويتهم، والشجاعة، والاصرار والسخط على وضعهم. وبالرغم من الضربات الموجهة للهوية والقومية الفلسطينية - وربما بسببها - الا أنها آخذة في النمو والبروز. ولهذا، يؤمن الفلسطينيون أشد الايمان بقضيتهم، وهم على استعداد دوما لتقديم تضحيات كبيرة.

ويعد عدم رضا الفلسطينيين عن البدائل الاخرى ويأسهم من جدواها عاملا تعبوياً آخر. ويتزايد احباط الفلسطينيين في الضفة الغربية باستمرار من جراء عوامل كثيرة أهمها، الاجراءات القمعية التي تتخذها الحكومة العسكرية بحجة مواجهة الارهاب، واليأس من جدوى السبل الدبلوماسية وجدوى دور الدول العربية، والبطالة المنتشرة وخاصة في أوساط المهنيين الشبان، والاعتداءات المستمرة على الاراضي والقرى العربية، وانهيار السلطة التقليدية للعائلة. وبالطبع، فان هذا الاحباط المتزايد يبحث عن مخارج للتنفيس.

وتستند معظم حركات اللاعنف الى أساس روحي. وبالرغم من أن الغرب لا يدرك كثيرا جذور اللاعنف في الاسلام، الا أن هذه الجذور قائمة. وهناك سابقة عملية في هذا الصدد، عندما لجأ الهندي المسلم عبد الغفار خان الى الاسلام لإثارة حماسة جنوده من البتهانيين (الافغانيين المقيمين في الهند) في شمال غربي الهند والذين كانوا يبلغون ٨٠ ألفا، ودفعهم لشن حرب لا عنيفة ضد البريطانيين (٣٣).

وليست فكرة تبني استراتيجية لاعنيفة ضد اسرائيل فكرة جديدة، فلقد طرحت ونوقشت في الأوساط الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ على الأقل (٣٤). وطرحت في هذا الصدد عدة أفكار خلاقة من قبيل ارسال «سفينة عودة» محملة باللاجئين الى ميناء حيفا للفت الانظار الى قضية تشرد الفلسطينيين وسلب وطنهم (٣٥). كما حث رئيس الصندوق القومي الفلسطيني ياسر عرفات مرارا على إعطاء أولوية قصوى لتنظيم عصيان مدني في الاراضي المحتلة (٣٦).

ولدى الفلسطينيين بالفعل خبرة طويلة في تنفيذ بعض أساليب الكفاح اللاعنيفة. والمثال البارز في هذا المجال هو الاضراب الشامل الذي استمر ستة أشهر في فلسطين عام ١٩٣٦، والذي يعد أطول اضراب في التاريخ. فقد اثبت هذا الاضراب القدرة على التنظيم والحشد والاصرار اللازم لشن حملة طويلة بالرغم من اختلاف الظروف آنئذ عن الظروف الحالية (٣٧).

وكما ذكرنا سابقا، يعد إحراز الانتصارات الصغيرة عاملا هاما من عوامل نجاح حركة اللاعنف. فهذه النجاحات تدعم قوة الحركة الناشئة وتدفعها للامام. وما أشرنا إليه في مكان سابق من اضطرار اسرائيل لتقديم بعض التنازلات في مواقف معينة، يؤكد أن مثل هذه الانتصارات يمكن احرازها.

وكما ذكرنا، فان الأطراف الثالثة تلعب دورا محوريا إما بممارسة ضغوط على الخصم أو بالحيلولة دون استخدامه الواسع لوسائل القمع، أو بتقديم الدعم المباشر للحركة. غير أن ممارسة هذا الدور تقتضي بداية أن تستحوذ القضية على اهتمام هذه الاطراف. ولتحقيق هذا الهدف، يمكن أن تستفيد حركة اللاعنف في الضفة الغربية من الحشد الكبير من المراسلين الأجانب الموجودين بالقدس. صحيح أن اسرائيل تحظر في أحيان كثيرة على المراسلين التواجد في أماكن الصراع، «الا أنه من الصعب في النهاية فرض الرقابة بالقوة، وحتى هذا الفرض يعد في حد ذاته شكلا من أشكال الدعاية في الخارج (٣٨).

ويتعاطف الرأي العام الامريكي بصفة عامة مع الاحتجاجات اللاعنيفة. وفي الآونة الأخيرة، تعززت مصداقية مارتن لوثر كنج بعرض فيلم «غاندي» وبالتغطية الاعلامية الواسعة «للقوة الشعب» في مانيلا، وبالاعجاب الشعبي بمنظمة «التضامن» البولندية. ومنذ منتصف السبعينات، أصبحت حتى الجماعات الأمريكية المحافظة تتبنى الاساليب اللاعنيفة بوصفها أساليب مشروعة.

٢ ـ العقبات

بالرغم من عوامل القوة السابقة، الا أن هناك صعوبات جمة تعترض طريق الفلسطينيين الذين يريدون بناء حركة كفاح لاعنيفة. ويمكن الاشارة في هذا الصدد الى عقبات اربع بصفة خاصة:

١ - عدم الوحدة وغياب القيادة.

٢ - وسائل السيطرة الاسرائيلية.

٣ - العوامل الفكرية والثقافية.

٤ - التبعية الاقتصادية والسياسية.

ويمثل عدم الوحدة وغياب القيادة، اخطر هذه العقبات، ذلك أن اللاعنف يتطلب بداية «النظام والوحدة»(٣٩). لكن التشرذم والفرقة أهم ما يميز المجتمع والقيادة في الضفة الغربية.

وتتنافس أربعة كتل سياسية على كسب الانصار في الضفة الغربية هي، القوميين العلمانيين المنتمين الى التيار الرئيسي في حركة فتح، والتقليديون ذوي الاتجاه الاردني، واليسار (الحزب الشيوعي الفلسطيني والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، والجماعات الأصولية الاسلامية المختلفة.

وخارج هذه الكتل، توجد مجموعات من «المستقلين» تتكون من المهنيين بصفة خاصة، ولها دوائرها الخاصة للنفوذ. وأخيرا، هناك المتعاونون مع الاحتلال، مثل اعضاء روابط القرى وغيرهم. وهؤلاء لا شرعية لهم، الا أنهم يسهمون في التشرذم القائم.

ويتميز الصراع بين هذه القوى بالضراوة والعنف أحيانا. وكثيرا ما تتغير التحالفات بين هذه الجماعات. ويسبب هذا التشرذم دائما مشاكل جمة للمناضلين الفلسطينيين. فاذا ما انضموا الى حزب معين يتعرضون للنقد على الفور من الأحزاب المنافسة الاخرى، واذا لم ينضموا الى أي حزب، فقد يهتمون بالانغماس في مصالحهم الشخصية فقط، بل وربما يتهمون بخدمة القوى المعادية.

وبالاضافة الى هذا، تحول الخلافات الايديولوجية دون الاتفاق على أهداف مشتركة. واذا كانت الحركة الناضجة هي التي تستطيع أن تطرح موقفا عمليا على مائدة التفاوض، فان تساؤلات عديدة يمكن اثارتها من قبيل، هل يمكن ان يتفق الفلسطينيون على موقف يكون مقبولا من غالبية المعتدلين في اسرائيل؟ هل يمكن أن يطرحوا التسوية المطلوبة ويكبحوا جماح المتطرفين؟

بعبارة أخرى، يمكن القول أن الفلسطينيين الذين يتبنون اللاعنف سيواجهون بنفس المعضلة التي تواجه منظمة التحرير وهي ان الاصرار على طرح الاهداف القصوى يجعل النصر مستحيلا، ولكن طرح ما هو دون ذلك يحدث الانقسام داخل الحركة.

وعلى المستوى التكتيكي ايضا، سيجد من يطرحون اللاعنف انفسهم من صراع مع من يتبنون الاساليب الأخرى وخاصة الذين يصرون على اعطاء الاولوية القصوى للكفاح المسلح. ذلك أن قادة اللاعنف سيكون عليهم إعلان تخليهم عن الكفاح المسلح ورفضهم للاعتداءات على المدنيين، غير أنهم اذا فعلوا ذلك، سيتهمهم الآخرون بخيانة الثورة وسيخسرون انصارا محتملين من الذين يوافقون على المبدأ ولكن يريدون تجنب حدوث مزيد من الخلافات.

ووراء هذه الخلافات السياسية، هناك انقسامات اجتماعية أعمق وأشمل تمزق المجتمع الفلسطيني، قبيلة ضد قبيلة وقرية ضد قرية، ومسيحي ضد مسلم، ونخبة في مواجهة الجماهير... الخ. وهذه الولاءات والصراعات التقليدية يمكن أن تكون عاملا مساعدا على تنظيم الجماعات الفرعية، الا أنها تعرقل التحالفات الاوسع نطاقا (٤٠).

وبطبيعة الحال، تعمل اسرائيل على تأجيج هذه الصراعات الفلسطينية وتستغلها كأحد وسائل احكام سيطرتها. وعلى سبيل المثال، سمحت السلطات الاسرائيلية في يونيو ١٩٨٣ لباص محمل بأصوليين اسلاميين للتوجه من قطاع غزة عبر اسرائيل الى الضفة الغربية للقيام باحتجاجات مضادة للعلمانيين في جامعات الضفة.

ومن الأمور ذات المغزى الهام، أن اسرائيل تعمل باستمرار على قطع رأس الهرم القيادي في الاراضي المحتلة بترحيل أو وضع قيود صارمة على نشاط اي قائد كارزمي أو أي قائد يمكن أن يستقطب انصارا على المستوى الاقليمي لا المحلي فقط. ومن يبقى بعد ذلك هم المستويات الدنيا من القادة الذين ليست لهم شعبية واسعة.

وربما لهذا السبب لا تبدو في الافق امكانية لظهور «غاندي فلسطيني». ويشير بروفيسور شارب الى أن الحركة التي لها قيادات متعددة وتستند الى قواعد مستوعبة لمباديء اللاعنف قد تكون أكثر مرونة من الحركة المعتمدة على عدد محدود من القادة الكارزميين (٤١). ورغم هذا، فمن الصعب تصور امكانية نمو حركة بدون قيادة حازمة وقوية.

وتمثل الاجراءات الاسرائيلية السابقة وغيرها من اجراءات السيطرة الاسرائيلية، ثاني العقبات الاساسية التي تعترض قيام حركة لاعنيفة في الاراضي المحتلة. وتتبع اسرائيل استراتيجية ثلاثية الأبعاد في الاراضي المحتلة، حددها ايان لوستيك على النحو التالي: (٤٢)

١ - التجزيء، بمعنى شرذمة المجتمع الفلسطيني من الداخل.

٢ - التبعية، بمعنى فرض التبعية الاقتصادية.

٣ - التجنيد، بمعنى تقديم الاغراءات للفلسطينيين المستعدين لخدمة المصالح الاسرائيلية.

وقد نجحت اسرائيل نجاحا كبيرا في تنفيذ البعدين الاولين من استراتيجيتها، الا أنها فشلت فشلا ذريعا في محاولة تطبيق البعد الثالث، فالمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية يقاوم بعنف أي محاولة للتجنيد المباشر.

أما محاولات التجنيد غير المباشر، والتي أخذت شكل رفع مستوى رفاهية الفرد في الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٨١ (٤٣)، اضافة الى فتح بعض قنوات للتعبير السياسي فقد تكون قد نجحت في الحيلولة دون حدوث انتفاضة شاملة بتخفيضها من حدة السخط العام وباعطائها بعض الامتيازات

لبعض النخب الوجهاء، الا أن هذا التأثير هو تأثير مؤقت في أغلب الظن. فبعد فترة، ستؤدي الدخول المرتفعة والمستويات العالية من التعليم والقدر الممنوح من الحرية، الى طرح مطالب جديدة بمزيد من الحقوق السياسية (٤٤).

وبسبب فشل محاولات التجنيد المباشر، عادة ما تلجأ اسرائيل الى أسلوب رابع للسيطرة يتمثل في القهر. وتتكون آلة القهر الاسرائيلية من الجيش والحكومة العسكرية والمحاكم وترسانة القوانين العسكرية التي تحكم الفلسطينيين من الاراضي المحتلة. والحظر الذي تفرضه السلطات العسكرية على معظم الاجتماعات وأشكال التعبير السياسي الاخرى يجعل من الصعب جدا تنظيم أي عمل سياسي من أي نوع. ويضاف الى هذا حقيقة أن معظم التجمعات الفلسطينية مخترقة بواسطة العملاء الاسرائيليين، وأن أي قائد يصبح بمقدوره توحيد الفلسطينيين في عمل نضالي موحد، سوف يتم ابعاده على الفور.

وتمثل العوامل الثقافية والفكرية، ثالث العقبات التي تعترض قيام حركة لاعنيفة في الاراضي المحتلة. وعندما تسأل الفلسطينيين عن اللاعنف، فانك تسمع إجابات من قبيل «انك لا تستطيع استخدام اللاعنف في مواجهة العنف» أو «إننا جربنا هذا الطريق ولم نصل إلى شيء» أو «الاسرائيليون ليسوا مثل البريطانيين». والحقيقة أن نظرية اللاعنف لا زالت غريبة على معظم الثقافات، والضفة الغربية ليست استثناء من ذلك. ومعظم الفلسطينيين غير مقتنعين بجدوى اللاعنف في التأثير على الاسرائيليين ولا يدركون الفرق تماما بين الاحتجاجات المتقطعة التي تأخذ شكل رد الفعل وبين الاستراتيجية بعيدة المدى لبناء حركة دائمة.

والجهل الواسع النطاق باللاعنف، يجعل الحاجة ملحة لايجاد التعبيرات الملائمة لربط مبادىء اللاعنف بخصائص الثقافة السائدة. ويمكن القول بهذا الصدد أن الكلمة العربية «اللاعنف» هي تعبير قاصر إذ تحمل فقط معنى نبذ العنف بدون تقديم بديل. ويحاول بعض المثقفين في الوقت الحاضر إيجاد مصطلح بديل (٤٥)، الا أنه سيكون من الصعب إدخال مفهوم جديد وجعله يكتسب الانتشار والمصداقية اللازمة.

وتستند معظم الحركات اللاعنيفة الى أساس روحي. ورغم أن تجربة عبد الغفار خان التي سبق الاشارة اليها تجربة خصبة الا أنها بعيدة عن ظروف المنطقة. ورغم أن تجربة الثورة الايرانية تجربة هامة وخصبة، الا أنه لا يزال من المهم البحث فيما اذا كان الاسلام يمكن أن يمثل اساسا روحيا لتنظيم حركة جماهيرية لاعنيفة ومنظمة في اطار الصراع العربي الاسرائيلي أم لا.

ويفرز المناخ الاجتماعي والنفسي عقبات اخرى. ذلك أن التجربة الفلسطينية المعاصرة تتميز بالتشتت والاختراق وعدم الفعالية والعجز. ولهذا، يعتقد الكثيرون أن إدانة استخدام العنف في مواجهة العسف الاسرائيلي من شأنه أن يعمق إحساس الفلسطينيين بالمهانة وبفقدان الكرامة الوطنية. وهذه مفاهيم ذات أهمية خاصة في الثقافة العربية بصفة عامة.

أما المجموعة الرابعة من العقبات، فتنبع من وضعية الضفة الغربية كمجتمع طرفي، تابع للخارج اقتصاديا وسياسيا. وقد تفاقمت التبعية الاقتصادية في ظل السيطرة الاسرائيلية كأداة لهذه السيطرة وكنتاج لها. وقد تحولت أعداد كبيرة من الفلسطينيين الى عمال باليومية في اسرائيل، وخاصة المزارعين السابقين.

واذا قاطع الفلسطينيون في الضفة وغزة المنتجات والوظائف الاسرائيلية سيواجهون بلا شك مصاعب جمة. ففي هذه الحالة يمكن أن ترد إسرائيل بعزل الاراضي المحتلة عن الاسواق والمنتجات والموارد الخارجية. وفي هذه الحال، لن يكون أمام الفلسطينيين الا الاعتماد على منتجاتهم الغذائية المحلية ومواردهم الفقيرة. وبالرغم من أن مثل هذا الاعتماد الذاتي ممكن نظريا، الا أنه سيفرض على الفلسطينيين مصاعب جمة ويتطلب قدرا عاليا من التعاون والتماسك.

أما على الصعيد السياسي، فالاراضي المحتلة واقعة أيضا تحت رحمة القوى الخارجية. فكل التنظيمات والقوى التي أشرنا اليها سابقا تستمد الدعم أو المشروعية او التوجيه السياسي من قياداتها في الخارج، سواء كانت هذه القيادة منظمة أو دولة. وهكذا تخضع هذه القوى إما لمنظمة التحرير أو للدول العربية أو لاسرائيل أو للاتحاد السوفييتي أو ايران أو الغرب (٤٦). بعبارة أخرى، فان أي مبادرة محلية تكون دائما خاضعة لتأثير الاتجاهات السياسية المتقلبة لهذه القوى الخارجية المستعدة دوما لخلق الانقسامات لتخريب أي مشروع لا ترضى عنها أو خارج سيطرتها.

رابعا : خاتمـــة

يمكن القول في النهاية أن التساؤل الحقيقي ينصب على الامكانيات الفعلية لقيام حركة فلسطينية لاعنيفة، لا على ما اذا كانت هذه الحركة ستكون مؤثرة أم لا.

وبالرغم من أن العقبات التي أشرنا إليها سوف تعرقل قيام حركة قوية في المستقبل المنظور، الا أن فكرة اللاعنف لن تتوارى تماما. فهناك عوامل عديدة ستساعد على بروز فكرة اللاعنف في السنوات القادمة، كما أنه قد يصبح من الممكن التغلب على هذه العقبات في المستقبل البعيد.

إن الهوية والقومية الفلسطينية لم تهتز وليست بسبيلها للانحسار. ولهذا، فكلما استمرت اسرائيل في أحكام قبضتها على الاراضي المحتلة، وكلما تراجعت آمال الفلسطينيين في امكانية خلاص يأتي من الخارج فستستمر المقاومة العنيفة واللاعنيفة.

وكلما راجع الفلسطينيون خياراتهم، ستظهر استراتيجية اللاعنف على السطح وتكتسب زخما جديدا. وربما يأتي وقت، يتضح فيه تماما لا جدوى الكفاح المسلح وجدوى استراتيجية اللاعنف.

ويتنبأ بينفنستي بهذا الصدد بوضوح بأن «الفلسطينيين سيدركون حتماً ان آجلا أو عاجلا ان قوتهم الحقيقية تكمن في العصيان المدني» (٤٧).

ويمكن القول ان سياسة الدمج الاسرائيلية ذاتها سوف تسارع من هذه العملية. فالقوة الجماعية للفلسطينين تتزايد يوما بعد يوم، كما تتعدد اتصالاتهم مع اليهود الاسرائيليين والفلسطينيين الذين يعيشون في اسرائيل. وبالتدريج، يصبح الفلسطينيون داخل «الخط الأخضر» أكثر تسيساً. وتشابه أوضاع الفلسطينيين في الضفة وغزة مع أوضاع الفلسطينيين داخل اسرائيل وتوحد نظرتهم سوف يدعم خيار اللاعنف، ذلك أن الفلسطينيين داخل اسرائيل يدركون جيدا مواقع القوة والضعف لدى اسرائيل، واللاعنف مناسب تماما لأوضاعهم.

إن معظم حركات اللاعنف الناجحة تحتاج الى سنوات طويلة لكي تنضج، وقد حصلت الهند مثلا على استقلالها بعد سبعة وثلاثين عاما من بدء حركة غاندي. ولا شك أنه سوف يأتي وقت تزول فيه العقبات التي عرضنا لها سابقا. وقد تتحطم العقبات الثقافية والفكرية مع تطور التعليم والتحديث. كما أن التبعية السياسية للخارج سوف تنتهي عندما يفقد الفلسطينيون الامل في امكانية خلاص يأتي من الخارج ويدركون أن عليهم مواجهة مصيرهم ومشاكلهم بأنفسهم. وإذا ما بدأت محاولات بناء حركة لاعنيفة تشق طريقها، فسوف تطرح الحركة ذاتها عناصر توحيد للفصائل المختلفة. وقد تعزز الحركة قيادات جديدة من أوساط الجيل الصاعد لا تتقيد بالشعارات التقليدية. وبالرغم من قسوة إجراءات السيطرة الاسرائيلية، فقد ترعرعت حركات لاعنيفة في أماكن أخرى في ظل انظمة اكثر عسفا.

ولا شك أن الأحداث الخارجية سوف تؤثر بدورها أيضا على تطور حركة اللاعنف. فمن ناحية، قد يؤدي نشوب حرب أخرى أو حدوث تغييرات في النظم العربية أو تغيير التحالفات الحالية أو حدوث تغيير في السياسات الاسرائيلية الى اعاقة تطور اللاعنف. الا أنه من ناحية أخرى، قد يؤدي نجاح حركات لاعنف في أماكن أخرى الى لفت الانظار الى القوة الكامنة في اللاعنف. لقد تعلم الفلسطينيون بلا شك دروسا هامة من انتفاضة الشعب في مانيلا ومن نجاح الشعب الايراني في الاطاحة بنظام الشاه. ولا شك ان احراز انتصارات باستخدام اساليب الكفاح اللاعنيفة في جنوب افريقيا مثلا أو في أماكن أخرى سيكون أثره ابعد مدى.

وإذا ما بدأت حركة اللاعنف تشق طريقها، سوف تبدأ عملية تعلم متبادلة من جانب الفلسطينيين والاسرائيليين. سوف يتعلم الفلسطينيون بالتدريج فوائد النضال بدون استخدام العنف، وسوف يتعلم الاسرائيليون بالتدريج أن القومية الفلسطينية لا تهدد وجودهم. ويمكن أن توفر هذه العملية مناخا ملائما للتفاوض. وفي حقيقة الأمر، فان القيمة العظمى للاعنف والتي تميزه عن الاساليب العنيفة تتمثل في أنه يمكن أن يؤدي الى حل الصراع بدلا من تصعيده.

الهوامـــش

١ - في عام ١٩٦٨، اقترح اقبال أحمد استراتيجية للاعنف للفلسطينيين وذلك في خطاب القاه أمام اتحاد الطلبة العرب في ديترويت.

(محادثة هاتفية مع اقبال أحمد في ١٧ يونيو ١٩٨٦) ومنذ عام ١٩٦٧، أولى عدد من قادة منظمة التحرير الفلسطينية إهتماما بالاساليب اللاعنيفة في الكفاح (محادثتين هاتفيتين مع سكوت كنيدي في ٢ يونيو ١٩٨٦، واقبال أحمد في ١٧ يونيو ١٩٨٦)؛ وبهذا الصدد يمكن ايضا مراجعة:

Rex Wingerter, «Meeting Violence with Nonviolence,» **Middle East International**, 25 April 1980, pp. 10-11.

«Gandhi in Gaza, «**The Nation**, Vol. 236, No. 21, 28 May 1983, pp. 657-658.

Nat Hentoff, «Can Israel Create Its Own Gandhi, Muste or King?, **Village Voice**, 28 June 1983.

٢ - **The Jerusalem Post**, 26 February 1986, p.2.

٣ - Gene Sharp, **The Politics of Nonviolent Action: Part One, Power and Struggle** (Boston: Porter Sargent Publishers, 1973), p.64.

٤ - **The Palestine Yearbook of International Law Volume I, 1984**, (Nicosia, Cyprus: Al-Shaybani Society of International Law Ltd., 1984), p. 177-178.

Israel National Section of the International Commission of Jurists, **The Rule of Law in the Areas Administered by Israel** (Tel Aviv, Israel: TZATZ, 1981), p. 76-79.

Raja Shehadeh, **Occupier's Law: Israel and the West Bank** Washington, D.C.: Institute of Palestine Studies, 1985), pp. 156-164.

Ann Mosley Lesch, **Political Perceptions of the Palestinians on the West Bank and Gaza Strip** (Washington, D.C,: The Middle East Institute, 1980), chapters 2, 3, 4, 6.

٥ - **Rule of Law...** (see 4 above), p. 77.

٦ - **Ha'aretz**, 21 September 1982, p. 3.

٧ - **Washington Post**, 4 March 1986

٨ ـ موضوعات اخبارية في الجيروزاليم بوست والفجر خلال يناير ١٩٨٦.

٩ ـ مقابلات مع مبارك عوض وجوناثان خطاب وعدد من القرويين في يناير وفبراير ١٩٨٦.

١٠- **The Jerusalem Post** (International Edition), 10 May 1986, p. 11.

١١- Lesch, p. 35.

١٢- Halaby, Rafik, **West Bank Story** (1985), pp. 130-135 and Lesch, pp. 19-20.

١٣- Adam Roberts, Boel Joergensen and Frank Newman, **Academic Freedom Under Israeli Military occupation: Report of WUS /ICJ Mission of Inquiry into Higher Education in the West Bank and Gaza** (London and Geneva: World University Service and International Commission of Jurists, 1984) pp. 62-64.

١٤- مقابلة هاتفية مع دونالد واجنر مدير حملة حقوق الانسان للفلسطينيين في ١١ يوليو ١٩٨٦. ومقابلة مع الاسرائيلي جيدون سبيرو في اكتوبر ١٩٨٦.

١٥- Shmuel Sandler and Hillel Frisch, **Israel, the Palestinians and the West Bank** (Lexington, Massachusetts and Toronto: Lexington Books, 1984), chapter 6.

١٦- Sandler and Frisch, p. 129-30.

وأخذت البيانات الحديثة من معهد الابحاث الاجتماعية في القدس.

١٧- Sandler and Frisch, pp. 129-30, Kaufman, P. 118.

١٨- Meron Benvenisti, **1986 Report: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank** (Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1986). p.50.

١٩- Meron Benvenisti, **West Bank Data Project** (Washington: American Enterprise Institute, 1984), p. 65. **New York Times,** 2 November 1986, pp. I, 14.

٢٠- «The Occupied Territories: The Price of Withdrawing,» **Ha'aretz, 22 June 1986, p. I, translated in ISRA: Counter Source** (Jerusalem), 10 July 1986, p.5.

٢١- Benvenisti, 1986, p. 11.

٢٢- Benvenisti, 1986, pp. 18-19.

٢٣- Nenvenisti, 1986, p. 20.

٢٤- مقابلة مع بائع غير معروف في هيلتون القدس في ١٣ يناير ١٩٨٦.

٢٥- Menahem Wilson, «How Not to Occupy the West Bank,» **Commentary,** April, 1986, p. 21.

٢٦- **Foreign Broadcasting Information Service (FBIS), Daily Report: The Middle East and Arica,** 5 June 1986, p. 12.

٢٧- **The Jerusalem Post,** (International Edition), 26 April 1986, p.6.

٢٨- R. Scott Kennedy, «The Druze of the Golan: A Case of Nonviolent Resistance», **Journal of Palestine Studies.** Vol. 13, No. 4 (Summer 1984), p. 35.

٢٩- «Attitudes Toward the Middle East», **Public Opinion 6** (August/September 1983), p. 35.

٣٠- Benvenisti, 1986, p.1.

٣١- Jamil M. Tamir, «An Assessment of Palestinian Human Resources: Higher Education and Manpower,» **Journal of Palestine Studies,** Vol. XIV, No. 3 (Spring 1985), 41, 42.

وقد مثل الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٦٠ عاما نسبة ٢٤٪ من مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية واسرائيل. وتنخفض النسبة عن هذا في الضفة الغربية بسبب الهجرة بحثا عن عمل.

٣٢- Edward W. Said, et al, **A Profile of the Palestinian People** (Chicago: Palestine Human Rights Campaign).

٣٣- Eknath Easwaran, **Man to Match His Mountains** (Petaluma, California: Nilgiri Press, 1984).

٣٤- المقابلة مع اقبال أحمد، ومقابلة هاتفية مع عفيف سريه في أكتوبر ١٩٦٨.

٣٥- المقابلة مع اقبال أحمد.

٣٦- Patrick Seale, «Paymasters Desert Beleaguered Arafat,» **Observer** (London), 22 June 1986, p. 13.

٣٧- Robert John and Sami Hadawi, **The Palestinian Diary** (New York: New World Press, 1978), pp. 258-260.

Ylana Miller, **Government and Society in Rural Palestine: 1920-1948** (Austin and London: University of Texas Press, 1985), p. 123.

٣٨- **FBIS, DAILY REPORT,** 6 November 1985, p. 13

٣٩- Gene Sharp, **The Politics of Nonviolent Action: Part Three, The Dynamics of Nonviolent Action** (Boston: Porter Sargent Publishers, 1973), pp. 573-642.

٤٠- Donna Robinson Divine, «The Dialectics of Palestinian Politics», in **Palestinian Society and Politics,** ed. Joel Migdal (Princeton, New Jersey: princeton University Press, 1980, pp. 212-232.

٤١- مقابلة مع بروفيسور شارب في كامبردج في مايو و يونيو ١٩٨٦.

٤٢- Ian Lustick, **Arabs in the Jewish State: Israel's Control of National Minority** (Austin and London: University of Texas Press, 1980), chapter 3.

٤٣- Benvenisti, 1984, p. 86, Benvenisti, 1986, p. 17.

٤٤- Ted Robert Gurr, **Why Men Rebel** (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1970), pp. 109-113.

٤٥- اقترح مبارك عوض، نقلا عن بن الغفار خان، استخدام تعبير «الصبر» بدلا من تعبير «اللاعنف».

٤٦- Sandler and Frisch, P.P. 27-102

٤٧- مقابلة مع ميرون بينفنستي في القدس في فبراير ١٩٨٦.

القسم الرابع
المقاومة المدنية في الشرق الأوسط

— ٨ —

لماذا اللاعنف في الشرق الأوسط ؟

الدكتور سعد الدين ابراهيم

ينطلق دعاة اللاعنف في الشئون المجتمعية والدولية في دعوتهم من اعتبارات اخلاقية أو دينية أو عملية. وتعرض الاوراق التي يتضمنها هذا الكتاب لوجهات النظر المختلفة في هذا الصدد. أما هذه المقالة، فتناقش قضية اللاعنف في منطقة الشرق الأوسط على وجه التخصيص. وتتميز المنطقة بأنها تحتل اهمية قصوى في السياسة العالمية أولا، وبأنها عرضة دوما لتدخلات القوى العظمى ثانيا، وبأنها متفجرة اجتماعيا واقتصاديا، ثالثا. وتقف هذه الخصائص الثلاث مجتمعة وراء تفجر الصراعات في المنطقة على مختلف الاصعدة؛ المجتمعية والاقليمية والدولية.

وعادة ما يتم تصعيد هذه الصراعات الى صراعات عنيفة، وتوسيع نطاقها بحيث تتسبب في خسائر بشرية ومادية فادحة. وهذا مالا ينبغي ان يحدث.

وتفسر الاهمية القصوى التي تحتلها المنطقة في السياسة العالمية الصراعات المسلحة المندلعة فيها. فالمنطقة تحتل موقعا استراتيجيا عند تقاطع ثلاث قارات، ومحيطين (الهندي والاطلنطي)، وخمسة بحار (المتوسط والاحمر والعرب وقزوين والاسود)، وخمسة ممرات مائية (مضيق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس، والبسفور، وجبل طارق). وبسبب هذا الموقع الاستراتيجي، حاول كل بناة الامبراطوريات عبر التاريخ بدءاً من الاسكندر الاكبر وحتى القوى العظمى في الوقت الحاضر، السيطرة على المنطقة سواء بشكل جزئي أو كامل.

وأضاف تاريخ المنطقة بعداً آخر الى نعمه، أو نقمه، موقعها الجغرافي، فمن هنا، وليس من أي منطقة اخرى في العالم، انطلقت معظم الحضارات الكبرى القديمة، والديانات التوحيدية الثلاث؛ اليهودية والمسيحية والاسلام. وهكذا، اضافت الاماكن المقدسة اهمية روحية الى الاهمية الاستراتيجية للمنطقة.

ولم تكن موارد الشرق الاوسط الاقتصادية تمثل أهمية خاصة عن باقي مناطق العالم في الماضي، الا أن اكتشاف النفط مع مطلع هذا القرن اضاف بعداً جديدا لاهمية المنطقة. وهكذا، فمع انتاج المنطقة لما يقرب من نصف انتاج العالم من النفط واحتفاظها بأكثر من ثلثي احتياطياته، اصبحت بمثابة «اغلى قطعة ارض في العالم»، على حد تعبير الرئيس الامريكي الاسبق دوايت ايزنهاور، واضافة الى هذا، اصبحت المنطقة منذ ما بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ بصفة خاصة قوة مالية عالمية اساسية. ففي خلال العقد الاخير (١٩٧٥ - ١٩٨٥) بلغت قيمة مبيعاتها من النفط والغاز فقط ما يزيد عن ٣٠٠ مليار دولار سنويا. كما أن الخطط التنموية الطموحة واطلاق العنان للنزعة الاستهلاكية جعل من المنطقة إحدى أكثر الاسواق العالمية لكل ما يمكن تصوره من سلع - بدءا من لعب الاطفال وحتى اسلحة الدمار الشامل.

وهكذا، يمكن القول ان الاهمية التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط على مختلف الاصعدة لا تكاد توازيها أهمية اي منطقة اخرى في العالم. وقد جعلت هذه الاهمية المنطقة عرضة دوما لتدخلات القوى العظمى. ومنذ القرن السابع عشر، حاولت كل القوى الصاعدة في النظام العالمي اختراق الشرق الاوسط والسيطرة عليه. وعلى امتداد القرون الثلاثة التالية، خاضت هذه القوى صراعات مسلحة مزدوجة في المنطقة؛ فقد حاربت بعضها البعض للحصول على مناطق النفوذ من جانب، وحاربت شعوب المنطقة لاستعمارها من جانب ثان. ومنذ القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، تعاقبت اسبانيا والبرتغال وبريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا على استعمار المنطقة. ومنذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، اصبح الصراع على اختراق المنطقة والسيطرة عليها محصورا اساسا بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وتلعب الدول الحليفة، من المعسكرين الغربي أو الشرقي ادوارا مساندة بين فترة أو اخرى.

ولاثبات مدى عرضة الشرق الاوسط لتدخلات القوى العظمى، يكفي القاء نظرة عابرة على ما تناقلته اجهزة الاعلام في الآونة الاخيرة، ولنقل في عام ١٩٨٦ أو ١٩٨٧. فوقت كتابة هذه الورقة، خريف ١٩٨٧، كانت عشرات من القطع البحرية والجوية التابعة للقوتين العظميين اضافة الى عشرات اخرى من القطع التابعة لقوى كبرى اخرى (بريطانيا وفرنسا وايطاليا) تنشط او تقف في حالة تأهب قصوى في الخليج العربي ومضيق هرمز وشرق المتوسط. وفي العام السابق، عام ١٩٨٦، شنت الولايات المتحدة هجوما عسكريا على ليبيا في عملية «تأديبية»، وقامت بامداد ايران سرا بالسلاح فيما اصبح يعرف بفضيحة «ايران جيت». وبعد عدة اشهر فقط، هاجمت الولايات المتحدة ودمرت زوارق حربية ايرانية بحجة ضبطها وهي تضع الغاما في الممرات الدولية في الخليج العربي. وفي اعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، دفعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بقوات مسلحة الى لبنان وتورطت في الصراع المسلح الدائر. وفي خلال العقد السابق، عقد السبعينات، شهد الشرق الأوسط تدخلات عسكرية مشابهة من جانب القوتين العظميين، ووصل الأمر الى حد أن اصبحنا على حافة مواجهة نووية خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣.

وهذه مجرد نماذج فقط لعشرات الحالات من تدخلات القوى الكبرى في الشرق الاوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويمكن القول أن هذه التدخلات هي في واقع الأمر بمثابة عملية مستمرة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية. وتمثل العمليات السرية المختلفة التي يجري تنفيذها في مختلف دول المنطقة مظهرا هاما آخر من مظاهر هذه التدخلات، بالرغم من أننا لا نعرف عنها شيئا الا بعد عدة سنوات من وقوعها.

بعبارة أخرى، يمكن القول أن هذه التدخلات العلنية والسرية تعد بمثابة تجسيد لأهمية المنطقة وعرضتها للتدخل، كما أنها تجسيد لمدى الجشع الاقتصادي وجشع القوة لدى القوى الرئيسية في النظام الدولي المعاصر.

ان سياسات القوة والجشع الاقتصادي للقوى الكبرى في النظام الدولي ليست أمرا جديدا في تاريخ البشرية. فهذه القوى تسعى للتوسع والسيطرة في مختلف أرجاء العالم، الا أن مناطق العالم ليست متساوية من ناحية عرضتها للاختراق والسيطرة حتى وإن تساوت في الأهمية. ويمكن القول أن وضع الشرق الأوسط فريد في هذا المجال، ذلك أن عرضته للاختراق والسيطرة يجد جذوره في الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتفجر في المنطقة، وهو الأمر الذي يعود بدوره الى عوامل بنائية داخلية اضافة الى المخططات الخارجية بطبيعة الحال.

لقد استغرق انتقال مجتمعات الشرق الاوسط من «التقليدية» الى «الحداثة» حقبة تاريخية طويلة، وأدى الميراث الاستعماري الى اعاقة هذا الانتقال او تشويهه، أو كليهما معا. فمنذ القرن السابع وحتى القرن السابع عشر، ظل معظم الشرق الاوسط منطقة حضارية واحدة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا. فقد جاء الاسلام، والى حد ما اللغة العربية، ليعطي المنطقة شكلا من أشكال الوحدة. وخلال هذه القرون العشرة، انتقلت مراكز القوة في المنطقة من مكة والمدينة الى دمشق، وبغداد، والقاهرة، والقسطنطينية. وعبر الزمن، قامت نظم حكم محلية وأصيلة من داخل المنطقة ذاتها؛ وتطورت بحيث كانت تتعامل مع الوحدة والتنوع في مجتمعاتها بقدر كبير من النجاح. وقامت امبراطوريات واسر حاكمة وسقطت؛ وطالما اندلعت الصراعات الاقليمية، كما في اي منطقة اخرى، الا أن هذه الصراعات كانت دوما قصيرة الأجل ومحدودة النطاق وسرعان ما يتم احتواؤها بواسطة ديناميات وآليات المنطقة ذاتها. ولكن مع الاختراق الغربي، تحطم هذا التوازن «التقليدي» في المنطقة. وهكذا، أصبحت صراعاتها اكثر عنفا ودموية واستمرارا، وأوسع نطاقا، وأصبحت عصيبة على الاحتواء.

لقد مثلت بلقنة المنطقة وتفتيتها الى عديد من «الدول» أحد النتاجات الاساسية للسيطرة الغربية. واحتلت القوى الاستعمارية الغربية الاقاليم التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية، وقامت بتقسيمها بالشكل الذي يخدم اهدافها ومصالحها الاستعمارية.

وهكذا قامت بريطانيا وفرنسا في مرحلة اقتسام غنائم ما بعد الحرب الأولى بتفتيت الهلال الخصيب، الذي كان دوما منطقة واحدة تحكمها دمشق أو بغداد، الى عدة دول هي فلسطين والاردن ولبنان وسوريا والعراق. وتم رسم حدود مصطنعة بين هذه الدول على عجل. والأكثر من هذا أنه جرى التخطيط لاقتلاع الشعب الفلسطيني بأسره من وطنه لافساح المجال لاقامة مستعمرة للمستوطنين اليهود الوافدين من خارج المنطقة؛ اسرائيل.

وهكذا أيضا فان الاكراد، الذين عاشوا لقرون عديدة مجتمعا واحدا في وطن أجدادهم كردستان، وجدوا أنفسهم ممزقين بين خمس دول مستقلة، هي تركيا والعراق وايران وسوريا والاتحاد السوفييتي. وبالمثل، جرت عمليات بلقنة وتفتيت في الاقاليم الفرعية الاخرى في الشرق الاوسط؛ الجزيرة العربية، ووادي النيل، وشمال افريقيا.

وقد حصلت «الدول» العديدة، التي نتجت عن السيطرة الاستعمارية، على «استقلالها» في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وولدت هذه الدول ولادة قيصرية مشوهة، لتعاني من صراعات ومشاكل جمّة. فبداية، ثمة تفاوتات واختلالات هائلة بين دول الشرق الاوسط. فبعض هذه الدول من أصغر دول العالم مساحة (مثل البحرين وجيبوتي) والبعض الآخر من اكبر دول العالم مساحة (مثل السودان والسعودية)، وبعض هذه الدول تكتظ بالسكان، أو بما يزيد عن ٥٠ مليونا من السكان (مثل مصر وتركيا وايران)، والبعض الآخر يعاني من قلة السكان ولا يكاد يصل عدد سكانها الى نصف المليون. وتوجد دولة واحدة في المنطقة هي الامارات العربية المتحدة تتمتع بأعلى معدل سنوي لدخل الفرد في العالم (حوالي ٢٠ ألف دولار)، في حين أن دولة أخرى هي الصومال يعد معدل الدخل السنوي للفرد بها من ادنى المعدلات في العالم (حوالي ٢٠٠ دولار).

وهذه التفاوتات والتناقضات في اطار نفس المنطقة تمثل جانبا واحدا فقط من التشوهات العديدة التي عانت منها المسيرة التنموية لبلدانها منذ بداية الاختراق الغربي.

ولهذا ولدت هذه الدول الجديدة في المنطقة وهي تحمل عبئين ثقيلين. العبء الأول، يتمثل في بقايا ماض تقليدي، لا هو قادر على البقاء واثبات الوجود ولا هو بسبيله للانتهاء. والعبء الثاني يتمثل في التشوهات البنائية الناتجة عن الميراث الاستعماري. ومع مولد هذه الدول، سرعان ما ولدت معها أعباء جديدة أخرى، منها تحقيق التنمية الاقتصادية، وصياغة هوية «وطنية»، تحل محل الولاءات البدائية (مثل القبلية، والمحلية، والطائفية... الخ)، والحفاظ على الاستقلال الوطني، وبناء المؤسسات الحديثة.

لقد كانت شرعية هذه الدول الجديدة موضع شك من جانب قطاعات كبيرة من «مواطنيها» منذ البداية. وأصبحت شرعية نظم الحكم التي قامت في هذه الدول موضع شك أكبر. ورغم هذا، فقد كان من الممكن ان تتعزز هذه الشرعية المهتزة للدول وللنخب الحاكمة لو أن أداءها في التعامل مع الأعباء القديمة والجديدة والملقاة عليها كان ناجحا، أو حتى مقسما بقدر من المعقولية. الا أن انجاز هذه الدول والنخب كان قاصرا ولم يحقق الا النزر اليسير. ولهذا، كان طبيعيا ان تتفجر الصراعات. وفاقم من الوضع حقيقة وجود قوى دولية، قديمة وجديدة، (بريطانيا وفرنسا ثم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي). تسعى لاشعال هذه الصراعات وتغذية استمرارها. وهكذا، أصبحت الصراعات العنيفة في الشرق الاوسط المعاصر متعددة المستويات. فهناك الصراعات ذات الطابع الدولي، والصراعات الاقليمية إضافة الى الحروب الأهلية.

وقائمة الصراعات العنيفة في المنطقة التي فجرتها القوى الخارجية بشكل مباشر هي قائمة طويلة. وتتضمن هذه القائمة صراع فرنسا المسلح في الجزائر، والمغرب، وتونس، ولبنان، وسوريا، ومصر في الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٦. وتتضمن ايضا صراع بريطانيا المسلح في فلسطين،

ومصر، واليمن الجنوبية في الفترة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٦٧. وكانت هذه آخر الحروب الاستعمارية. وفي السنوات اللاحقة، تورطت الولايات المتحدة في صراعات مماثلة في لبنان في عام ١٩٥٨، وخلال ١٩٨٢ - ١٩٨٤؛ وفي ليبيا في عام ١٩٨٥، وفي ايران في عام ١٩٨٠، وفي الخليج في عام ١٩٨٧. وتورط الاتحاد السوفييتي أيضا في صراع عنيف منذ غزوه لأفغانستان في عام ١٩٨٠.

ولأن عديدا من الدول التي ولدت حديثا في الشرق الأوسط قد رسمت القوى الاستعمارية حدودا مصطنعة لها وضد ارادة أهلها أنفسهم، فقد كان من الطبيعي ان تمر هذه الدول بفترات صعبة وعصيبة في محاولتها ارساء وجودها منذ البداية. ولهذا، دخلت عديد من هذه الدول في صراعات عنيفة مع بعضها البعض. ومثّل الصراع حول فلسطين أكثر هذه الصراعات دراميـة وأوسعها نطاقا. فلقد انطوى انشاء اسرائيل على أرض فلسطين عام ١٩٤٨، اقتلاع معظم الفلسطينيين من وطنهم لافساح المجال لموجات المهاجرين اليهود. وسرعان ما عارضت الدول العربية المجاورة قيام الدولة اليهودية الجديدة، ودخلت منذ ذلك الوقت في صراع ممتد مع اسرائيل من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني وتحرير أراضيها المحتلة. وهكذا اندلعت خمس حروب عربية - اسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ (حرب ٤٨ - ٤٩، وحرب ٥٦، وحرب ٦٧، وحرب ٧٣، وحرب ٨٢). هذا اضافة الى الصراعات العنيفة المتقطعة بين الفلسطينيين والاسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منذ عام ١٩٦٧، والصراع بين اللبنانيين والاسرائيليين في جنوب لبنان منذ عام ١٩٨٢.

وقد أودى الصراع العربي - الاسرائيلي خلال العقود الاربعة الماضية بحياة ما يقرب من ربع مليون انسان من الجانب العربي، إضافة الى ثلاثة أضعاف هذا الرقم من الجرحى والمعاقين. أما الخسائر المادية فتقدر بحوالي مائة مليار دولار.[1]

وهناك ايضا الحرب العراقية - الايرانية التي اندلعت في عام ١٩٨٠ ولازالت مستمرة حتى كتابة هذا المقال (١٩٨٧). وقد أودت هذه الحرب بحياة ما يقرب من مليون انسان، اضافة الى ضعف هذا الرقم من الجرحى والمعاقين. ولم تنج الأهداف المدنية والسفن التجارية من الحرب، كما استخدمت الاسلحة الكيماوية ضد الاهداف المدنية والعسكرية. وتقدر الخسائر المادية للحرب بحوالي مائتي مليار دولار. ومثل الصراع العربي - الاسرائيلي، تهدد الحرب العراقية - الايرانية بحدوث مواجهة بين القوتين العظميين. وتحشد الولايات المتحدة اساطيلها بالفعل في الخليج، ودخلت في صراعات مع ايران. ويحشد الاتحاد السوفييتي بالمقابل سفنا حربية في المحيط الهندي وبالقرب منه، حيث توجد ساحة الحرب على بعد يقل عن خمسمائة ميل من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي.

وتضم قائمة الصراعات العنيفة بين دول المنطقة صراعات اخرى أقل حدة تشمل: سوريا ولبنان؛ اليمن الجنوبية واليمن الشمالية؛ السودان واثيوبيا؛ ليبيا وتشاد؛ والجزائر والمغرب.

وفي العقود الثلاثة الماضية، شملت هذه القائمة ايضا، الصراع بين مصر والسعودية حول اليمن، وصراع الصومال مع اثيوبيا، ومصر مع ليبيا، والجزائر مع المغرب.

وتمثل الحروب الأهلية النمط الثالث من الصراعات العنيفة في منطقة الشرق الاوسط. وهي حروب تدور حول قضايا «إثنية» (عرقية وطائفية). وأكثر هذه الحروب درامية تلك المندلعة في لبنان والسودان والعراق. لقد اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية في ابريل ١٩٧٥ ودخلت عامها الثالث عشر عند كتابة هذه المقال. وحتى ابريل ١٩٨٧، راح ضحية هذه الحرب ١٣٠ ألف قتيل، و ١٥٠ ألف جريح أو معاق، و ١٧٠ ألف مفقود، و ١٤ الف مخطوف. أما خسائرها المادية فتقدر بنحو ٥٠ مليار دولار. وبسببها، انخفضت قيمة الليرة اللبنانية من ٣ الى ٥٠٠ ليرة في مقابل الدولار في خلال ثلاثة عشر عاما. وبسبب الحرب، شرد اكثر من مليون لبناني، أي ثلث السكان، من بيوتهم.(٢)

أما الحرب الاهلية السودانية، فهي دائرة على فترات متقطعة منذ الاستقلال. وتعود أسبابها الى الصراع حول الهوية الوطنية وحول اقتسام السلطة والثروة بين الشمال، ذي الاغلبية العربية الاسلامية؛ والجنوب، ذي الاغلبية غير الاسلامية وغير العربية. ورغم أنه لا تتوافر أرقام محددة حول الخسائر البشرية والمادية التي أحدثتها الحرب، الا أنها بالقطع خسائر فادحة في بلد موارده محدودة للغاية. وقد فاقم التدخل الخارجي (وخاصة الاثيوبي الاسرائيلي) من الحرب الاهلية السودانية، كما هو الحال بالنسبة للحرب اللبنانية. وفي السنوات الأخيرة، أضاف الجفاف ملايين الجوعى السودانيين الى الآلاف من ضحايا الحرب الاهلية.

ومنذ مطلع الستينات، يشهد العراق على فترات متقطعة حربا أهلية مع الاقلية الكردية في الشمال. ومثلها مثل كل الحروب الاهلية في المنطقة، ساهمت تدخلات القوى الخارجية (خاصة ايران واسرائيل والولايات المتحدة) في تغذية الحرب وادامتها. وتسببت الحرب في خسائر مادية وبشرية فادحة، على الرغم من عدم وجود أرقام محددة بهذا الخصوص.

على ضوء ما سبق، يمكن القول أنه لا توجد منطقة اخرى في العالم تماثل منطقة الشرق الاوسط من زاوية عدد الصراعات العنيفة المندلعة فيها. ففي العقود الاربعة الماضية، راح ضحية هذه الصراعات حوالي ثلاثة ملايين قتيل، و عشرة ملايين من الجرحى والمعاقين والمشردين. ويزداد يوما بعد يوم عدد المشردين بسبب موجات العنف، والارهاب. ويعتبر الشرق الاوسط اكبر مشتر ومستهلك في العالم لأسلحة الدمار الشامل. وفي مطلع الثمانينات، بلغ معدل الانفاق السنوي على السلاح في المنطقة اكثر من ١٠٠ مليار دولار.(٣)

وقد يكون من الممكن تبرير العنف اذا كان من شأنه ان يؤدي في النهاية الى حل الصراع. غير ان هذا نادراً ما يحدث في الشرق الاوسط. فلم يحدث ان تم حل اي من صراعات المنطقة الكبرى في العقود الاربعة الماضية بوسائل عنيفة. وعلى العكس من هذا، هناك أمثلة محدودة لصراعات تم الحد منها باستخدام وسائل لاعنيفة. والمثل البارز في

هذا المجال ما أدت اليه مبادرة الرئيس السادات السلمية التي بدأت عام ١٩٧٧، من الحد جزئيا من تصعيد الصراع العربي - الاسرائيلي. وهناك أمثلة لصراعات داخلية عديدة في دول المنطقة تم حلها بوسائل لاعنيفة. من هذه الامثلة الاطاحة بنظامين عسكريين قمعيين في السودان بواسطة الانتفاضات الشعبية السلمية في عامي ١٩٦٤ و ١٩٨٥. كما أن عديدا من دول المنطقة حصلت على استقلالها ليس بواسطة حروب التحرير، وانما من خلال المفاوضات، والمظاهرات والاضرابات الجماهيرية، والعصيان المدني. من هذه الدول لبنان، وتونس، والسودان، ومصر، والعراق، والاردن، والصومال، ودول الخليج العربية.

وفي مطلع هذا القرن، شهدت عصيانا مدنيا شاملا، استمر لعدة أشهر ضد الاحتلال البريطاني. وهو العصيان المعروف في التاريخ المصري بثورة ١٩١٩. وقد بدأ العصيان بحملة سلمية لجمع مليون توقيع لتفويض «وفد» من القادة المصريين بحضور مؤتمر فرساي، الذي عقد بعد الحرب الأولى، للمطالبة باستقلال مصر. وقد حاول البريطانيون قمع الحملة، ومنعوا هؤلاء القادة من مغادرة مصر والتوجه الى فرساي. ومع استمرار الاحتجاج الشعبي، نفت بريطانيا هؤلاء القادة الى مالطة. وأشعلت هذه الخطوة الغضب الشعبي، وتحول الاحتجاج الى عصيان مدني شامل، ولكنه ظل محتفظا بطابعه السلمي. وتوقفت الحياة في مصر تماما. ولم يجد البريطانيون مفرا من الاذعان، واطلقوا سراح القادة المصريين وسمحت لهم بالذهاب الى فرساي. وبعد عامين، حصلت مصر على استقلالها، وقُبلت عضوا في عصبة الأمم. وقد تأثر غاندي بشدة بنجاح الثورة المصرية، واتبع مسارا مشابها في الهند. وفي وقت لاحق بلور غاندي أفكاره في شكل فلسفة وممارسة اخلاقية متكاملة لحل الصراع، وهي الفلسفة المعروفة بـ «ساتياجراها» (Satyagraha) أو المقاومة المعنوية - السلمية.

ونحن نذكر هذه الأمثلة المعاصرة التي شهدتها بلدان الشرق الاوسط لنبين مدى جدوى استخدام اللاعنف في حل الصراعات. والحقيقة أن التصور الشائع عن الشرق الاوسط باعتباره منطقة تزخر بمظاهر العنف المتأهل، هو تصور حديث وليس له ما يبرره تماما. ذلك أن اللاعنف يمثل تقليدا أصيلا في خبرة شعوب المنطقة. وقد أثبت اللاعنف فعالية قد لا تقل عن فعالية الكفاح المسلح. والحقيقة التي أشرنا اليها من أن كل الصراعات العنيفة الكبرى في المنطقة خلال العقود الاربعة الماضية اتسع نطاقها والقت بخسائر فادحة دون ان تحسم، تعزز من ضرورة تجريب بديل اللاعنف، اما وحده، أو كرديف مكمل للنضال المسلح.

وفي هذا اللاطار، ينبغي السعي لاحياء وتعزيز تقليد اللاعنف في الشرق الاوسط. ورغم ان هذه المهمة ليست سهلة، الا أن حقيقة وجود جذور للاعنف في الثقافة والدين في المنطقة من شأنه ان يساعد كثيرا في هذا المجال.

ومن العوامل الهامة في هذا الصدد ايضا حقيقة ان الغالبية العظمى من شعوب المنطقة هم أولا وأخيرا ضحايا العنف وبدون فائدة تذكر. ومن شأن هذه الحقيقة ان تدفع بهؤلاء البسطاء الى الاقتناع بالاساليب اللاعنيفة واتباعها لتحقيق غاياتهم الاجتماعية والسياسية.

والحقيقة أن ثمة محاولات حثيثة متنامية لاحياء تقليد اللاعنف في الشرق الاوسط في الوقت الحاضر. والدليل على ذلك ازدهار منظمات حقوق الانسان، في مصر والسودان وتونس والمغرب والكويت والضفة الغربية المحتلة، وأيضا التنامي المتزايد لدور النقابات العمالية والمنظمات المهنية. وكانت هذه النقابات والمنظمات هي التي قادت العصيان المدني الشامل في السودان عام ١٩٨٥ والذي اطاح بديكتاتورية نميري العسكرية. وظهرت في الآونة الاخيرة تحركات شعبية عربية واسلامية تسعى لايجاد نهاية سلمية للحرب العراقية - الايرانية. وبدأت المؤتمرات والندوات التي تناقش قضية اللاعنف تنتشر في الوسط الثقافي العربي، من بينها الندوة التي يتضمن هذا الكتاب أعمالها. وعلى الجانب الاسرائيلي، أثبتت حركة «السلام الآن» وجودها محليا واقليميا ودوليا.

ويمكن القول في النهاية ان الطريق لا زال طويلا قبل ان يصبح اللاعنف بمثابة الفلسفة والممارسة السائدة لحل الصراعات الاجتماعية والسياسية في الشرق الاوسط. الا أن جذور اللاعنف وتقاليده موجودة، والأهم من هذا أن الحاجة اليه حاجة ملحة.

ومن المهم للغاية التأكيد على أن اللاعنف لا يعني السلبية أو الخضوع، وأنه من أفضل السبل فعالية لحل الصراعات، والسعي لترسيخ هذا المفهوم لدى الشعوب، تماماً كما ترسخ في أذهانها طويلا مفهوم جدوى الحرب والعنف. فليست المسألة هي هذا أو ذاك. ولكنها مسألة «جدوى» و «قدرة». فهناك مواقف قد لا يجدي فيها الا «النضال المسلح». وفي هذه الحالة فلا مفر ولا ينبغي ان يكون هناك تردد في استخدامه بواسطة القادرين عليه. وحتى في هذه الحالة فإن «غير القادرون» جسمانيا ونفسيا، وخاصة من الصغار والنساء والشيوخ عليهم أن يدعموا النضال المسلح بأساليب المقاومة المدنية السلمية الاخرى (المقاطعة الاقتصادية والسياسية، الاضرابات، الاعتصامات، المظاهرات... وما الى ذلك). ولكن هناك ايضا مواقف قد لا تكون المقاومة المسلحة فيها هي الاكثر جدوى او امكاناً. وفي هذه الحالة فان المقاومة المدنية السلمية تصبح «فريضة»، وهي «أضعف الايمان».

لقد عكف العقل العربي لمدة طويلة على الوقوع في شرك «الثنائيات الزائفة» أو «المفاضلات الوهمية» أي «إما هذا أو ذاك»، ومن شأن ذلك ان يحرم شعوبنا ومواطنينا من امكانيات واحتمالات عديدة وغنية، تزخر بها الخبرات المجتمعية والانسانية، لمقاومة الاستعمار والطغيان. ولعل ما شهدته الاراضي الفلسطينية المحتلة من انتفاضة شعبية واسعة في أواخر عام ١٩٨٧، هي خير دليل على ذلك. فقد سبقت وتزامنت ولحقت هذه الانتفاضة، مقاومة مجيدة، استخدمت فيها كل الوسائل المتاحة. فمن العملية الاستشهادية الرائعة التي قام بها مقاتلون فلسطينيون بواسطة طائرة شراعية بدائية ضد جنود وضباط الاحتلال الصهيوني، الى الاضرابات والاعتصامات السلمية الواسعة التي شارك فيها العمال والتجار والنساء؛ الى المقاومة بالحجارة بواسطة الاطفال والفتيان، الى النشاط الدؤوب لمنظمات حقوق الانسان في مواجهة المحاكم العسكرية الاسرائيلية. ان هذا هو درس بليغ في تعدد وتكامل اسلحة وضروب المقاومة. والمهم ان تُستخدم كل هذه الأسلحة.

الهوامـش

١ - هذه الارقام والارقام التالية في هذا الجزء مأخوذة من:

ـ د. علي الدين هلال (محرر): «تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، (منتدى الفكر العربي: عمان ١٩٨٦).

وانظر بصفة خاصة مقدمة سمو الامير الحسن بن طلال للكتاب، ص ١٥-١٦

٢ - هذه الارقام مأخوذة من تقرير حكومي لبناني نشرته صحيفة «الاهرام» المصرية في ١ اكتوبر ١٩٨٧، ص ٤.

٣ - انظر في ذلك:

The Military Balance 1985 - 1986

الذي اصدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن.

- ٩ -

تساؤلات وخلافات حول اللاعنف في الشرق الأوسط

الدكتور رالف كرو*
الدكتور فيليب جرانت

مقدمــة

١ ـ طبيعة الحوار

يقدم هذا الفصل عرضا للمناقشات والحوارات التي شهدها مؤتمر اللاعنف في عمان على امتداد ثلاثة أيام. وقد أعيد ترتيب الأفكار التي طرحت في المؤتمر بحيث يأتي هذا العرض في صورة حوار حول القضايا الأساسية وهو الأمر الذي لم تسمح به ظروف المؤتمر.

لقد بلغ عدد المشاركين الذين انتظموا في حضور جلسات المؤتمر ثلاثون مشاركا إضافة الى عدد آخر من المشاركين قدموا إسهامات هامة الا أنهم لم يتمكنوا من حضور كل الجلسات. وكان نصف المشاركين من العرب والنصف الآخر من جنسيات أخرى. وأتى المشاركون من بلدان عديدة في الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا. وربما كان وجه الخلاف الرئيسي بين المشاركين هو درجة ما يتمتعون به من خبرة ومدى التزامهم باللاعنف. فمن بين المشاركين، كان هناك مسؤولون وممارسون للاعنف إضافة إلى اولئك المتشككين في جدوى وأهمية اللاعنف وفي دوافع الذين أثاروا القضية في هذا الوقت وهذا المكان.

وقد أعدت عشرة أوراق عمل وقدمت للنقاش في المؤتمر. كما قدمت عشرة تعقيبات على الاوراق. وقدم في المؤتمر أيضا عرض لأربعة دراسات حالة. وتلى تقديم كل ورقة وتعقيب ودراسة حالة نقاش عام ساهم فيه كل المشاركين.

ويمكن القول أن مناقشات المؤتمر اتسمت بالموضوعية والصراحة. ومنذ البداية، ولج المشاركون مباشرة الى القضايا الجوهرية. ولهذا، كان من الطبيعي ان تظهر على الفور الخلافات الاساسية ووصل الأمر الى حد المواجهات المباشرة اكثر من مرة. ولأن الخلاف لم يكن خلافا شخصيا وانما مبدئيا، فقد كان خلافا بناء. وقد اتفق المشاركون على أنه بدون حل القضايا الرئيسية وحسمها، يصبح من المتعذر معرفة الكثير عن العنف واللاعنف.

ومن الطبيعي أن يمتد مثل هذا النقاش ليشمل طرح آراء فيما يتعلق بأمور كثيرة بدءاً من الفلسفة مرورا بالدين وبخبرات تاريخية معينة وانتهاءاً بأحداث معاصرة. وبالرغم من أن النقاش

Dr. Ralph Crow *
Dr. Philip Grant

لم يكن مترابطا في أحيان كثيرة وكثيرا ما كانت تتم مقاطعة تسلسل الأفكار، الا أنه يمكن القول أن ثمة مجموعة من المحاور الرئيسية سادت المؤتمر بصفة عامة.

٢ ـ محاور المؤتمر

تمثل المحور الاول من محاور المؤتمر في الخلاف الملحوظ بين المدافعين عن اللاعنف حول درجة الالتزام المفروض باللاعنف. وقد نظر بعض هؤلاء للاعنف باعتباره عقيدة تتضمن وجهة نظر شاملة في الحياة، وتشمل حالة الفرد العقلية وموقفه من الآخرين وعلاقاته معهم، وتمثل نمطا من الفعل الاجتماعي والسياسي. وبالمقابل، كان هناك من نظر للاعنف باعتباره سياسة يمكن تطبيقها من خلال اساليب ومهارات وتحليلات معينة. وبهذا المعنى، فان اللاعنف لدى هؤلاء يمكن أن يتعايش مع قيم أخرى تشمل حتى العنف. ومن الواضح أن تطبيقات اللاعنف تختلف اختلافا كبيرا بناء على تبني أي من وجهتي النظر السابقتين.

وتمثل المحور الثاني في الخلاف حول الطبيعة الجوهرية للاعنف. وفي هذا المجال اعتبر الكثيرون اللاعنف بمثابة مفهوم سلبي على نحو ما يعبر اللفظ ذاته، أي مجرد نبذ العنف. وأصر آخرون على اعتبار اللاعنف بمثابة مفهوم إيجابي ففي حين أن ممارسته لا تؤذي الآخرين فإنها توفر بديلا فعالا لتحقيق الغايات الشخصية والاجتماعية والسياسية. ونظر الفريق الأول للاعنف باعتباره مرادف للسلبية والاستكانة وافترضوا انه يعني الاستسلام للعنف أو في أحسن الأحوال المصالحة مع أولئك الذين يستخدمون العنف أو يهددون باستخدامه. وبطبيعة الحال، فان وجهة النظر هذه تعتبر اللاعنف غير مجد بالنسبة للذين يعانون من الظلم والاضطهاد ويخططون لمقاومته ويسعون لتحقيق طموحاتهم السياسية والوطنية. أما المدافعون عن المفهوم الايجابي للاعنف، فيرون العكس تماما، أي أن الكفاح السياسي اللاعنيف يتيح الحل للاضطهاد والظلم حتى في الحالات التي فشل فيها استخدام العنف في تحقيق هذه الغايات.

أما المحور الثالث من محاور النقاش في المؤتمر فتمثل في الخلاف حول قضية مجال تطبيق اللاعنف.

وفي هذا الصدد، اعتبر المدافعون عن اللاعنف أنه بمثابة اسلوب ذو طابع عالمي شامل، أي صالح للتطبيق في كل الحالات. وشكك آخرون في جدوى استخدام اللاعنف في حالات الاحتلال العسكري كما هو الحال في الضفة الغربية أو في أفغانستان خاصة عندما يكون الاحتلال مدعوما سياسيا وعسكريا من الخارج. وأثير في هذا المجال أيضا التساؤل حول طبيعة البناء الاجتماعي والنظام السياسي الملائم لنجاح اللاعنف.

وبالاضافة الى هذه المحاور الثلاثة الرئيسية حازت عدة قضايا أخرى على الاهتمام في مناقشات المؤتمر. من هذه القضايا قضية علاقة الدين باللاعنف وبصفة خاصة موقف الاسلام من العنف واللاعنف بما في ذلك مفهوم الجهاد في الاسلام. وأعطى المدافعون عن اللاعنف أهمية

قصوى لقضية التدريب على اللاعنف والتربية. وحازت قضية دور القيادة ووسائل الاتصال على قدر من الأهمية أيضا.

ومن الصعب بطبيعة الحال الفصل بين هذه المحاور الرئيسية والفرعية، وذلك أنها مترابطة والموقف من إحدى القضايا يرتبط بالموقف من القضايا الاخرى. ولهذا فان العرض للقضايا التي أثيرت في مناقشات المؤتمر سيتم على النحو التالي:

في البداية، سوف نعرض للحجج التي ساقها المعارضون لاستخدام اللاعنف. ويلي ذلك العرض لردود المدافعين عن اللاعنف. وفي الختام سنقارن بين الحجج المؤيدة والمعارضة لتطبيق اللاعنف.

وبشكل مباشر أو غير مباشر، تناولت كل المناقشات طرح علاقة القضايا المطروحة بالوضع في الضفة الغربية المحتلة.

الحجج المضادة للكفاح السياسي اللاعنيف

١ ـ أن اللاعنف مرادف للسلبية والاستكانة

تحيط الكثير من الشكوك بأي دعوة لاستخدام الكفاح السياسي اللاعنيف للقضاء على الظلم والاضطهاد في الشرق الاوسط. فالشخص الذي يتبنى اللاعنف السياسي غالبا ما ينظر اليه باعتباره شخصا سلبيا ومستكينا وباعتبار أن معارضته لاستخدام أي شكل من أشكال القوة في أي ظرف من الظروف هي في الحقيقة تعبير عن عجزه أو عدم رغبته في رفع المعاناة الواسعة الناتجة عن النظم الاجتماعية الظالمة والاستغلال الاقتصادي والحكام الطغاة. بعبارة أخرى، فان أي دعوة لاحلال الاساليب اللاعنيفة محل المقاومة العنيفة يتم تفسيرها باعتبارها محاولة للحفاظ على الوضع القائم الذي يسيطر فيه القوي على الضعيف، ويستغل فيه الغني الفقير، وتحول فيه الدول الاكثر تقدما بين الدول الفقيرة وبين المشاركة الكاملة في النظام الاقتصادي الدولي.

وبالاضافة الى هذا، فان محاولات خلق اهتمام واسع النطاق بموضوع اللاعنف، ينظر إليها باعتبارها خطة تآمرية من جانب القوى الامبريالية والاستعمارية هدفها إجهاض الامكانيات الثورية للعالم العربي للحيلولة دون أي تهديد محتمل لميزان القوى القائم في العالم.

٢ ـ ان اللاعنف يمنع الدفاع الشرعي عن النفس

يعتقد عديد من المفكرين والشخصيات العامة في العالم العربي أن اللاعنف يمنع الشعوب المقهورة من اللجوء الى الاساليب المشروعة للدفاع عن النفس في مواجهة حالات الاضطهاد الصارخة مثلما هو الحال مع الفلسطينيين في مواجهة الاعتداءات الصارخة من الجنود الاسرائيليين والمستوطنين في الضفة الغربية. ويعزز وجهة النظر هذه اصرار اسرائيل على ضرورة «نبذ الفلسطينيين للعنف» كشرط أساسي لمشاركتهم في أي مفاوضات حول التسوية. وبالنظر الى الحشد

العسكري الاسرائيلي في الاراضي المحتلة وممارسة جنود الاحتلال دوما للعنف، فان هذه الدعوة الاسرائيلية ينظر اليها باعتبارها مرادفا للاستسلام والتفريط في الحقوق الوطنية واقتلاع الكرامة الوطنية. بعبارة أخرى، فان الدعوة الاسرائيلية لنبذ العنف مرتبطة بالدعوة للمقاومة اللاعنيفة؛ وكلا الدعوتين تعتبران مظهرا للهزيمة العربية وانتصار اسرائيل.

٣ ـ أن العنف اكثر فعالية

يعتقد المعارضون للكفاح السياسي اللاعنيف ان العنف دائما هو الاكثر فعالية لتحقيق الغايات السياسية. ولتوضيح ذلك، يرى هؤلاء أنه في حين تتدرب حركات اللاعنف تدريبا غير عادي، فانها لا تفضي الا الى نتائج هشة تثير المشاكل. وعلى عكس ذلك، يرى هؤلاء ان الحال الامثل للمعاناة الجماهيرية في ظل النظم الجائرة يتمثل في القيام بانقلاب عسكري سريع أو تنظيم عصيان مسلح.

ويعتقد بعض المدافعين عن العنف ايضا أن العنف هو السبيل الوحيد للفت الانتباه للمشاكل التي تم تجاهلها طويلا. ويدللون على ذلك بالقول بأنه قبل أن تلجأ منظمة التحرير الفلسطينية للعنف، كان العالم على وشك أن ينسى المشكلة الفلسطينية. ويقولون أن العنف فقط هو الذي أجبر العالم على النظر بجدية في ضرورة أن يكون للفلسطينيين وطن قومي.

٤ ـ ان العنف ضروري لتعزيز الكرامة القومية

يعتقد معارضو الكفاح السياسي اللاعنيف في الشرق الاوسط أن العنف ضرورة نفسية لتعزيز الاحساس بالكرامة القومية لدى الشعوب المضطهدة. ويعتقد هؤلاء، كما كان يعتقد فرانز فانون، أن سنوات الاستعمار الطويلة جعلت الشعوب الخاضعة للاحتلال تتشكك في قدرتها على مقاومة سطوة المستعمرين. وينظر هؤلاء للهيمنة السياسية الغربية على العالم العربي باعتبارها نتاجا لعقود طويلة من التنشئة التي كرست وهم القوة الاوروبية المطلقة والضعف العربي. ويرون أن سنوات الاستعمار تركت آثار نفسية مدمرة على الأطفال العرب وزعزعت لديهم إرادة المقاومة. ويرى هؤلاء أن الكفاح المسلح كفيل بكسر هذه الحلقة إذ يزرع لدى الضعفاء ثقة أكبر بالنفس وإيمان بقدرتهم على مناقشة الاقوياء.

ويعد التأكيد على وجهة النظر هذه اكثر الحاحا في فترة ما بعد الاستعمار حيث يعتبر إقامة اسرائيل بمثابة مرحلة جديدة في عملية استعمار الشعوب العربية من جانب قوى الغرب. ويؤمن كثير من العرب بناء على ما سبق بضرورة شن الفلسطينيين للكفاح المسلح لانهاء أسطورة اسرائيل التي لا تقهر والتي تركت آثارا مدمرة. وعادة ما يعتبر نجاح المقاومة الوطنية اللبنانية في إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لقطاع كبير من جنوب لبنان في عام ١٩٨٥ بمثابة مثال ينبغي أن يحتذى.

٥ ـ أن اللاعنف غير كاف وحده

يعترف بعض القادة الفلسطينيين بأن الكفاح السياسي اللاعنيف يمكن أن يكون ناجحا في ارباك السلطات الاسرائيلية لكن شرط أن يترافق مع الكفاح المسلح. ويعتقد هؤلاء القادة أن ترافق الكفاح اللاعنيف مع الكفاح المسلح من شأنه ان يجبر الاسرائيليين على الجلوس الى مائدة التفاوض. بعبارة اخرى يرى هؤلاء ان من شأن الاستراتيجية التي تقوم على الجمع بين الكفاحين انهاء الاحتلال الاسرائيلي.

٦ ـ أن اللاعنف غير ملائم لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي

أحد الحجج الاخرى التي تساق ضد اللاعنف تنصب على عدم ملاءمة استخدامه ضد الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية. وإذا كان من يعتقدون بامكانيات نجاح الكفاح اللاعنيف ينطلقون من مفهوم «الاساس الاجتماعي للقوة السياسية» لتفسير السيطرة على الشعوب المقهورة، فان شكوكا كثيرة تثار حول مدى انطباق هذا المفهوم على الموقف في فلسطين. ويقوم مفهوم الاساس الاجتماعي للقوة السياسية على أساس أن نجاح الحكام في السيطرة على المحكومين يعتمد في جانب أساسي منه على إذعان المحكومين وعلى وجود حد معين من عدم رغبتهم في مقاومة السلطات المحتلة. وهذا الاذعان يتم التعبير عنه عادة من خلال المؤسسات الاجتماعية والمدارس والمؤسسات الدينية... الخ. وتهدف الحركة اللاعنيفة الى ارباك الممارسات التقليدية لهذه المؤسسات.

ويرى معارضو هذا المفهوم في العالم العربي أن اعتماد السلطات الاسرائيلية على اذعان الفلسطينيين ضئيل للغاية، وأن إحتلالهم يعتمد في المقام الاول على القوة والبطش والارهاب. ومن ثم لا يمكن لاستراتيجية عدم التعاون أن تكون فعالة في إجبار الاسرائيليين على الانسحاب.

٧ ـ لا تعاطف مع الفلسطينيين من جانب «شعب الله المختار»

يفترض نجاح الحركة اللاعنيفة لدى الداعين اليها وجود رابطة ما وقدرا من التعاطف بين المستعمرين والشعب الواقع تحت الاستعمار. غير أن سياسة الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين تقوم على افتراض أن الفلسطينيين شعب ادنى مرتبة من الاسرائيليين. بعبارة أخرى، هناك فجوة شاسعة بين الجانبين، ولا يستطيع الفلسطينيون مهما فعلوا ومهما تحملوا من معاناة أن يحولوا بين الاسرائيليين وبين اعتقال ومعاقبة عشرات الآلاف من الذين يقومون بالاحتجاجات اللاعنيفة.

ويعزز هذه الفجوة بين الفلسطينيين والاسرائيليين إيمان اليهود بعقيدة ما يسمى «شعب الله المختار». فالايمان بأن اليهود شعب اختارهم الله يجعل من المستحيل الاعتراف بالفلسطينيين كشركاء في عملية البحث عن تسوية سياسة للصراع. وترافق فكرة شعب الله المختار مع ايمان اليهود بأن الارض التي يحتلونها هي ارض وعدهم الله بها، يجعل من الطبيعي أن يكون من المبرر دوما بالنسبة للاسرائيليين الاستمرار في انتهاك حقوق الملكية والاستيلاء على الاراضي لإجبار الفلسطينيين على الهجرة من اراضيهم الى البلاد العربية. ويرى المعارضون العرب للكفاح اللاعنيف

أنه طالما أن الهدف الرئيسي للحكومة الاسرائيلية هو ضم الضفة الغربية، فان كل محاولات شن احتجاجات لاعنيفة لن تفعل سوى توفير الذريعة للاسرائيليين لطرد الفلسطينيين الذين يشاركون في هذه الاحتجاجات.

٨ ـ بنية المجتمع الفلسطيني

يرى بعض المعارضين للكفاح اللاعنيف أن البناء الاجتماعي الفلسطيني غير ملائم لكفاح واسع النطاق من هذا القبيل. فالفلسطينيون منقسمون اجتماعيا بدرجة لا يمكن معها تنظيم هذا الكفاح الذي يتطلب التعاون بين كل شرائح المجتمع. فالمجتمع الفلسطيني يشهد انقسامات عميقة بين الاغنياء والفقراء، وبين الريف والحضر، وبين العمال والفلاحين، وبين الرجال والنساء. يضاف الى هذا أن احتكار القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جانب مجموعة محدودة من الأسر والقبائل يمكن أن يفرز قيادة تقليدية، الا أنه في نفس الوقت يكون مدعاة لتقاعس الجماهير وإحجامها عن المشاركة في الكفاح السياسي. بعبارة أخرى، يمكن القول أنه لا توجد ثقافة مشتركة تحث على التعاون ولا يوجد إحساس مشترك بالحرمان وهما أمران لازمان لشن الكفاح اللاعنيف. وطالما أن كل جماعة أو طبقة تهتم أساسا بالحفاظ على مكتسباتها في ظل الاحتلال، فان الدعوة للكفاح اللاعنيف لن تقود لشيء على الاطلاق.

٩ ـ غياب الظروف الثقافية المطلوبة

يرى المعارضون للكفاح اللاعنيف أيضا أنه لا توجد أوضاع ثقافية مواتية في الضفة الغربية شبيهة بتلك التي شهدتها مجتمعات أخرى نجحت فيها حركات اللاعنف. ويثيرون في هذا المجال غياب عملية صنع واتخاذ القرار بشكل جماعي فيما يتعلق بالأمور السياسية. وفي ظل هذا الغياب لا يمكن تبلور جماعات قيادية شعبية.

يضاف الى هذا عدم وجود تراث من خبرات المساومة والتفاوض وهو أمر ضروري لتوفير المهارات اللازمة لادارة الكفاح اللاعنيف الواسع النطاق. ففي ظل غياب هذه الخبرات، يمكن للجماهير أن تلجأ للعنف في كل مرة تواجه فيها الحركة بالاخفاق، الأمر الذي يمكن أن ينتهي بخسائر بشرية فادحة على أيدي القوات المسلحة.

١٠ـ أن مفهوم الجهاد يتضمن اللجوء للعنف

يرى البعض أن الدور الذي يلعبه مفهوم الجهاد في الاسلام في التفكير الجماعي يحول ايضا دون نجاح الكفاح السياسي اللاعنيف. ذلك أن كل المسلمين، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين، يقرون بشرعية الجهاد ضد الاعتداءات على القيم ونمط الحياة الاسلاميين. ومع تزايد التطرف اليهودي واعتداءات المتطرفين على المقدسات الاسلامية، ومع تصاعد عمليات اغتصاب أراضي الفلسطينيين يزداد المسلمون الفلسطينيون ايمانا بأن الاحتلال الاسرائيلي يمثل تهديدا لنمط حياتهم. ولما كان مفهوم الجهاد يقر اللجوء للعنف كملجأ أخير، يغدو من الصعب اقناع الاغلبية الساحقة من الفلسطينيين بجدوى اللجوء للاعنف.

١١ـ مصالح القوتين العظميين

يرى المعارضون للكفاح اللاعنيف أيضا أن القوتين العظميين تلعبان دورا مؤثرا مباشرا في الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، ولا يمكن حل الصراع بدون رضاهم. ولهذا، اذا حاول الفلسطينيون الاستقلال عن القوتين الاعظم عن طريق تنظيم حركة مقاومة لاعنيفة واسعة النطاق، فسوف تتدخل القوتان لتخريب اي امكانيات للنجاح. ولما كان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لا يريدان في حقيقة الامر قيام دولة فلسطينية مستقلة غير مرتبطة بتحالف مع أيهما، فان الفلسطينيين ينبغي أن ينتظروا حتى تتوصل واشنطن وموسكو الى اتفاق لحماية مصالحهما الاستراتيجية.

الحجج المؤيدة للكفاح السياسي اللاعنيف

يمكن تلخيص الحجج التي يسوقها المؤيدون للكفاح السياسي اللاعنيف ردا على الحجج السابقة المعارضة له على النحو التالي:

١ ـ أن اللاعنف سلاح ضد الوضع القائم

ردا على القول بأن اللاعنف يكرس الوضع القائم، يقول المدافعون عن الكفاح اللاعنيف بأنهم يدعون الى الفعل والمبادأة لا الى الاستكانة. ويقول أحد المدافعين عن اللاعنف بهذا الصدد: «... إن حركة اللاعنف لا يمكن ان تندلع الا بإحلال المبادأة والتحدي والنضال محل السلبية والاستكانة والخضوع»، ويرى المدافعون عن اللاعنف أنه اذا تم التمسك بهذا المفهوم، فان القول بأن اللاعنف يكرس الوضع القائم ويحول دون التغير الثوري يصبح قولا أجوف بلا معنى.

ويدلل المدافعون عن اللاعنف على ذلك بالاشارة الى تجارب الكفاح السياسي اللاعنيف في الماضي في ايران ومصر والسودان والعراق. ففي هذه التجارب للمقاومة ترافق رفض الخضوع والاستسلام للوضع الظالم القائم مع الاستعداد للانخراط في صفوف المعارضة المنظمة بغض النظر عن الضحايا الذين سقطوا.

وتمثل الهدف الرئيسي لكل تجارب الكفاح هذه في السعي لتغيير سياسة أو نظام قائم لخرقهما لمبادىء العدل والحرية. ويؤكد دعاة اللاعنف على أن هذه التجارب حدثت في بلدان بينهما تفاوتات كبيرة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. ويرون أن الزعم بأن دعاة الكفاح اللاعنيف يخدمون الامبرياليين والقوى الرجعية يتجاهل حقيقة أن معظم الحركات الناجحة لهذا الكفاح برزت كتحد مباشر للامبريالية والاستعمار والقمع الداخلي.

٢ ـ أن اللاعنف مفهوم إيجابي لا سلبي

يميز دعاة اللاعنف تمييزا حادا بين الكفاح اللاعنيف وبين السلبية. ذلك أن «السلبية» أو «السلامية» دعوة لاحلال النقاش والتفاوض والمساومة محل العنف ولكن على حساب التخلي عن

الالتزام بتغيير البناء الاجتماعي ومقاومة الوضع الجائر. وعلى العكس من هذا، فإن هدف الكفاح السياسي اللاعنيف هو تعبئة الجماهير من أجل ممارسة ضغط متواصل على السلطات القائمة لدفعها لتغيير سياساتها الجائرة ولهذا، لا يمكن المساواة بين الكفاح اللاعنيف وبين الدعوة لنبذ كل أشكال العنف التي يتبناها بعض الساسة الراغبين في تكريس النظم الجائرة القائمة. ويقوم اختيار الاساليب اللاعنيفة وتفضيلها على أساس أن التغييرات التي سوف تحدثها تكون تغييرات جذرية لا مجرد تغييرات مؤقتة أو شكلية. ويؤمن دعاة اللاعنف ان الكفاح السياسي اللاعنيف اذا أصبح جزءاً من الثقافة السياسية للأمم، فان الصراعات السياسية في المستقبل سوف تفضي الى تعظيم الحرية، واتساع نطاق المساواة والتضامن الاجتماعي.

٣ ـ أن اللاعنف اكثر ملاءمة للحلول السياسية

رداً على القول بأن العنف اكثر فعالية من اللاعنف، يثير دعاة اللاعنف تساؤلات حول العلاقة بين الوسائل والغايات وحول جدوى العنف في معالجة الاوضاع الجائره. ويسوق هؤلاء عدة ادلة ذات طابع أخلاقي واجتماعي بالاساس لتأكيد وجة نظرهم.

ويشير دعاة اللاعنف في هذا المجال إلى ما يقوله علماء النفس والاجتماع من أن اللجوء إلى الاساليب العنيفة في الصراع السياسي يفرز ما يسمى «بثقافة العنف» حيث لايعطي أي اهتمام جدي لردود الفعل اللاعنيفة ازاء المشاكل السياسية والشخصية. ففي الشرق الاوسط مثلا، أدى تعاقب الانقلابات العسكرية والاغتيالات إلى خلق مناخ أصبح من النادر في ظله حدوث انتقال سلمي للسلطة أو تغيير للنظام سلميا. وفي لبنان على وجه الخصوص، أدت الممارسة المكثفة للعنف إلى تآكل الطاقات الأخلاقية للشعب بحيث أن أي جهد سياسي لاعادة التلاحم الاجتماعي بحاجة إلى سنوات طويلة ليتم اكتشافه. واذا كان التناغم السياسي بين مختلف التجمعات والاطراف يقوم على شكل من أشكال الثقة المتبادلة، فان استخدام العنف من شأنه تخريب هذا الوضع ويجعل من الصعب استعادته.

٤ ـ أن معاناة اللاعنف تثير التعاطف والدعم

ردا على القول بأن العنف لازم لجذب الانتباه لقضايا الظلم وعدم المساواة التي تم تجاهلها طويلا، يثير دعاة اللاعنف التساؤل التالي: هل صحيح أن الاهتمام العالمي بالفلسطينيين تزايد نتيجة لأعمال العنف؟ أم أن الصحيح هو أن عمليات خطف الطائرات والاغتيالات جعلت الاهتمام مركزا أساسا على العنف الذي يمارسه الفلسطينيون لا على مشاكل الاحتلال الاسرائيلي؟

بعبارة أخرى، يرى دعاة اللاعنف أن أعمال العنف جعلت الرأي العام العالمي ينقلب ضد العرب وعززت الصورة السائدة في الغرب عن العرب باعتبار أن سلوكهم لا يتسم بالرشادة أو المنطقية. والاكثر من هذا أن قتل المسافرين والمدنيين جعلت الدول التي كانت تطمح لاقامة علاقات أفضل مع الحكومات العربية تنضم للدول المعادية للعرب في حلف مشترك ضد خطر

الارهاب. وفي الدول الليبرالية على وجه الخصوص، أدت الدعاية السلبية حول العنف ضد المدنيين الى تضييق خيارات صانعي السياسة الخارجية في هذه الدول الذين كان من الممكن ان يدعموا القضايا العربية بقوة.

٥ ـ أن اللاعنف يخلق إحساسا بالكرامة

يعترف دعاة اللاعنف ان العنف يمكن أن يعزز الثقة بالنفس لدى الشعوب التي تشعر بالدونية السياسية. وقد أكد غاندي نفسه أن المقاومة العنيفة ضد الظلم أفضل من عدم فعل أي شيء، وذلك انطلاقا من اقتناعه بأن السبب الرئيسي لاستمرار النظم الجائرة هو خوف الشعب المضطهد من مواجهة الطغاة. غير أن دعاة اللاعنف يرون أيضا أن استخدام العنف يمكن ان يشوه الشخصية حيث يكرس الاحساس بالذنب والكراهية وقد يفضي الى الخبل ايضا. ويقول هؤلاء أن فانون نفسه أصبح أكثر وعيا بالآثار المدمرة للعنف على المقاتلين الجزائريين في حرب الاستقلال. ويقولون ايضا أن ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات في أوساط المقاتلين اللبنانيين في الوقت الحاضر هي نتيجة طبيعية لما يزيد عن عقد ونصف من الحرب المستمرة.

وعلى العكس من هذا، فان حركة المقاومة اللاعنيفة تخلق آثارا نفسية ايجابية مثل تلك التي يخلقها العنف ولكن بدون الآثار الجانبية السلبية. وقد جرب الذين شاركوا في حركات اللاعنف في بلدان مختلفة مثل اندونيسيا والهند والولايات المتحدة مقدار الشجاعة والثقة بالنفس التي اكتسبوها في غمار مواجهتهم للنظم الجائرة بدون استخدام السلاح. وبالاضافة الى تحقيق المشاركين في هذه الحركات لغاياتهم، فقد اكتسبوا صلابة وقوة لادراكهم لمدى ضعف وهشاشة خصومهم في مواجهة الشعب العادي.

وهكذا يرى دعاة اللاعنف ان الاساليب اللاعنيفة تُكسب المشاركين فيها نفس قوة السلاح، بل وتفوقها اذ ينجح هؤلاء في هزيمة خصومهم وهم غير مسلحين بشيء اللهم إلا إيمانهم بقضيتهم. وبالتالي يصبح هؤلاء أكثر ايمانا بأن قوتهم تفوق قوة الخصم الذي يمتلك السلاح ووسائل القهر ولا يمتلك ذلك الايمان بعدالة القضية. أما فيما يتعلق بالقول بأن اللاعنف ينبغي أن يترافق مع المقاومة العنيفة لضمان مزيد من الفعالية لاجبار الخصم على التسليم، فانه يتجاهل حقيقة أن اللاعنف هو سلاح الاقوياء لا سلاح الضعفاء، سلاح اولئك الذين يملكون القدرة على منح القوة وعلى حجبها.

٦ ـ أن الطغاة يخشون اللاعنف اكثر من خشيتهم العنف

يرى دعاة اللاعنف أن السلطات في النظم الجائرة تخشى اللاعنف اكثر من خشيتها العنف. وقد اثبتت خبرة حركات اللاعنف في الماضي ان الطغاة يفضلون التعامل مع المعارضة الضعيفة اكثر من المقاومة اللاعنيفة حيث أنهم مدربون ومهيأون للتعامل مع الاولى لا مع الثانية. ولهذا يسعى هؤلاء الطغاة دوما الى محاولة تخريب حركات اللاعنف عن طريق بث العملاء

المدربين ليحاولوا دفع هذه الحركات للجنوح للعنف. ويتيح تورط هذه الحركات في أعمال العنف تحقيق هدف مزدوج، اذ يعطي المبرر للنظام لاستخدام العنف من جانب، ويتيح له الرد على التحدي بالوسائل المألوفة لديه من جانب ثان.

وفي الولايات المتحدة مثلا، بلغت خشية السلطات لحركة اللاعنف التي قادها مارتن لوثر كنج حد أن اشاعات لا زالت تتردد حتى اليوم حول تورط هذه السلطات في اغتياله. فلقد كان من السهل على السلطات العنصرية أن تتعامل مع المقاومة العنيفة للسود، أما الكفاح اللاعنيف فقد وضع هذه السلطات موضع الدفاع لأنه لم يكن يشكل أي تهديد لأمن وحياة البيض.

٧ ـ إن عدم التعاون يؤثر بشدة على سلطات الاحتلال

يرى دعاة اللاعنف أن قبوله واستخدامه من شأنه أن يغير من العقد الاجتماعي القائم ضمنيا بين الحكام والمحكومين. ويرى هؤلاء أن اكتساب الشعب للمهارة والخبرة في فن معارضة الظلم بدون اسلحة من شأنه أن يروض أي طاغية أو ديكتاتور ومن شأنه أن ينزع الشرعية عن أي مرسوم ظالم سواء كان قانونا أو إجراءا اداريا. ومن شأن ادراك الشعب لحقيقة ما يمتلكه من قوة وقدرات أن يعطي قدرا كبيرا من المصداقية لفكرة السلطة الشعبية، وأن يثبت خطأ مقولة روسو أنه في الحكومات التمثيلية لا يكون الشعب حرا الا ساعة ذهابه الى صناديق الانتخاب.

ولا يتفق دعاة اللاعنف من الضفة الغربية مع القول بأن الاسرائيليين لا يعتمدون على تعاون الفلسطينيين لاستمرار الاحتلال. ويرى هؤلاء أن القوة الاسرائيلية تستند بالتأكيد الى قاعدة اجتماعية كما كان حال القوة البريطانية قبل التقسيم في عام ١٩٤٧. ولهذا، فان تنفيذ الفلسطينيين لسلسلة من المقاطعات والاضرابات من شأنه أن يمثل تهديدا للسلطات الاسرائيلية مماثلا للتهديد الذي تعرض له البريطانيون في اواسط الثلاثينات.

ويتفق دعاة اللاعنف مع المعارضين الذين يرون أن الانقسامات الداخلية في المجتمع الفلسطيني تحول دون وجود الاجماع اللازم لبناء الحركة اللاعنيفة ولا تسمح بوجود التعاون الضروري لتشكيل جبهة موحدة ضد الاسرائيليين.

غير أن بعض دعاة اللاعنف يرون أن استراتيجية اللاعنف يمكن ان تمثل عامل توحيد لعناصر المجتمع الفلسطيني، ذلك أن المقاومة اللاعنيفة تستند الى اساس اخلاقي يتعدى حدود المصالح الطبقية والمادية. ويتمثل هذا الاساس الاخلاقي في أن ايمان الفرد بقدرته على مقاومة الطغاة يدفعه الى ضبط حياته الاجتماعية بالقدر الذي يسهم في خلق الظروف السياسية المواتية لاقرار العدل والحرية. ويشير دعاة اللاعنف الى التجارب الناجحة في تنظيم حركات اللاعنف التي شهدتها مجتمعات مقسمة مثل المجتمع الفلسطيني ان لم يكن أكثر انقساما. بعبارة أخرى، يرى دعاة اللاعنف أن النزعة العالمية لدى البشر المتمثلة في رغبة الفرد في السيطرة على مصيره الشخصي في سبيل اقامة مجتمع عادل من شأنها ان تحظى بالدعم والمساندة من جانب طبقات اجتماعية متباينة.

وانطلاقا من الطبيعة العالمية لمفهوم اللاعنف على هذا النحو يرى دعاته أن بمقدوره ايضا أن يردم الفجوة الاجتماعية الشاسعة بين الفلسطينيين والاسرائيليين. وفي هذا الصدد يشير دعاة اللاعنف الى أنه في معظم حالات الاستعمار، كان المستعمرون يحاولون تبرير استعمارهم بالزعم بأن الشعوب المستعمرة تنتمي الى جنس أدنى مرتبة منهم.

الا أن حركات اللاعنف نجحت دائما في كسر هذا الحاجز بمخاطبة الجوهر البشري لدى كل مسئول وجندي. ويرون أن استعداد المواطنين العاديين العزل لمواجهة القوات المسلحة من شأنه أن يلعب دورا فعالا في كسر الحواجز النفسية التي يقيمها التمييز العنصري والدعاية.

ويعتقد بعض دعاة اللاعنف ان استعداد الشعب المضطهد لتحمل المعاناة في سبيل قضية عادلة برغم خصومه على اعادة التفكير جديا في مبررات. ومشروعية الاضطهاد الذي يمارسوه. ولكن لما كانت النظم الجائرة تستند الى عنصر الخوف فليس من المتصور ان يكون اللجوء الى العقل والمنطق كافيا لاقناعها بخطأ ممارساتها. وعادة ما يلجأ قادة هذه النظم الى تضخيم الفوارق بين شعوبهم والشعوب التي يستعمرونها وذلك للابقاء على أعلى درجة من درجات الخوف. الا أن حركة اللاعنف تضعف من هذا الخوف وذلك باظهارها أن هؤلاء الذين يدعمون النظم الجائرة لن ينالهم الاذى من جراء اندلاع الحركة. وعندما يزول الخوف، لن تكون هناك مصداقية كبيرة للزعم بالتفوق العنصري، وبالتالي سوف تقل الفجوة الاجتماعية التي كانت تفصل في السابق بين الجانبين.

٨ ـ التغلب على عقيدة «شعب الله المختار».

يرى دعاة اللاعنف ان اعتماد نظريات التفوق العنصري على دعاوي إلهية أو تاريخية أو طبيعية لم يحل دون الشعوب المضطهدة ودون مقاومة هذه النظريات الزائفة وتحديها من خلال حركات اللاعنف. وهكذا رغم عنصرية الانجليز في الهند وفي جنوب افريقيا الا أنهم أجبروا في النهاية على الاستسلام لحركات اللاعنف الساعية للاستقلال وتوسيع نطاق الحقوق السياسية. الا أن الوضع في فلسطين وضع فريد من نوعه من حيث اعتقاد اليهود بأن الله وعدهم بهذه الارض. غير أنه من الواضح انه لا يؤمن بهذا الاعتقاد الا جزء فقط من اليهود، حيث يفضل أكثر من نصفهم العيش خارج اسرائيل.

ويرى بعض دعاة اللاعنف ان عقيدة «شعب الله المختار» يمكن استغلالها ذاتها للدخول في حوار اخلاقي مع اليهود، حيث من المفترض أن يؤدي الايمان بهذه العقيدة الى تحلي اليهود بأخلاق سامية. وهذا وتر يمكن أن تلعب عليه الحركة الفلسطينية. يضاف الى هذا أن خوف اليهود من الابادة، وهو الخوف الموروث من خبرة الحرب العالمية الثانية، يجعل اليهود اكثر حساسية لادانتهم باستخدام العنف ضد العزل. ويؤكد دعاة استخدام اللاعنف في الضفة الغربية أن لجوء الفلسطينيين للعنف من شأنه أن يذكر الاسرائيليين دوما بالاضطهاد الذي عانوه في المعسكرات النازية، أما المقاومة اللاعنيفة فمن شأنها أن تحول بين الاسرائيليين وبين الادعاء بضرورة استمرار

الاحتلال من أجل حماية انفسهم من التطرف. وهكذا مرة أخرى، يرى دعاة اللاعنف أن مخاطبة الجوهر البشري لدى الفلسطينيين والاسرائيليين من خلال اللاعنف كفيل بردم الحواجز التي تقيمها معتقدات مثل «شعب الله المختار».

٩ ـ الجهاد بوصفه «جهادا للنفس»

ردا على القول بأن التهديدات اليهودية للاسلام من شأنها ان تجعل من مفهوم «الجهاد» اساسا للمقاومة الشعبية ضد الاسرائيليين، يرى دعاة اللاعنف أن المثقفين الفلسطينيين ينبغي أن يوظفوا المفهوم لخدمة الكفاح اللاعنيف. ويرون بهذا الصدد أن لمفهوم الجهاد أبعاد مختلفة من بينها جهاد النفس. ويضع الاسلام قيودا صارمة على استخدام العنف. وقد كانت حياة الرسول «صلى الله عليه وسلم» مثالا للرحمة والتسامح مع الاعداء وادانة الانتقام والعنف.

١٠ ـ تطوير القوة الاقتصادية والاجتماعية

يرى دعاة اللاعنف ان الانقسامات داخل المجتمع الفلسطيني وبين الفلسطينيين والاسرائيليين يمكن الحد منها إذا ما تم إعتماد «برنامج للبناء» يمكن أن تبادر به حركة اللاعنف عن طريق إقامة مؤسسات اجتماعية واقتصادية. ويرى هؤلاء أن المراكز التي ستقام لهذه الاغراض يمكن أن تستخدم كمعسكرات لتدريب الجماهير يتعلمون فيها المهارات الضرورية لكي يصبحوا معتمدين على أنفسهم وحماة لحقوقهم السياسية ومسؤولياتهم الاجتماعية. ويمكن لهذا البرنامج أن يبدأ في ممارسة عدد من الانشطة الاقتصادية لتطوير موارد الضفة الغربية بشكل يفيد الفلسطينيين أنفسهم لا الدول الاخرى. ومن شأن المؤسسات الاقتصادية المعتمدة على الذات الا تجعل الضفة الغربية عندما تتحرر عرضة للابتزاز من جيرانها كما أن من شأنها أن تؤكد للاسرائيليين أن الكيان الفلسطيني لن يكون تابعا لقوة معادية.

ومن شأن مثل هذا البرنامج للبناء أن يثبت للفلسطينيين ايضا أنهم ليسوا بحاجة للاعتماد على قوة عظمى لاقامة دولتهم. ويعتقد دعاة اللاعنف ان الشعب الذي يعلق مشاكله على شجاعة العوامل الخارجية يفترض في نفسه الضعف الموروث. وبالمثل فان المبالغة في تقدير قوة القوى العظمى يكون في العادة راجعا للاستهانة بالقوة الذاتية والتحقير من شأنها. وعندما تنجح حركة اللاعنف في اقامة عدد من المشاريع الصغيرة، فمن شأن هذا النجاح ان يحفز الموارد النفسية والاجتماعية لدى الشعب. وهكذا، عندما يدرك الفلسطينيون حقيقة مقدرتهم على تنشيط مؤسساتهم القديمة وإقامة مؤسسات جديدة، سرعان ما سينحسر اتجاه المبالغة في قوة الآخرين.

١١ ـ ان معارضة اللاعنف قد تعني معارضة المقاومة أصلا

وأخيرا يرى دعاة اللاعنف ان الاعتراضات التي تثار ضد المقاومة اللاعنيفة تمثل في حقيقة الأمر اعتراضات على كل أشكال المقاومة، عنيفة أو لا عنيفة. ذلك أن اعتبارات مثل الطبيعة العسكرية للاحتلال الاسرائيلي، وتدخل القوى الخارجية، والفجوة الاجتماعية بين الفلسطينيين والاسرائيليين، والصراعات داخل المجتمع الفلسطيني، كل هذه اعتبارات تعيق المقاومة المسلحة بقدر إعاقتها للمقاومة اللاعنيفة. ولأن دعاة اللاعنف يعتقدون أن هذا الاسلوب للكفاح يمكن أن يتغلب على هذه العقبات، فانهم يؤمنون بأن حركة اللاعنف من شأنها أن تعجل بتحرير الضفة الغربية.

اللاعنف في الضفة الغربية: سياسة أم عقيدة

١ ـ حول عالمية تطبيق اللاعنف

بمراجعة الحجج السابقة مع وضد اللاعنف، يمكن القول أن كثيرا من الاعتراضات على المقاومة اللاعنيفة مصدرها اساءة فهم التجارب السابقة لحركات اللاعنف. فلقد اظهرت هذه التجارب ان ردود الفعل العفوية اللاعنيفة ضد اساءة استخدام الحكام للسلطة وضد الغزاة تمثل مكونا هاما من السياسات الجماهيرية في معظم انحاء العالم بما في ذلك الشرق الأوسط. وكما أشار مؤيدو اللاعنف فان هذه المحاولات تمثل جهودا فعالة لمحاربة الاضطهاد ولا تمثل خضوعا للقهر الاجتماعي. غير أن الأمر الأقل شيوعا في التاريخ هو حركات اللاعنف المنظمة التي تمثل مكونا أساسيا من استراتيجية عامة لتغيير توزيع القوة في المجتمع، وهو الأمر الذي يراه دعاة اللاعنف ممكنا في الشرق الأوسط. وقد كان غاندي في التاريخ المعاصر هو أول من طور نظرية شاملة للمقاومة اللاعنيفة حاول من خلالها تغيير مجتمعه. وبالرغم من أن البعض يرى ان كثيرا من أفكاره قابلة للتطبيق عالميا، الا أن بعض افكاره استندت الى تجارب محددة في جنوب افريقيا والهند ولا يمكن تطبيقها في الشرق الاوسط.

وفي هذا الاطار، فان معارضوا المقاومة اللاعنيفة لديهم مبرراتهم عندما يقولون ان تكريس الوقت والموارد والطاقة من أجل تنظيم وشن حملة لاعنيفة شاملة قد يعني هدرا لهذه الامور الثلاثة. وفي نفس الوقت، فان دعاة اللاعنف لديهم مبرراتهم أيضا عندما يقولون أن العرب لن يخسروا الكثير اذا جربوا الكفاح اللاعنيف حيث لم يكسبوا الكثير من وراء المقاومة العنيفة في لبنان وفلسطين. واذا أضفنا الى ذلك التكلفة البشرية والمالية للصراع المسلح في المنطقة، فان المحصلة النهائية ستكون أكبر بكثير مما يتطلبه الكفاح اللاعنيف.

ومن الامور الهامة التي تشغل بال منتقدوا اللاعنف الخطر المتمثل في أن الحركة قد تعد بما لا يستطيع ان تفي به. ولهذا يرون أن العناصر الطوباوية المتضمنة في المقاومة اللاعنيفة ينبغي مواجهتها باستمرار للحيلولة دون حالة اليأس والاحباط التي يمكن أن تنشأ نتيجة الفشل. ويرى معظم هؤلاء أن الاستراتيجية الناجحة للكفاح اللاعنيف تريد من البشر أن يقدموا ما هو اكثر بكثير مما تتطلبه الانماط التقليدية للحرب، بسبب سعيها لازالة عنصر الخوف من الطبيعة البشرية. ويرون أن الأمر يصبح أكثر خطورة في المناطق التي تمثل الخلافات الطائفية فيها أساسا للصراع السياسي، الأمر الذي يقود عادة الى صراعات دموية. ويدللون على ذلك بخبرات الهند وايرلندا وفلسطين ولبنان والتي اظهرت أنه رغم ان مجتمعات هذه الدول عاشت لقرون طويلة في وئام تام، الا أنه عندما أثيرت المعتقدات الدينية الجامدة كأساس للصراع السياسي، فان العناصر اللاعقلانية لدى البشر قادت الى سعي كل طرف لابادة خصمه. ويتساءل منتقدو اللاعنف: اذا كان تسليح المواطنين يمكن ان يفاقم هذا الخطر فقط، فهل الواقعي القول بامكانية نجاح اساليب المواجهة اللاعنيفة في مثل هذا الموقف المشحون؟

ويمكن القول أن جوهر الخلاف ازاء هذه النقطة ينبع من المفاهيم المختلفة للطبيعة البشرية لدى دعاة اللاعنف ومنتقديه. فمنتقدو اللاعنف يرون أنه طالما أن الكفاح المسلح هو الوسيلة التقليدية لمحاربة الظلم، فان أي وسائل أخرى للمقاومة تعد خيالية ولا جدوى من ورائها. بعبارة أخرى، يرى هؤلاء أن الناس غير قادرين على الكفاح عن طريق اللاعنف، كما أن الاحتجاجات اللاعنيفة لا تؤثر عليهم. وردا على ذلك، يرى دعاة اللاعنف ان هناك أدلة تثبت مقدرة الناس على شن الكفاح اللاعنيف وعلى نجاح هذا الكفاح أيضا. ولما كان كل فريق يملك أدلة تؤيد وجهة نظره، يرى دعاة اللاعنف أنه من غير المنطقي الاحجام عن تجربة الكفاح اللاعنيف خاصة في الحالات التي ثبت فيها عدم جدوى العنف وتكلفته المرتفعة. ويمكن الرد على ذلك بالقول بأنه على الرغم من أن اللاعنف يمكن في بعض الحالات أن يحسن من المحاولات العنيفة للتغيير، الا أنه يمكن في حالات أخرى ان يقود الى اليأس أو العنف أو كلاهما معا. ويرى معارضو اللاعنف أن الكفاح اللاعنيف يطالب الجماهير ببطولة مثالية لا يتطلبها الكفاح المسلح. ويرون ان اثارة الكفاح اللاعنيف لايمان الجماهير بقواها الداخلية، في الوقت الذي يفشل فيه في تحقيق الانتصار من شأنه أن يحدث تدميرا هائلا لقواهم النفسية. ويرون أنه في مثل هذه الحالات يمكن أن يستغل القادة الديماجوجيين تلك القوة الهدامة المتولدة عن اليأس في أعمال انتقامية.

ويمكن القول أن الضفة الغربية هي مثال لهذه الحالة بالضبط، فأحد الأطراف مشبع بفكرة «الحرب المقدسة»، والطرف الآخر لديه خوف موروث من الابادة يترافق مع ايمان بعقيدة «شعب الله المختار» وفي مثل هذا المناخ، ينبغي ان تتصرف حركة المقاومة الفلسطينية اللاعنيفة بأقصى قدر من الحذر لتفادي اثارة اليهود المتشددين ودفعهم لارتكاب مذابح منظمة. واذا لم يكن المنخرطون في الكفاح اللاعنيف مدربين جيدا على ضبط النفس، فان ارتكاب الاسرائيليين لمذبحة يمكن أن يقود الى اعمال انتقامية عنيفة واسعة النطاق تقود بدورها الى تدخل عسكري وتزايد القمع.

٢ ـ سياسة في مواجهة عقيدة

أدت أهمية الاعتبارات الدينية الطائفية لدى معظم شعوب الشرق الأوسط وفي الضفة الغربية، الى إثارة الجدل في أوساط دعاة اللاعنف حول العلاقة الملائمة بين التعاليم الاخلاقية وبين الكفاح السياسي اللاعنيف. ويرى أحد الاتجاهات بهذا الصدد أن المقاومة اللاعنيفة ينبغي النظر اليها باعتبارها اجراء استراتيجيا. وهذا من شأنه، كما يقول شارب، ألا يتطلب من الشعب «قبول عقيدة سياسية جديدة، سواء كانت برنامج حزب الورين، أو الايمان باللاعنف كمبدأ ديني ـ ويمكن للشعب أن يحتفظ بمعتقداته الخاصة ووجهات نظره فيما يتعلق بمدى جدوى الحروب السابقة، ويقبل في نفس الوقت السياسة الجديدة باعتبارها الاكثر فعالية لمواجهة الوضع الراهن».

وتتعارض هذه النظرة للاعنف «كسياسة» مع النظر اليه «كعقيدة» أي كمجموعة من المباديء التي تحكم سلوك الفرد في حياته. وهو بالمعنى الأخير يعد مرادفا للحب الايجابي العميق

الذي يمثل مصدر قوة عظمى في حياة الفرد والذي اسماه غاندي «القوة الروحية ـ ساتيا جراها».

ويعتقد دعاة اللاعنف كسياسة أن اعتباره عقيدة يعد مرادفا للتبشير والوعظ الديني الذي لم يقدم الكثير من أجل تغيير أوضاع الشعوب السياسية في الماضي. ويرون أنه بدلا من نشر عقيدة اللاعنف من خلال العظات الاخلاقية، من الأجدى تقديم اللاعنف باعتباره أكثر الطرق العملية فعالية لتطوير الاوضاع السياسية للشعب الأمر الذي من شأنه أن يسهل حشد التأييد الشعبي له. ويرون أنه يمكن السعي لتحقيق بعض الأهداف البسيطة لاثبات المزايا العملية للاسلوب الجديد. أما التأكيد على السمو الاخلاقي للاعنف فليس من شأنه أن يؤدي الى قبوله. ويرى هؤلاء ان قادة اللاعنف بتركيزهم أساسا على جدوى اللاعنف في انهاء الظلم وتوسيع نطاق الحريات، يمكن ان يستقطبوا مؤيدين من مختلف الديانات والتوجهات.

أما الذين يتبنون اللاعنف كعقيدة فيرون أن التأكيد عليه كسياسة يحرم المؤمنين به من أهم مصادر القوة التي يمتلكها المفهوم وهي القوة الاخلاقية. ويريد هؤلاء استثارة القوة النفسية الجبارة التي يمتلكها الشعب عندما يؤمن أن كفاحه يستخدم اساليب اكثر سموا من تلك التي يستخدمها خصومه. ويضيفون الى ذلك أن الايمان بأن ممارسة اللاعنف تشمل كل أوجه الحياة من شأنه أن يجنب الشعب الخلافات التي تصاحب عادة محاولات الخلط بين الأخلاق والسياسة.

ويرفض دعاة اللاعنف كعقيدة القول بأن العظات الاخلاقية ليست لها قيمة عملية. ويقولون بهذا الصدد أن الوعظ يغير سلوك البشر، وأن التاريخ يثبت أن قادة مثل بوذا والمسيح ومحمد تركوا تأثيرا هائلا على الامم والقارات. ويرون أن الأفكار والتعاليم الاخلاقية تغير سلوك البشر من خلال قوة الطليعة النموذجية، أي من خلال اولئك الافراد الذين يملكون من الايمان والقوة ما يمكنهم من تطبيق هذه الافكار والتعاليم تطبيقا عمليا. ولهذا، فعندما تمتلك الحركة اللاعنيفة طليعة قوية وصامدة، فمن شأن هذا أن يؤمن صمود وشجاعة المنخرطين في الحركة في وجه أي عقبات.

ولدى الذين يتبنون اللاعنف كعقيدة أهداف مختلفة عن اولئك الذين يتبنونه كسياسة. فالأخيرون يريدون تحقيق أهدافهم باستخدام القوة وباجبار الخصم على سحب قواته أو تغيير سياساته. أما الاولون فانهم يريدون تغيير مناخ الصراع ذاته، عن طريق مفاهيم طرفي الصراع تجاه بعضهما البعض. ويعتقد دعاة اللاعنف كعقيدة أنه بهذا الشكل فإن جذور الصراع ستتحول الى شكل لا يتطلب استخدام العنف لحله، وسيمكن ضمان اقرار سلام دائم قائم على الاحترام والفهم المتبادل.

وردا على القول بأن مثل هذا الطرح لا يتسم بالعملية، يقول دعاة اللاعنف كعقيدة أن تغيير مناخ الصراع يعد في بعض الحالات، مثلما الحال في الضفة الغربية، هو أكثر الحلول عملية

للمشكلة. فاذا كان من الصعب طرد كل الاسرائيليين، فإن السعي لتغيير مفاهيم الطرفين المتصارعين هو الطريق الوحيد لضمان تعايش المجتمعين المتصارعين بدون حالة التوتر والعنف الدائمة. بعبارة أخرى، يرى هؤلاء أن استراتيجية اللاعنف التي تسعى اساسا لتعبئة القوة الشعبية للفلسطينيين قد تنجح في تحقيق الحكم الذاتي، الا أنها قد لا تنجح في منع اعتداءات الاسرائيليين العسكرية وتدخلهم في الشؤون الداخلية للمجتمع الفلسطيني.

٣ ـ اللاعنف والدين

يرى دعاة اللاعنف كسياسة أن تقديمه كعقيدة من شأنه أن يحدث انقسامات في صفوف المؤيدين المحتملين تماما كما تفعل الأديان. ذلك أن اللاعنف في هذه الحالة سوف يدخل في منافسة مع الفرق الدينية المختلفة التي توجد بكثرة بالفعل في الشرق الاوسط، وسوف يمثل تحديا لسلطة السلطات الروحية الموجودة. ويرون أن الدين يمكن ان يستخدم كعنصر توحيد للشعب في اطار حركة اللاعنف فقط في المجتمعات التي توجد بها وحدة في العقيدة الدينية، مثلما حال ايران عام ١٩٧٨، ورغم هذا، فإن التعصب الديني للأغلبية في ايران تحول بعد الثورة الى عنف ضد الاقليات الدينية والسياسية لمحاولة اجبارها على الطاعة والولاء.

وفي مواجهة وجهة النظر هذه، يحاول دعاة اللاعنف كعقيدة اللجوء الى التعاليم الدينية المشتركة لدى كافة الاديان، والافكار البعيدة عن الجمود والسلطة الكهنوتية. ويرى هؤلاء أن إرساء اللاعنف على مبدأ وحدة الحياة البشرية وتمثله في حياة الفرد اليومية من شأنه أن يستقطب أفرادا من شتى الديانات. وبهذا المعنى، لا يقدم اللاعنف كبديل للدين وإنما كنتاج له. ويقولون أن الثورة الايرانية لم تنطلق من المباديء العالمية السمحة للاسلام، وإنما انطلقت من مجرد الهجوم على الشاه باعتباره عدوا للشريعة الاسلامية. ولهذا، تحول الايمان الديني الى التطرف لا الى التسامح.

وهذا بالضبط ما يخشاه دعاة اللاعنف كسياسة، فاذا أُعتبر العنف عقيدة أخلاقية، ليس هناك ما يضمن بقاء الحركة بعيدا عن الانقسامات الدينية والتطرف. ويدللون على ذلك بالقول أنه حتى في حركة غاندي، فان القيم الدينية التي أقام على أساسها فلسفة «ساتيا جراها» استخدمت هي ذاتها كمبرر لاغتياله.

٤ ـ القيادة اللاعنيفة

يمتد الجدل بين دعاة اللاعنف كعقيدة ودعاته كسياسة أيضا الى نظرية القيادة اللاعنيفة. ويرى دعاة اللاعنف كسياسة أن تعلم أساليب وأدوات الكفاح اللاعنيف سوف يمد الجماهير بالاسلحة التي تحتاجها لشن حركة كفاح ناجحة. ومن المهم في هذا الصدد دراسة استراتيجية الصراع اللاعنيف، وفهم المباديء الاساسية لصياغة برنامج للحركة والتي يمكن استخلاصها من خبرات الكفاح السابقة، ويرى دعاة اللاعنف كسياسة أنه بعد هذا التدريب، سوف يبرز تلقائيا

قادة يضعون الاستراتيجية والتكتيك موضع التطبيق. ولأن المعرفة تكون هي معيار القيادة، فان اعتقال القادة أو ابعادهم لن يؤدي الا الى بروز قادة جدد للحلول محلهم.

أما دعاة اللاعنف كعقيدة فيرون أن القيادة تتطلب ما هو أكثر من ذلك بكثير. فهؤلاء القادة ينبغي أن يكونوا مدربين على المبادىء الاخلاقية لنمط الحياة اللاعنيف. ومع هذه المعرفة والالتزام، يمكن أن يقودوا الشعب من خلال قوة المثال أو النموذج وأن يلهموا الجماهير بالشجاعة والثقة اللازمين لمواجهة هراوات البوليس وحرابه. وينبغي لهؤلاء القادة ان يلتحموا بالشعب بالمفهوم المادي، وأن يكونوا في نفس الوقت رهبانا بالمعنى الذي كان يفهمه غاندي وسوريل. وسوف تفرز هذه الطليعة بالضرورة قادة جددا من خلال «قوة العدوى» حيث سوف يتبع آخرون طريقهم.

ويرى دعاة اللاعنف كعقيدة أن هذا المفهوم للقيادة هو الاكثر واقعية لأنه يأخذ بعين الاعتبار الخوف الطبيعي لدى معظم البشر من الموت وإحجامهم عن المخاطرة بحياتهم في مواجهة اسحلة الخصم. ذلك أن القادة الذين لا يخشون الموت في سبيل قضية عادلة يعدون مصدر الهام للشعب. وقد أثبتت الخبرات السابقة أن مثل هؤلاء القادة اذا ما سجنوا أو أعدموا، يكون هناك آخرون على استعداد لاحتلال مكانهم.

٥ ـ احتمالات الكفاح السياسي اللاعنيف

يرى كثير من الكتاب ان مفهوم اللاعنف هو من العظمة بحيث يمكن أن يحتمل تفسيرات شتى. فبغض النظر عن الخلاف بين دعاة اللاعنف كعقيدة ورعاته كسياسة، فان الامر الهام هو الاتفاق على حد أدنى من المعايير حول مفهوم اللاعنف والتي تمثل أساسا لبناء استراتيجية الكفاح اللاعنيف. وهكذا، فاذا تبنى البعض في الحركة اللاعنف كعقيدة وأرادوا تجسيده في شكل بطولات فردية، فان هذا لن يحول دون انخراط آخرين مع الحركة. وبالمثل اذا انخرط البعض في الحركة بدافع جدواها العملية، فلن يمثل هذا تعديا على الاعتبارات الاخلاقية التي يستند اليه البعض الآخر في كفاحه.

وفي النهاية، يمكن القول أنه من الصعب انكار أن الكفاح السياسي في الشرق الاوسط يمثل بديلا مجديا وفعالا للمواجهة العسكرية التي ثبت عدم جدواها. ومع ادخال السلاح النووي الى الشرق الأوسط، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يبحث كل أطراف الصراع في المنطقة عن وسيلة لحل خلافاتهم تتجاوز تلك الحلقة المفرغة من العنف والعنف المضاد.

الملاحـــق

ملحق (١)
المشاركون

الدكتور الفريدو لاجامي	:	رئيس ـ نادي فلبين	الفلبين
الدكتور اندرو ريجبي	:	جامعة برادفورد ـ قسم دراسات السلام	انجلترا
الدكتورة بدرية العوضي	:	المنسق العام للشئون الفنية والادارية المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية	الكويت
الدكتور بريدي تايسون	:	الجامعة الامريكية ـ قسم الخدمات الدولية	الولايات المتحدة
الدكتور جمال الشاعر	:	مدير المستشفى الأهلي	الأردن
الاستاذة جينفار ميلستون	:	مساعد مخرج ـ تلفزيون سنترال	لندن
الدكتور جين شارب	:	مدير برنامج العقوبات اللاعنفية في مجالي المقاومة والدفاع ـ مركز الشؤون الدولية	الولايات المتحدة
الدكتور حسن حنفي	:	منسق برامج ـ جامعة الامم المتحدة	اليابان
الدكتور حسين المومني	:	باحث ـ مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الاردنية	الأردن
الدكتور خالد قشطيني	:	كاتب	لندن
الدكتور خليل سالم	:	رئيس مجلس ادارة ومدير عام المؤسسة المالية ـ عضو في مجلس النواب	الأردن
الدكتور رالف كرو	:	استاذ ـ الجامعة الامْريكية في بيروت استاذ الجامعة الاردنية	الأردن
الدكتورة سعاد الدجاني	:	باحثة ـ مركز الدراسات العبرية	الاردن
الدكتور سعد الدين ابراهيم	:	أمين عام منتدى الفكر العربي	الأردن
الدكتور شايوات ساثا اناند	:	نائب رئيس معهد ثاي خادي للبحوث	تايلاند
الدكتور عبدالله بطاح	:	استاذ ـ الجامعة الامريكية ـ قسم الخدمات الدولية	الولايات المتحدة
الدكتور عبد العزيز سعيد	:	استاذ ـ الجامعة الأمريكية ـ قسم الخدمات الدولية	الولايات المتحدة
الاستاذ علي غندور	:	رئيس مجلس ادارة الملكية الأردنية	الاردن
الاستاذ غسان مسلم	:	مدير قسم الاستثمارات ـ مؤسسة الضمان الاجتماعي	الأردن

الاستاذ فيكتور سكونفلد	: مخرج ـ تلفزيون سنترال	لندن
الدكتور فيليب بوجدونوف	: استاذ ـ جامعة هارفرد ـ قسم الشؤون الدولية	الولايات المتحدة
الدكتور فيليب جرانت	: استاذ ـ الجامعة الأمريكية في بيروت ـ جامعة كاليفورنيا ـ سانتا باربرا	الولايات المتحدة
الاستاذة كرويزاتايسون	: المنسق العام لخدمات السلام والعدالة	البرازيل
الدكتور مايكل ليم	: رئيس ـ مؤسسة الشرق الأوسط للاتصالات	الولايات المتحدة
الدكتور محمود ايوب	: مركز الدراسات الدينية ـ جامعة تورنتو	كندا
الاستاذ مخلص العلمي	: مستشار ـ البنك العربي الافريقي	الاردن
الدكتور مهدي عبد الهادي	: باحث	القدس
الاستاذ ناريان ديساي	: معهد الثورة المطلقة	الهند
الدكتور وليام كلاسن	: استاذ ـ جامعة تورنتو	كندا
الدكتور يوهان جالتونج	: مركز الدراسات الدولية ـ جامعة برنستون	الولايات المتحدة

ملحق (٢)
برنامج الندوة

السبت ١٩٨٦/١١/١٥

٩٫٠٠ : **الجلسة الافتتاحية**

ـ ترحيب: د. سعد الدين ابراهيم، امين عام منتدى الفكر العربي.

٩٫٣٠-١٫٣٠ : **جلسة العمل الأولى**

رئيس الجلسة: د. خليل السالم

مفاهيم كلاسيكية للاعنف

٩٫٣٠-١٠٫٢٠ : **دور القوة في الكفاح اللاعنيف**

الباحث: د. جين شارب

١٠٫٠٠-١١٫٠٠ : المعقب: د. مايكل ليم

١١٫٠٠-١١٫١٥ : استراحة

١١٫٣٠-١٢٫٠٠ : **النماذج المتداخلة للاعنف في الشرق الاوسط**

الباحث: د. عبد العزيز سعيد

١٢٫٠٠-١٫٠٠ : المعقب: أ. الينا ترنر

٤٫٠٠-٧٫٣٠ : **جلسة العمل الثانية**

رئيس الجلسة: د. محسن العيني

المتناقضات والتعقيدات

٥٫٤٥-٦٫١٥ : **جدلية العنف واللاعنف**

الباحث: د. حسن حنفي

٦٫١٥-٧٫٣٠ : المعقب: د. رالف كرو

الاحد ١٩٨٦/١١/١٦

٩٫٠٠-١٫٣٠ : **جلسة العمل الثالثة**

رئيس الجلسة: د. جين شارب

تجارب مع اللاعنف

٩,٠٠-٩,٣٠ : **تجربة الفلبين**

الباحث: د. الفريدو لاجامي

٩,٣٠-١٠,٠٠ : **تجربة البرازيل**

الباحث: أ. كرويزا تايسون

١٠,٠٠-١٠,١٥ : استراحة

١٠,١٥-١٠,٤٥ : **تجربة الولايات المتحدة الامريكية**

الباحث: د. بريدي تايسون

١٠,٤٥-١١,١٥ : **تجربة اوروبا**

الباحث: د. يوهان جالتونج

مناقشة عامة

٤,٠٠-٨,٠٠ : **جلسة العمل الرابعة**

رئيس الجلسة: أ. علي غندور

٤,٠٠-٤,٣٠ : **الكفاح اللاعنيف في الشرق الأوسط**

الباحث: د. خالد قشطيني

٤,٣٠-٥,١٥ : المعقب: د. محمود ايوب

٥,١٥-٥,٣٠ : استراحة

٥,٣٠-٦,٠٠ : **المقاومة المدنية في الضفة الغربية**

الباحث: د. سعاد الدجاني

المعقب: د. مهدي عبد الهادي

الاثنين ١٩٨٦/١١/١٧

٩٫٠٠-١٫٣٠ : جلسة العمل الخامسة

رئيس الجلسة: د. يوهان جالتونج

اللاعنف أساليب تعليمية وتدريبية

٩٫٠٠-٩٫٣٠ : الباحث: د. وليام كلاسن

٩٫٣٠-١٠٫٣٠ : المعقب: د. عبدالله بطاح

١٠٫٣٠-١٠٫٤٥ : استراحة

١٠٫٤٥-١١٫١٥ : التدريب على اساليب اللاعنف: وجهة نظر غاندية

الباحث: أ. ناريان ديساي

١١٫١٥-١٢٫٣٠ : المعقب: د. اندرو رجبي

١٢٫٣٠-١٫٣٠ : عرض فيلم: "Couroge Along The Divide"

٤٫٠٠-٧٫٣٠ : جلسة العمل السادسة

رئيس الجلسة: د. سعد الدين ابراهيم

مستقبل اللاعنف في الشرق الأوسط

امكانيات قيام حركة لاعنف في
الضفة الغربية وغزة

الباحث: توماس سميرلنج

تقديم: د. رالف كرو

مائدة مستديرة حول مستقبل اللاعنف في الشرق الأوسط

د. مهدي عبد الهادي

د. سعاد الدجاني

د. جين شارب

د. خالد قشطيني

د. حسن حنفي

د. محمود ايوب

د. يوهان جالتونج

صدر عن الأمانة العامة لمنتدى الفكر العربي

المطبوعات التالية :

سلسلة الحوارات العربية

١ - تجسير الفجوة بين صانعي القرار والمفكرين العرب .. .. ٢ دينار

٢ - تجربة مجلس التعاون الخليجي، خطوة أو
عقبة في طريق الوحدة العربية .... ٢ ديناران

٣ - التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول
في مضمارها .... ٣ دنانير

٤ - العائدون من حقول النفط .... ٢ ديناران

٥ - القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض
وإمكانات الفضاء .... ٢ ديناران

٦ - الأمن الغذائي العربي .... ٤ دنانير

٧ - تحديات الامن القومي في العقد القادم .... ٥ر١ دينار

٨ - التصحر - تقرير اللجنة المستقلة المعنية
بالقضايا الانسانية والدولية .... ١ دينار

٩ - المجاعة - تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا
الانسانية والدولية .... ١ دينار

١٠- امكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية .... ٥ر١ دينار

١١- التعليم عن بعد .... ٣ دنانير

١٢- العنف والسياسة في الوطن العربي .... ٥ر١ دينار

١٣- الأرصدة والمديونية العربية للخارج .... ٣ دينار

سلسلة الحوارات الدولية

1 - Europe and the Arab World .... IJ.D.
2 - America and the Middle East .... IJ.D.
3 - Palestine, Fundamentalism and Liberalism .... IJ.D.
4 - Europe and the Security of the Middle East .... 2J.D.

٥ - الصين والعرب من التأييد عن بعد الى التعاون عن قرب .... ٥ر١ دينار

سلسلة الترجمات الدولية

١ - ثورة حفاة الاقدام .... ٣ دنانير

٢ - اطفال الشوارع - تقرير اللجنة المستقلة
المعنية بالقضايا الانسانية والدولية .... ٥ر١ دينار

منتدى الفكر العربي

تأسس منتدى الفكر العربي بواسطة نخبة من المفكرين وصناع القرار العرب، عام ١٩٨١، في اعقاب مؤتمر القمة الحادي عشر. وهو يهدف إلى بحث وتشخيص الحالة الراهنة في الوطن العربي واستشراف مستقبله، وذلك بصياغة الحلول العملية والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حر للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربي معاصر ونظرة عربية علمية نحو قضايا الوحدة والتنمية والأمن القومي والتحرر والتقدم. وقد اتخذ عمان – الأردن مقرا لامانته العامة.

هذا الكتاب

العنف واللاعنف أسلوبان لا ينفي احدهما الآخر، فلكل واحد منهما ظروفه وامكانياته وفعاليته. وهذه الندوة نظمها منتدى الفكر العربي كمحاولة لبلورة وجهة نظر عربية موضوعية حول العنف واللاعنف كأساليب مشروعة ضد الاحتلال والهيمنة الاجنبية. وقد شارك في الندوة مفكرون عرب وغربيون وشرقيون غطوا ظاهرة اللاعنف في النظرية والتطبيق، الاسلام واللاعنف، المقاومة المدنية في الشرق الأوسط إجمالا وفي الاراضي العربية المحتلة خصوصاً، وهذا الكتاب توثيق لهذه الندوة الهامة.

السعـــر
دينار ونصف أردني
أو ما يعادلها